



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### من هم أعداء «الطوفان» وكيف يظهرون عداءهم؟

تنقسم القوى المعادية لـ«طوفان الأقصى»، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، إلى صنفين أساسيين: أعداء علنيون، وأعداء مستترون. أما العلنيون فليس من الصعب حصرهم؛ على رأسهم واشنطن، ومعها القسم الأعظم من الحكومات الغربية، وحكومات «اتفاقات أبراهام»، والذين لا يحاولون مداراة عدائهم ليس للمقاومة الفلسطينية فحسب، بل وللسلمين والشعب الفلسطيني الذي لا يكتفي بالوقوف سداً منيعاً في وجه كل مخططاتهم، بل ويقوم أيضاً بنسفها من أساسها.

أما الأعداء المستترون، فهم كثر ومنتشرون في أوساط ودول عديدة. الجامع الأساسي بينهم هو أنهم من المستفيدين غير المعلنين من المنظومة الدولية القائمة، ومن الدور الأمريكي الصهيوني فيها. وإذا حصرنا الحديث في سورية، فإن أعداء طوفان الأقصى موجودون ضمن المتشددين في طرفي المعادلة السورية، والذين يعبرون عن عدائهم من خلال طروحاتهم وبرامجهم وسلوكهم.

على ضفة المتشددين ضمن النظام، يجري التعبير عن هذا العداء عبر مواصلة إعاقة إنهاء الكارثة السورية، عبر مواصلة منع تنفيذ القرار 2254 والاستمرار في تعطيل تسوية العلاقة بين سورية وتركيا، وهو السلوك الذي يمنع استعادة سورية لموقعها الطبيعي ضمن الصراع مع الصهيوني، ويعطل قدرة سورية على لعب دورها التاريخي. وهؤلاء يعادون طوفان الأقصى ليس لأنه يضعهم في «موقف حرج» فحسب، بل وأهم من ذلك، لأنه عبر تخفيضه لدور الأمريكان والصهاينة، ينسف كل الرسومات التي يقدمها الغرب من تحت الطاولة ومن فوقها، من نمط «خطوة مقابل خطوة»، التي تمثل نسخة خاصة بسورية لتأدية مهمتين متوازيتين: نسف 2254 ومعه كل فكرة الحل السياسي، والاستعاضة عنها بتحويل تقسيم الأمر الواقع إلى تقسيم مستدام مقابل «ضمانات» لأصحاب الإقطاعات بالحفاظ على إقطاعاتهم، هذا من جهة، ومن الجهة الثانية بوصفها «أي الخطوة مقابل خطوة»، الإخراج الخاص بسورية لاتفاقات أبراهام.

على ضفة متشددتي المعارضة، وإضافة إلى تخوفاتهم من إظهار أي دعم للقضية الفلسطينية خوفاً على التمويل، فإن ما هو أهم من ذلك، أنهم يحاولون بكل شكل من الأشكال الهجوم على حلفاء المقاومة الفلسطينية الحقيقيين على المستوى الإقليمي، ويعمدون لشيطنتهم، كما لو كانوا يقومون بذلك لتبرير جرائم الاحتلال أو التخفيف من وقعها. وليس صعباً تفسير هذا السلوك، فمتشددو المعارضة ربطوا وجودهم وسلوكهم بالغرب وبواشنطن خاصة، وهم واقعون في حرج ما بعده حرج أمام عموم السوريين. وإن كانوا ليسوا ممن يصيبهم الحرج، فالأكيد أنهم يعرفون أنّ تراجع الأمريكي والغربي ما بعد الطوفان سينعكس عليهم هم أيضاً مزيداً من التراجع والضعف.

بعيداً عما تقوله الأنظمة، وما تقوله القوى السياسية عن «أفضالها» على الشعب الفلسطيني، وعلى دعم مقاومته، فالحقيقة هي أنّ الشعب الفلسطيني ومقاومته هو صاحب فضل كبير على شعوب المنطقة، وعلى الشعب السوري خاصة؛ لأنّ نضاله الذي يخوضه اليوم ليس دفاعاً عن فلسطين فحسب، بل وهو دفاع عن وحدة سورية أيضاً، لأنّه ينسف جملة المشاريع الغربية الصهيونية التي تطبخ فوق وتحت الطاولة، مع المتشددين السوريين من كل الأطراف. وإذ ينبغي للقوى الوطنية السورية أن تعترف بهذا الفضل، فإنه ينبغي عليها وعلى عموم الوطنيين السوريين، الدفع بعزيمة أكبر لاستعادة سورية لدورها في معركتها الوجودية ضد الكيان الصهيوني، والذي لا يمكن استعادته دون امتلاك الإرادة السياسية لخوض المعركة، وهذه بدورها تتطلب تغييراً جذرياً شاملاً على أساس الحل السياسي، على أساس التنفيذ الكامل للقرار 2254، وبالتعاون مع القوى العالمية والإقليمية الصاعدة، وبالاستفادة من الاصطفاف الذي بات بفضل الطوفان أكثر وضوحاً على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي.

## كيف دافع «طوفان الأقصى»

## عن وحدة سورية؟

[05]

### شؤون عربية ودولية



في مقدمات «طوفان الأقصى» ومازق «إسرائيل»

17

### شؤون اقتصادية



تحضيراً «المجهول»: هكذا تنموط البنوك المركزية العالمية بالذهب في 2023

12

### شؤون محلية



البيان المالي الحكومي إنشائي وتجميلي وأرقامه تفضح عورة السياسات!

08

### شؤون عمالية



التغيير قادم.. قادم

02

# مآسي العمال مع السياسات الحكومية



## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



## التغيير قادم.. قادم

يتطور النضال العمالي والنقابي سريعاً، وتتوضح معالمه في أوروبا وأمريكا خاصة مع اشتداد الأزمة الرأسمالية والتغير في ميزان القوى السياسي والعسكري والاقتصادي وتطوره باتجاه السياسي والاجتماعي، وهذا يوضح بداية تشكل وضع ثوري تبني أدواته، ومنها الذاتي وهو المهم الذي سيعمل على التحكم بمجرى الصراع على الأرض بين الناهبين والمنهوبين على الصعيد الدولي وعلى الصعيد المحلي لكل دولة، وسيطور العامل الذاتي «الحزب الثوري» في مجرى الصراع بين الطرفين إلى أبعد من المطالبة بتحسين الأجور أو تحسين شروط العمل أو الضمان الصحي، بل ستذهب باتجاه أكثر عمقاً، وهو الجانب السياسي الذي سيطيح بالمنظومة الرأسمالية خاصة مع ما يجري من تطورات سياسية واقتصادية وعسكرية ستكون نتائجها تغيير وجه العالم لمصلحة الشعوب المنهوبة.

ستكون ارتدادات التغيير الحاصل والجاري أسرع من كل التوقعات، وقريباً ستكون على منطقتنا من حيث التأثير والفاعلية، ومن ضمنها الدور المفترض أن تلعبه الحركات النقابية والعمالية، فهذه الحركات عاشت كما في المراكز الإمبريالية إلى عقود من التبعية والقبول بالرشاوى المختلفة التي كانت تقدمها تلك المراكز للحركات النقابية وتمنعها من الدفاع عن العمال الذين خسروا كل الامتيازات والمكاسب التي انتزعت في مرحلة الرفاه الاجتماعي.

مع اشتداد التناقضات بين العمل ورأس المال، وتعمق الأزمة الرأسمالية وتطور منحائها ووصول الدول الإمبريالية والدول التابعة لها إلى طريق مسدود للخروج منها، جميعها مقدمات هامة لنهوض الحركة العمالية، والعمل على بناء جديد لوضعها التنظيمي قادر على المجابهة وتحقيق انتصارات ولو كانت جزئية على قوى رأس المال، ولكنها هامة للبناء عليها وتطوير الهجوم باستمرار، وهذا ما يحصل الآن عبر الإضرابات المستمرة والشاملة والقطاعية في المواقع الإنتاجية والخدمية في معظم الدول الأوروبية.

لم تصل رياح التغيير الثوري المطلوبة كما يجب إلى منطقتنا وإلى بلدنا بعد لتنعكس في حركة وفاعلية الحركة العمالية إلا قليلاً لعوامل عدة، أهمها انخفاض مستوى الحريات الديمقراطية لوقت طويل بوجه عام، وانخفاض مستوى الحريات الديمقراطية والنقابية للطبقة العاملة بوجه خاص، إضافة إلى العوامل السياسية التي جعلت الحركة النقابية مرهونة في قرارها لجهات عدة، وتحولت فيها من مدافع عن الحقوق العمالية إلى حاجز صد مع أرباب العمل والحكومات في مواجهة أي حراك عمالي مطالب بزيادة أجوره أو تحسين شروط عمله أو الوقاية من مخاطر المهن وإصابات العمل.

إن حق الإضراب بدأ يأخذ طريقه إلى الطبقة العاملة السورية وهي تمارسه بأشكال مختلفة وفقاً لدرجة الضغط الواقع عليها اقتصادياً واجتماعياً، ووفقاً للوعي الذي بدأ يأخذ طريقه أيضاً إلى أذهان العمال بأنه الطريق الوحيد الذي سينتزعون حقوقهم من خلاله، ومن خلال تجربتهم ستزيد قناعاتهم بأنه لا يحك جلدك سوى ظفرك والتغيير قادم.. قادم، فهو قانون يسري على كل الحركة العمالية والنقابية

منذ أن بدأت الحكومات السورية تطبيق السياسات الليبرالية الاقتصادية في عام 2005 بدأت معركتها الفعلية مع الطبقة العاملة والهجوم على أصحاب الأجور والانتقاص من حقوقهم من خلال عدة طرق، أولها تخسير منشآتهم ومعاملهم التابعة للقطاع العام عبر ترك قوى الفساد تتحكم فيها حتى وصلت إلى طريق مسدود ليجري الترويج لتخصيصها بحجة خسارتها.

### أديب خالد

وقد بدأت الحكومات تمهد البيئة التشريعية المناسبة لتمرير سياساتها الاقتصادية من خلال قوانين الاستثمار وتحويل الشكل القانوني لمؤسسات القطاع العام بما يضمن خصصتها تحت مسمى إعادة الهيكلة، وترافقت تلك السياسات مع البدء برفع الدعم ورفع أسعار المحروقات والمواد الأساسية بشكل دوري ومتصاعد من خلال خلق أزمات وهمية لتبرير رفع الأسعار والدعم تدريجياً.

وقد توجت هذه السياسات في عام 2010 عبر إصدار قانون العمل رقم 17 والذي جاء في أسباب صدوره أنها جاءت تماشياً مع التغيير في البيئة التشريعية ليساير السياسات الاقتصادية الجديدة حيث جاء القانون مجحفاً بحق الطبقة العاملة، لأنه نص على التسريح التعسفي من العمل ورفع يد القضاء ومنعه من فرض الرقابة على علاقة العمل وتركها تخضع لمبدأ سلطان الإرادة والحرية التعاقدية المزعومة، وقد ترك العامل الذي لا حول له ولا قوة لوحده بمواجهة رب العمل، وتحولت عقود العمل إلى عقود إذعان يتم فرضها على العامل، فإما أن يقبل بها كما هي أو أن يبقى عاطلاً عن العمل، وبالرغم من أن القانون نص على الحرية التعاقدية إلا أن الدولة تركت لنفسها تحديد الحد الأدنى للأجور والرواتب في القطاع الخاص الذي من المفترض أن يتم تحديده بين نقابات العمال وأرباب العمل بكل حرية ودون تدخل حكومي، وقامت أيضاً بتعطيل تطبيق عمل اللجنة الوطنية للأجور والرواتب رغم طريقة تشكيلها

غير المتناسبة حيث للطبقة العاملة صوت واحد مقابل 8 أصوات لمنظمات أرباب العمل والحكومة.

### ميزان توزيع الثروة

وقد اختل التوازن في توزيع الثروة الوطنية عشية انفجار الأزمة حيث وصلت إلى 75% لأصحاب الأرباح و25% لأصحاب الأجور الذين يمثلون غالبية السوريين وتفاقت الأزمات والمعيشية نتيجة لتحرير الأسعار وتراكمت الأزمات وازدادت معدلات الفقر والبطالة وانتشرت أزمة الفقر حول المدن وتم تدمير الإنتاج الزراعي رغم حاجته للدعم بسبب مواسم الجفاف المتلاحقة، والتي أدت مع السياسات الحكومية إلى هجرة سكان الريف إلى المدن وترك أراضيهم للتصحّر، وقد عانى القطاع الصناعي أيضاً بسبب فتح أبواب الاستيراد بشكل عشوائي وغير مدروس وتم رفع أسعار حوامل الطاقة وانخفضت معدلات الاستهلاك.

### السير بنفس السياسات

ومع انفجار الأزمة السورية عام 2011 مازالت الحكومات السورية المتعاقبة تلقي اللوم على المؤامرة الخارجية وتغيب قصداً الأسباب الداخلية لاندلاعها والتي ذكرناها سابقاً، وبالرغم من تغيير الدستور عام 2012 والذي من المفترض أنه تم إقراره ليعالج أسباب انفجار الأزمة خاصة المادة الثامنة الجديدة التي تنص على التعددية السياسية ومنح الطبقة العاملة العديد من الحقوق الدستورية منها حق الإضراب وضمّان الدولة استقلالية النقابات وحريتها في

ممارسة العمل النقابي من دون وصاية من أحد، وربط الأجور والأسعار وفق سلم متحرك واعتماد العدالة الاجتماعية هدفاً للسياسات الاقتصادية، إلا أن الحكومات السورية رأت تطبيق سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أهم وأولى من تطبيق الدستور، حيث ضربت به عرض الحائط، وزاد هجومها على الطبقة العاملة وتم تحميلها وزر الأزمة وازدادت معدلات النهب والفساد التي فتحت أبواباً جديدة لها واستفادت من الأزمة وانشغال المواطنين بالعمليات الحربية والخوف على حياتهم ومررت أخطر خطواتها نحو الليبرالية كقانون التشاركية والتفريط بقطاع الاتصالات الخليوية المربح جداً وإقرار قانون الاستثمار بحلته الجديدة والمجحف بحق خزينة الدولة حيث يسلب العديد من الفوائد الاقتصادية من البلاد ليتم منحها للمستثمرين بحجة تشجيعهم للقدوم إلى سورية والاستمرار برفع الدعم بحجة إيصاله إلى مستحقيه، وجمدت الأجور والرواتب مع انخفاض قيمتها الشرائية وأجهزت على الإنتاج الزراعي والصناعي وربط الأجور بالإنتاج رغم عدم وجود إنتاج أصلاً، وجمدت الأموال في البنوك ومنعت من إعادة إقلاع معامل القطاع العام، وقد استغلت الحكومات السابقة والحالية الأزمة السورية لتعلق عليها فشل سياساتها مرجعة فشلها الاقتصادي إلى العقوبات والحصار، فكيف ستفوت قوى الفساد على نفسها هذه الأزمة لنجعلها قميص عثمان تعلق عليها فسادها ونهبها للسوريين.

# الأجور الضعيفة لا تحرك الاقتصاد

ما تعيشه الطبقة العاملة السورية منذ انفجار الأزمة من تفاقم لأوضاعها المعيشية والاجتماعية، وما تتعرض له من مأس مختلفة بات يعرف فيه القاصي والداني. لقد تعطلت معظم القطاعات وخاصة الإنتاجية، لكن ماكينته النهب والفساد الكبيرة ما زالت مستمرة في العمل وحققت خلال هذه الأزمة أرباحاً لم تحققها منذ نشوء هذه المنظومة.

## ■ نبيك عكام

تعتبر الطبقة العاملة من أكبر الخاسرين مقارنة مع مختلف الشرائح الاجتماعية في البلاد. وتعرض آلاف العمال نتيجة سياسة السلطة التنفيذية الاقتصادية والاجتماعية التي طبقتها إلى التجويع والأمراض الصحية المختلفة والأمراض الاجتماعية.

ما زالت الحكومة تصمّ السمع عن مطالبات العمال في ضرورة رفع الحد الأدنى للأجور وفقاً لمعدلات التضخم وارتفاع الأسعار، بل ما زالت مستمرة في تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية بعيدة عن مصالح العاملين بأجر، وتمعن في سيطرتها على نقابات العمال والنقابات الأخرى بما فيها غرف الصناعة والتجارة.

سياسات الأجور هي إحدى أدوات السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات في مختلف البلدان لإدارة أي اقتصاد، باعتبار هذه الأجور من المحددات الأساسية، في توزيع الثروة الوطنية في المجتمع، وتعمل على ردم الهوة بين الشرائح الاجتماعية. غير أن الحكومة، تتبنى سياسة أجور قائمة على ربطها بالإنتاج دون أن تقدم أو



**إن التأخر في زيادة الأجور يعني مزيداً من الإفقر ومزيداً من تسلط وتحكم قوى الفساد والنهب بمصير الملايين من العمال**



وأن أوان التراجع عنها. وبالقدر الذي يحتاج اقتصادنا الوطني إلى مزيد من الاستثمارات، فإنه يحتاج إلى قدرات شرائية للعاملين بأجر وعائلاتهم، وبغير ذلك لن يتحقق النمو الاقتصادي المنشود، ولن يتم بناء اقتصاد قوي مستدام. لكن ما تعلمته الطبقة العاملة في جميع أصقاع العالم، أنها طبقة قد تضعف لكنها لا تستسلم. ومن خلال لحمتها الطبقية سرعان ما تسترجع وحدتها سر قوتها. وهذا اليوم ليس ببعيد، لأنه لا يمكن تصور مجتمع بدون هذه الطبقة المنتجة للخيرات والثروة الوطنية. وسوف تتبعت الحياة فيها في طبقة أساسية في المجتمع.

هذا الواقع سوف يعمق حالة التراجع الاقتصادي أكثر فأكثر، وبالتالي ستزيد من معدلات الفقر والبطالة، وعلى النقابات أن تعلم أن زيادة الأجور، والحد الأدنى لها، يعد أحد أهم محركات النمو الاقتصادي وبناء اقتصاد قوي. كذلك إن زيادة الحد الأدنى للأجور ستشجع طالبي العمل على العمل بوظائف يحجمون عن العمل فيها اليوم، بسبب ضعف شروط العمل فيها، وبخاصة انخفاض الأجور. إن استمرار الحكومة في هذه السياسات الاقتصادية وعلى حساب الأجور وتراجع الدعم الاجتماعي التي اعتمدها الحكومات المتعاقبة، شكلت وتشكل خطراً كبيراً،

والرسوم الجمركية، وارتفاع تكاليف الطاقة، وغيرها من إجراءات أنهكت القطاع الخاص. وهي بالنهاية تقع على عاتق الطبقة العاملة والمواطنين عموماً. الأجور تشكل ضغطاً كبيراً على الطبقة العاملة، لأنها منخفضة جداً، حيث تشير أرقام معدل الأجور على أنه أقل من خط الفقر المطلق المعلن عالمياً، فيما يبلغ الحد الأدنى للأجور إن أكثر من نصف العاملين بأجر في قطاع الدولة تقل أجورهم الشهرية عن 300 ألف ليرة شهرياً، فما بالك بمستوى أجور العاملين في القطاع غير المنظم.

تعمل على تقديم أي دعم لمقومات الإنتاج الأساسية سواء في الزراعة أو الصناعة لقطاع الدولة وحتى للقطاع الخاص. بل تعبر عن خيار سياسي واقتصادي يخدم مصالح فئة محددة من قوى النهب والفساد، مهمم الأساسي زيادة أرباحهم على حساب العباد والبلاد، وأخر مهمم مكافحة الفقر بمختلف أشكاله. وتعتبر أن زيادة الأجور ورفع الحد الأدنى لها سيؤديان من معدلات التضخم، إن الضغوط التي يعاني منها القطاع الخاص تعود إلى عوامل مختلفة، منها الضرائب المباشرة وغير المباشرة المرتفعة، من ضريبة على المبيعات والضرائب المقطوعة،

## الطبقة العاملة



### الولايات المتحدة.. موظفو صيدلية CVS و Walgreens في إضراب لمدة 3 أيام

نظم الموظفون في أكبر سلاسل الصيدليات في الولايات المتحدة سلسلة جديدة من الإضرابات في جميع أنحاء البلاد يوم الاثنين 30 تشرين الأول لمطالبة الشركات بإصلاح ما يقول الموظفون إنها ظروف عمل قاسية. وأكد الموظفون والمنظمون في ولايات متعددة أن الإضرابات قد بدأت وتستمر حتى الأول من تشرين الثاني. وسبق أن نظم العاملون في Walgreens وCVS إضرابات في أريزونا وواشنطن وماساتشوستس وأوريغون في أيلول وأوائل تشرين الأول. وقال المتحدث باسم الاتحاد الدولي لعمال الأغذية والتجارة المتحدين إنه يدعم المنظمين الذين يخطون للإضراب والاحتجاجات. وقال الاتحاد الدولي لموظفي الخدمة - الاتحاد المتحد لعمال الرعاية الصحية في الغرب أيضاً إنه يدعم الإضرابات والاحتجاجات. وعلى هذا النحو، عندما يكافح العمال، نحن على استعداد للمساعدة.



### بريطانيا.. تعليق إضراب عمال مطار هامبرسايد

قالت نقابة عمال مطار هامبرسايد إنه تم تعليق الإضراب عن العمل لمدة 48 ساعة المقرر تنفيذه يوم الثلاثاء 30 تشرين الأول حيث سيشترك فيه رجال الإطفاء وعمال النظافة وموظفو الأمن وعمال متاجر السفر، بعد أن وافق رؤساء العمل على عقد اجتماع لمناقشة الأجور. وقالت النقابة إن العمال هناك يتقاضون أجوراً أقل بكثير من نظرائهم في مطاري مانشستر وليدز برادفورد. وقال المنظم الإقليمي في يوركشاير وهامبرسايد، إنه يأمل أن تكون المحادثات الجديدة خطوة إيجابية نحو حل هذا النزاع. وأضاف: «لا أحد يريد القيام بإضراب، ولكن يجب أن يحصل عمال وموظفو مطار هامبرسايد على أجورهم بشكل صحيح وعادل». وقالت النقابة إنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق، فإن خطط الإضراب في المطار لا تزال قائمة.



### العمال الكنديون يتوصلون إلى اتفاق لإنهاء الإضراب

تم التوصل إلى اتفاق يوم الأحد 29 تشرين الأول لإنهاء الإضراب الذي استمر أسبوعاً والذي أدى إلى إغلاق شريان شحن رئيسي في منطقة البحيرات العظمى، مما أوقف تدفق الحبوب والسلع الأخرى من الولايات المتحدة وكندا. هذا وكان أكثر من 360 عاملاً في أونتاريو وكيبك من نقابة Unifor، وهي أكبر نقابة للقطاع الخاص في كندا، قد بدأوا يوم 22 تشرين الأول إضراباً عن العمل بسبب نزاع حول الأجور مع شركة St. Lawrence Seaway Management Corp. وأفاد الرئيس التنفيذي للشركة في بيان يوم الأحد: «الدينا اتفاقية عادلة للعمال وتؤمن مستقبلاً قوياً ومستقراً للشركة والعمال». وقالت النقابة في بيان لها إنه سيتم تحديد موعد للتصويت للتصديق على الصفقة في الأيام المقبلة. بعد مناقشة الاتفاقية المبدئية مع الأعضاء وسيتم نشرها بمجرد التصديق على الاتفاقية».



### اتفاق بين نقابة العمال وشركات السيارات الأمريكية

أعلنت نقابة عمال صناعة السيارات في الولايات المتحدة في بيان لها الاثنين 30 تشرين الأول أنها توصلت إلى الاتفاقات مع فورد وستيلانتيس بعد الإضراب العمالي في مصانع جنرال موتورز. وأشارت النقابة إلى أن الاتفاق «يوفر زيادة في الأجور الأساسية حيث ينص الاتفاق على زيادة بنسبة 25% على أساس الراتب. كذلك من شأن التعديلات التي ستجرى على تكلفة المعيشة أن تؤدي إلى رفع الأجر الأعلى بشكل تراكمي بنسبة 33 بالمئة وفق النقابة. هذا وقد بدأت النقابة الإضراب في 15 أيلول وكان العمال يطالبون بزيادة الأجور وتحسينات أخرى وشارك في الإضراب أكثر من 45 ألف عامل، وقالت النقابة إن «عمال جنرال موتورز سيعودون إلى العمل بعد عملية المصادقة على الاتفاق».

# مطالب العمال ربط الأجور بالأسعار وليس بالإنتاج



تحدثت الحكومة دائماً خلال اجتماعاتها مع النقابات عن زيادة الأجور والرواتب موضوعة ضمن الخطط الحكومية، ولكنها تربط زيادة الأجور بزيادة الإنتاج وتعمل حسب زعمها على دعم مستلزمات عملية الإنتاج لزيادة الأجور وتوسيع في الوقت نفسه إلى خفض الأسعار بما ينعكس بشكل إيجابي على المواطن.

## ربط الأجور بالإنتاج

كلام الحكومة عن ربطها زيادة الأجور بزيادة الإنتاج يعتبر عملاً غير دستوري، فربط الأجور بالإنتاج فيه مخالفة واضحة للدستور الذي نص في المادة الثالثة عشرة منه على «أن السياسة الاقتصادية للدولة تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي وعدالة اجتماعية» ومن متطلبات العدالة الاجتماعية أن يؤمن الحد الأدنى للأجور متطلبات المعيشة للمواطن، بغض النظر عن الإنتاج، لأن الإنتاج وزيادته مرتبط بمجموعه واسعة من المستلزمات، والتي هي غير مؤمنة بشكلها المفترض، ولا يتحمل العمال تبعات التقصير بها. وهذا ما نصت عليه المادة الأربعون أيضاً، التي أكدت على حق العامل في أجر عادل وعلى ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات المعيشة وتغييرها، فإذا كان وسطي المعيشة للأسرة المكونة من خمسة أفراد أكثر من ثمانية ملايين ليرة سورية فهل الحد الأدنى للأجور اليوم يؤمن حياة كريمة للعامل ويتوافق والدستور؟

## الأجور والاستهلاك

لنفترض صدق كلام الحكومة اليوم عن ضرورة ربط الأجور بالإنتاج، فعملية الإنتاج

باتت معطلة لأسباب كثيرة ومنها انخفاض القدرة الشرائية للمواطن وانخفاض الأجور، فزيادة الإنتاج باتت تحتاج إلى زيادة الرواتب والأجور لكي تزيد نسب الاستهلاك في الداخل الذي وصل إلى أدنى مستوياته، ولم يعد هناك ما يبرر التسوية في قضية الأجور، فالعديد من المشاريع والمصانع وبشتى المجالات اليوم قد أغلقت معاملها وفي أحسن الأحوال خفضت من إنتاجها نتيجة عدم وجود أسواق لتصريف منتجاتها بسبب ارتفاع التكاليف وتراجع القدرة الشرائية للمواطن، وهناك العديد من الصناعيين باتوا يحجمون عن العودة إلى مصانعهم لوجود جمود في حركة السوق نتيجة لانخفاض الأجور والرواتب، وبالتالي بات دعم العملية الإنتاجية يتطلب زيادة حقيقية في الأجور والرواتب كي تستمر حركة السوق ولا تتكدس البضائع وتتسبب في الخسائر التي تقود في النهاية إلى إغلاق المصانع والمعامل.

## الأموال الحكومية المجمدة

مع معالجة الحكومة ملف القروض المتعثرة وتحصيل أغلبها وتوفير سيولة مالية لدى المصارف الحكومية، إلا أن الحكومة لا تعمل على استثمار هذه الأموال بشكل صحيح

لزيادة وارداتها أو لدعم العملية الإنتاجية، بل يتم العكس من ذلك من خلال إغلاق مصانع القطاع العام تحت حجة أنها خاسرة دون أن يتم دعم أي من هذه المصانع والمعامل أو تأمين مستلزمات عودتها إلى الإنتاج، وبذلك تكون الحكومة هي من تعطل عملية الإنتاج وتعتمد على سين التسوية والوعود بشأن قضية الأجور واستخدام تصريحات نارية معتبرة أن هذه الطريقة المتعارف عليها منذ سنين في بلادنا ما زالت تعطي مفعولها اليوم.

## الحكومة لا تدعم الإنتاج

قضية الأجور والرواتب باتت تتفاعل كثيراً داخل المجتمع السوري بسبب الحالة المزرية لغالبية السوريين وبسبب تعنت الحكومة

ووقوفها إلى جانب قوى رأس المال، فهؤلاء ومن ورائهم قوى الفساد يمانعون أية زيادة حقيقية على كتلة الأجور والرواتب لأنهم لا يريدون التنازل عن أي جزء من أرباحهم التي تزداد يوماً بعد يوم، وهو ما يزيد الاحتقان في الشارع السوري نتيجة لانتشار الفقر وتعطل العملية الإنتاجية وتوقف العديد من المصانع، وعلى ما يبدو، فإن الحكومة لا تعمل على دعم العملية الإنتاجية كما تدعي، بل تعمل على تعطيل الصناعة الوطنية لصالح تجارة الاستيراد، وجل ما يهم الحكومة هو دعم التجار وتشجيع السياحة وهو ما يحول البلاد إلى مجتمع استهلاكي غير منتج، فربطها لزيادة الأجور بزيادة الإنتاج القصد منه ضرب الاثنين معاً.

# الإضرابات العمالية وتوسعها خطوة ضرورية في مواجهة الرأسمال



لم تقتصر الإضرابات على بعض الفروع، بل أصبحت شاملة تغطي الشركات ومراكز العمل الأخرى التي تتزامن مع الفروع المعلنة للإضراب. إن استمرار العمال في تنظيم أنفسهم يعني الخطوة الأولى في تحقيق انتصارهم على أعدائهم الطبقيين الناهيين لقوة عملهم.

العمال وتعبّر عن حقوقهم المطلوب انتزاعها، تارة عبر المفاوضات وتارة عبر الإضراب المباشر، وهذا السلوك الذي تسلكه النقابات مع العمال يجعل منها قوة لا يستطيع رأس المال تجاوز مطالبها ويضطر أرباب العمل للجلوس على طاولة المفاوضات تحت ضغط العمال المضربين عن العمل.

فقد أخذت الإضرابات تنتشر في الفروع والمراكز الإنتاجية والخدمية وبتنظيم عالٍ تستند بشكل أساسي على توافق بين النقابات الناشئة وبين العمال، وأصبح الإضراب يعلن بالتصويت من قبل العمال على القيام به، وهذا الأمر يكسب النقابات قوة إضافية في الذهاب بالمطالب إلى الحدود التي تلبى مطالب

العاملة في قيادة معارك الخلاص حيث تتصاعد حدة الإضرابات بسبب الأوضاع الصعبة التي يعيشها العمال في تلك المناطق، حيث فقدت العمال الكثير من الحقوق وخاصة تدني مستوى الأجور وفقدان فرص العمل والهبوط بمستوى المعيشة لدرجة كبيرة عما كانت عليه قبل الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الرأسمالية مع بداية انتشار وباء كورونا التي صبت بمعظمها في صالح الأغنياء حيث استطاعوا مراكمة المزيد من الأموال وأصبحت الثروة متركزة في أيدي قلة قليلة من الناهيين الكبار.

هذه الأوضاع دفعت العمال للدفاع عن حقوقهم وهذا كان يتطلب تنظيمياً لقواهم من أجل خوض معاركهم الطبقيّة فبدأت تنشأ النقابات بتنظيم جديد وبممارسة مختلفة عن النقابات السابقة التي كانت على وفاق مع القوى الرأسمالية ومهادنة لها مما جعل الطبقة العاملة في مرمى النيران بشكل مستمر حيث بدأ هذا الوضع يتغير كلما اشتد الصراع بين العمال وأعدائهم،

يقول إنجلز في مقدمة كتابه «حال الطبقة العاملة في إنجلترا» «إن وضع الطبقة العاملة هي القاعدة الحقيقية ونقطة النحول لكل الحركات الاجتماعية في الحاضر لأنها الذروة العليا والأكثر إفصاحاً عن البؤس الاجتماعي الموجود في عصرنا».

إن الواقع الذي تعيشه الطبقة العاملة في المراكز الإمبريالية وكذلك في الأطراف يؤكد تلك الحقيقة التي أتت في مقدمة الكتاب والتي هي خلاصة المعيشة المباشرة التي قام بها إنجلز عن واقع وحال الطبقة العاملة حيث ما يجري الآن من معارك حقيقية بين العمال والحكومات الممثلة لرأس المال والمدافعة عن مصالحه، يعكس عمق الأزمة التي وصلت إليها الرأسمالية ويؤكد أيضاً أن كنس الرأسمالية والإطاحة بها يأتي عبر الصراع معها بكل الأشكال السياسية والإضرابات وحتى العسكرية منها، وما يجري في أوروبا وأمريكا من حراك عمالي وشعبي يؤكد أيضاً دور الطبقة

# كيف دافع «طوفان الأقصى» عن وحدة سورية؟



الذي كان يصدر الإمارات باعتبارها وجه القباحة.

**ثالثاً:** الوجود الأمريكي - ناهيك عن التوسع والحزام الناري والمشاريع والمناطق العازلة والخ- في سورية والعراق، باتت تحت تهديد أشد من أي وقت مضى. بل ويمكن القول: إن مقررات قمة أستانا التي عقدت في طهران قبل عام من الآن، قد باتت الآن موضع التنفيذ العملي والكامل، وعلى رأسها طرد الأمريكي من المنطقة.

**رابعاً:** أثبت الأمريكي ومعه الأوروبي - مع أنهما لم يكونا بحاجة لإثبات شيء - أنهما منحازان بشكل كامل ضد مجمل شعوب المنطقة، وأنهما لا يمكن أن ينفعا لا وسيطاً ولا راعياً لأي عملية تدفع نحو السلام والاستقرار، لا داخل دولة بعينها ولا بين الدول. ولذا بتنا أقرب عدة خطوات من تنفيذ 2254 رغباً عن الأمريكي والغربي عموماً، ودون اشتراكه.

**خامساً:** كل مخططات تقسيم سورية بشكل نهائي، عبر أزمّة ناسفة أمريكية وغير غيرها من الأدوات، باتت في حكم الماضي. بالمحصلة، وعلى عكس ما تروج له الأنظمة من «أفضالها» على الشعب الفلسطيني وعلى مقاومته، فإن الحقيقة هي أن الشعب الفلسطيني ومقاومته، هو صاحب فضل كبير على كل شعوب ودول المنطقة، لأنه يحارب على المتراس الأول ضد كل مشاريع التقسيم والتخريب الأمريكية الصهيونية... يحارب وينتصر، ويهيئنا الانتصار الذي لن يكتمل دون أن نعتنقه ونستكمله باتجاه استعادة قرارنا وقوتنا ووحدةنا وإرادتنا، وعبر تغيير سياسي جذري يضع سورية في موضعها الطبيعي من الصراع، الذي يجب أن تكون فيه...

الحل من السوريين، كل هؤلاء أعجز من أن يمرروا ما يريدون. وموازنين القوى محلياً وإقليمياً ودولياً، هي بالضد تماماً مما يريده الأمريكي... أقصى ما كان يمكن للأمريكي فعله حينها، ليس تنفيذ المشاريع الخلبية التي يتحدث عنها بالسر والعلن، بل تأخير وعرقلة مشاريع الآخرين، وبالدرجة الأولى مشروع أستانا المتمثل بتطبيق كامل لـ 2254 محورين متوازيين، تسوية سورية تركية تؤدي في نهاية المطاف لخروج القوات التركية من سورية، وتسوية سورية سورية داخلية عبر 2254 تؤدي إلى مرحلة انتقالية، وإلى تغيير يعيد توحيد سورية وشعبها.

قبل 7 أكتوبر، كان لا يزال من الممكن لأصحاب المشروع الأمريكي الصهيوني، ولمن يظنون أنه يخدم مصالحهم، أن يحلموا بتحقيق ذلك المشروع، وكان لا يزال بإمكانهم أن يستخدموا الأتيم الإعلامية الضخمة في محاولة إقناع قسم من الناس بأنه قدر لا راد له... وهذا كله جرى نسفه في 7 أكتوبر، الضربة التي تلقاها الصهيوني في الطوفان، أصابت الأمريكي بالدرجة الأولى قبل حتى أن تصيب الصهيوني. وهذه الضربة ترتب عليها بشكل مباشر عدد كبير من النتائج بما يخص سورية نفسها:

**أولاً:** «اتفاقات أبراهام» باتت بحكم المنتهية، وهذا يعني ضمناً تراجعاً حاداً في أدوار المتصهينين، وخاصة في الإمارات، على المستوى العام، وفي سورية ضمناً. **ثانياً:** حتى «كامب ديفيد»، وبغض النظر عن موقف وآراء التيارات المختلفة ضمن السلطات المصرية، فهي الأخرى باتت على طاولة البحث مجدداً، ومعها طبيعة الحال «وادي عربة»، ما يعني تراجعاً ضمناً للصف الثاني في «الخطوة مقابل خطوة»

رغم أن أقل من شهر قد مضى على 7 أكتوبر 2023، أي تاريخ انطلاق «طوفان الأقصى»، إلا أن العودة بالذاكرة إلى ما قبله، قد تبدو عملية شاقّة! لأن مجمل الإحداثيات في المنطقة اختلفت بشكل كبير بحيث بات ما قبل 7 أكتوبر وكأنه زمن بعيد ومختلف اختلافاً كبيراً... ولكن من المفيد بالتأكيد النظر إلى «الزمن السوري» ما قبل الطوفان، لاستشعار حجم تأثير ذلك الطوفان عليه.

في يدها عبر العقوبات والحصار، وعبر أمراء الحرب.

السعودية سيجري جرهما نحو التطبيع مع الصهيوني بالترغيب والترهيب، وسيجري دفعها لطى صفحة التسوية مع إيران وعودة إلى الصراع، وهذا كله سيجعلها جزءاً من المخطط الأمريكي في سورية.

سيجري إضعاف وطرد الإيراني، وإضعاف الروسي تمهيداً لطرده.

جرى الاتفاق على خط بديل بالكامل عن الحزام والطريق الصيني، يبدأ من الهند ويمر بالسعودية ثم بفلسطين المحتلة ثم إلى المتوسط فأوروبا، وهذا الطريق سيؤدي إلى طرد الصين من المنطقة، وضمناً سيجعل إعادة الإعمار في سورية محصورة بالجانب الغربي. هكذا ببساطة، بمجرد أن تمسك خريطة وقلماً وترسم عليها خطأ، ستنتهار المشاريع المبنية بالإسمنت والحديد والتكنولوجيا طوال عشر سنوات متواصلة منذ 2013 وبتكاليف من رتبة عشرات مليارات الدولارات، مجرد خط مرسوم على خريطة، يحتاج إذا صح الاتفاق عليه إلى ما لا يقل عن 10 سنوات ليتم تنفيذه، وفوق ذلك فجدواه الاقتصادية النظرية هي أقل بكثير من جدوى الطرق البرية التي جرى إنشاؤها بالفعل... بالمختصر، وكما بدأنا هذه النقاط: هلوسات، بل وبيع للوهم.

كنا قد قلنا في حينه: إن هذا كله ليس أكثر من أضغاث أحلام؛ فالأمريكي ومعه الصهيوني بشكل مباشر، أو عبر الإمارات وأشباهاها، ومعهم تجار الحرب ورافضو

في الأشهر القليلة التي سبقت الطوفان، كانت مجموعة من الهلوسات تسود التعاطي الإعلامي - السياسي الغربي مع سورية، وكانت هذه الهلوسات متمحورة حول العناوين التالية:

واشنطن ستقوم بإغلاق الحدود السورية العراقية.

واشنطن ستقوم بتشكيل حزام ناري ناسف يمتد من الجنوب السوري إلى التنف إلى الشمال الشرقي إلى الشمال الغربي. وسيتم استخدام مناطق حظر جوي، وتشكيل إدارات منطوقية، وتدريب قوات على يد الأمريكي والخ.

الإمارات تلعب دور وسيط في «صفقة كبرى» يجري تحضيرها، هي ذاتها ما يسمى «خطوة مقابل خطوة» التي تشكل الاسم الكودي - الشيفرة لاتفاقات أبراهام في الحالة السورية. وجورها هو منع تنفيذ 2254 وعوضاً عنه «تطبيع» الوضع في سورية ضمن تقسيمات الأمر الواقع القائمة بوصفها «الحالة الأمثل»، والتي ينبغي استكمالها بسلام «إقليمي»!

وليس سراً معنى «إقليمي» في هذا السياق. الأمريكي سيضمن لتجار الحروب من السوريين من كل الأطراف بقاءهم وتسيدهم، وسيحميهم عبر منع الحل ومنع الانتقال السياسي، وسيقتطع لكل منهم إقطاعته من الخريطة السورية، سواء على أسس شكلية سياسية، أو طائفية، أو قومية، أو عشائرية. واشنطن تضرب مسار أستانا عبر منع تسوية سورية تركية، وتبقي عنق سورية والسوريين



على عكس ما

تروج له الأنظمة

من «أفضالها»

على الشعب

الفلسطيني وعلى

مقاومته فإن

الحقيقة هي أن

الشعب الفلسطيني

ومقاومته هو

صاحب فضل كبير

على كل شعوب

ودول المنطقة

# إلى أين وصل الحراك في السويداء؟



من المفهوم تماماً، أنّ الحدث الفلسطيني قد غطى على كل الأحداث الأخرى، ليس في سورية أو في منطقتنا فحسب، بل وحول العالم بأسره أيضاً. وهذا أمر طبيعي ومتوقع لما للحدث الفلسطيني من أهمية نوعية ومفصلية في مجمل الصراع العالمي، وفي منطقتنا، وفي بلدنا على وجه الخصوص. ولكن هذا بكل الأحوال، لا يمنع من محاولةلقاء نظرة فاحصة على كيفية تطور الحراك في السويداء، والذي اقترب من اتمام ثلاثة شهور متواصلة منذ بدايته.

**الشعور بعدم الجدوى:** لأنّ الناس بالأساس يعيشون أحوالاً شديدة الصعوبة، ويقفون على حافة اليأس أو في قاعه، فإنّ ثقافة العمل الاحتجاجي طويل المدى والمجدي في نهاية المطاف، ليست راسخة بعد لدى عموم الناس. يضاف إلى ذلك أنّ ما عزز الشعور عند كثيرين بعدم الجدوى، هو أنهم كانوا يعلقون أمالاً على انتشار الحركة بشكل مشابه في عدة محافظات سورية بالتوازي، ولم يحصل ذلك لأسباب متنوعة، بينها الوضع الخاص نسبياً لكل منطقة من المناطق السورية، وبينها ما يتعلق بالأخطاء التي وقعت بها الحركة في السويداء، وبالأحرى الأخطاء التي تمّ جرها إليها وقللت من تفاعل المناطق السورية الأخرى معها «وهذا سنتحدث عنه تالياً».

**محاولات فرض قيادة سياسية بالباراشوت:** بدأت محاولات فرض قيادة على الناس الذين في الشارع عبر «البيانات رقم 1» وعبر إنشاء «تشكيلات سياسية» متعددة ذات بعد محلي، وبشكل فوقي دون الرجوع إلى الناس، ودون مشاورتهم، ودون توضيح المسألة معهم خطوة بخطوة كما ينبغي للأمر أن تتم.

**قيادة إعلامية-سياسية:** محاولات الفرض لم تقف عند حدود «البيانات رقم 1»، بل تجاوزتها نحو مجالين آخرين مهمين، الأول: هو الإعلام «وفي هذه الحالة نتحدث خاصة عن فيسبوك»، حيث تحولت بعض الصفحات الرئيسية التي تتابع ما يجري في المحافظة إلى «ضابط أمن المعلومات» الذي يروج لما يناسبه ويحجب ما لا يناسبه، بحيث يحاول أن يفرض على الناس اتجاهاً معيناً بشكل استباقي.

**قيادة إلزامية على الأرض:** المجال الثاني، هو على الأرض مباشرة، حيث بدأت بعض المجموعات على الأرض، وتحت مسمى تنظيم الحراك، بممارسة سلطة مباشرة على الناس الموجودين ضمن الحراك، فهذه الالفة

أول ما ينبغي تثبيته، هو أنّ الحريص على الحراك الشعبي وعلى تطوره وصولاً لتحقيق مطالبه، ينبغي أن يكون صادقاً مع نفسه ومع الناس، ولا يجوز بحال من الأحوال أن يسعى لإخفاء الحقائق أو تزيينها، وعلى الخصوص، ينبغي ألا يحاول التغطية على الأخطاء والمشكلات، بل ينبغي أن يدفع باتجاه حلها لدفع الحركة نحو التطور والتقدم والتوسع.

إذا أردنا تقييم الحراك في السويداء تقييماً موضوعياً، فيمكننا القول: إنه كان في حالة صعود متواصل خلال شهره الأول. وأهم المؤشرات على صعوده كانت متمثلة في أربعة أمور أساسية: أولاً: الإصرار على السلمية والابتعاد عن أي أفعال استفزازية. ثانياً: تزايد أعداد المشاركين بشكل شبه يومي. ثالثاً: إصرار المشاركين على منع أي جهة كانت من امتطاء حراكهم وتنصيب نفسها ناطقاً باسمه، ونجاحهم في ذلك. رابعاً: الصراع السياسي الإيجابي على الأرض بين الأفكار والاتجاهات، والتأكيد على الوجه الوطني الجامع للحراك بالاستناد إلى رمزية قادة الثورة السورية الكبرى، وإلى رمزية العلمين، وإلى القرار 2254 كشعار جامع يخص سورية بأكملها.

مع انتهاء الشهر الأول تقريباً، بدأ وكأنّ الحراك قد وصل إلى ذروته، على الأقل من حيث أعداد الناس الجدد الذين ينضمون إليه. ولا بد أنّ توقف عدد المشاركين عند سقف معين لم يتجاوزوه يعود لعدة أسباب متداخلة، لا شك في أنّ أحدها هو: التعب وصعوبة أحوال الناس الذين يعيشون يوماً بيوم كما يقال، أي يحصلون رزقهم أولاً بأول، وبالكاد يستطيعون فعل ذلك. ولكن الاكتفاء بهذا السبب باعتباره السبب الوحيد والأساسي هو إما جهل بالحقائق أو التفاف عليها.

هناك عدة أسباب إضافية، بينها ما يلي:

مسموحة وتلك لا، وهذا العلم مسموح وذاك لا، وهذا الهتاف مسموح وذاك لا. حتى أنّ جزءاً من هؤلاء، والحق أنه جزء صغير نسبياً، حاول خلال الأيام الأخيرة منع أي تحرك مناصر لفلسطين! ويسجل للحراك أنه أفضل هذه المحاولة، وظهرت أعلام فلسطين والشعارات المناصرة لها بشكل متكرر منذ 7 أكتوبر.

**الإصرار على فصل السياسي عن الاقتصادي:** المجموعات نفسها الساعية إلى السيطرة، أصرت على الاستهانة بأي شعار اقتصادي-مطلبي، بل وبالتكبر على من يحمله، وتصغيره وصولاً حتى إلى تخوينه! ضمن مقولة «الكرامة وليس الجوع»، علماً أنّ العمل لاستعادة الكرامة لا يمكن أن ينفصل بحال من الأحوال عن العمل ضد التجويع... هذا السلوك، أي الإصرار على فصل السياسي عن الاقتصادي-ناهيك عن أنّ الشعارات السياسية المرفوعة هي ذاتها بحاجة لنقاش منفصل- أدى إلى حرمان الحركة من احتمالات انضمام أعداد كبيرة من الناس إليها. وهذا الخطأ أصبح واضحاً حتى بالنسبة لمن يلعبون أدواراً قيادية في تنظيم الحركة، وقد بدأوا بالتعبير عن ذلك «وإنّ بشكل الثقافي ودون الجرأة والصراحة المطلوبة من أناس يعتبرون أنفسهم قياديين» عبر الدعوات التي ظهرت مؤخراً لاعتصامات محصورة بالجانب المطلي، وخاصة ما يتعلق منها بالمحروقات، وغير تفسير الداعين لدعواتهم بأنّ الهدف منها هو توسيع الحراك. ولكن استخدام المطلي بوصفه طعماً يجري رميه للناس لجرهم للحركة لن يجدي نفعاً، يجب أن يكون أصحاب هذه الدعوات صادقين، وأن يصدقهم الناس بأنهم فعلاً مقتنعون بأهمية الجانب الاقتصادي والمطلبي، ولا يملكون أنهم مقتنعون...

**استعادة شعارات وأشكال 2011:** كان واضحاً ومنذ اللحظة الأولى، أنّ استعادة شعارات 2011 كما هي لن يسمح للحركة بالتطور، بل وسيعزلها بشكل تدريجي، فالناس بحسبها العفوي لا تميل لتجريب المجرّب. وإذا كانت إحدى النقائص النوعية التي قدمها حراك السويداء الأخير هو رفع شعار القرار 2254، أي الحل السياسي، فإنّ ذلك يتناقض على

طول الخط مع استعادة شعارات الإسقاط. فالحل السياسي يعني أنه لا حسم ولا إسقاط، بل تغيير جذري على أساس حوار وتوافق. الضغط باتجاه «الإسقاط» وليس الحل السياسي، هو أفضل هدية جرى تقديمها لمتشدي النظام. لأنك حين تقول للطرف المقابل ضمن معادلة الحل: أريد إسقاطك فإجابته ستكون: جرب حظك وسرتي. وينتهي الأمر عند هذا الحد. فالمطالبة بالإسقاط في الحالة السورية تعني إما العسكرة أو طلب التدخل الخارجي العسكري، ودع جانباً أي نقاش عن مدى صحة هكذا طرح من وجهة نظر مصلحة البلد والناس، فإنه حتى من الناحية العملية البحثية غير قابل للتطبيق بأي حال من الأحوال. والذين يعولون على الأمريكي أو غيره هم بالحد الأدنى جهلة لا يفهمون أبسط الحقائق التي تحكم عالمنا اليوم، وينبغي جبر عليهم وابعادهم عن الحركة بوصفهم غير مؤهلين للعب أي دور اجتماعي جدي، ناهيك عن لعب دور سياسي. رغم ذلك كله، فإنّ استمرار الحراك حتى هذه اللحظة، وبزخم معقول، حتى وإن كان قد تراجع نسبياً، هو أمر مهم بحد ذاته، وهو خطوة إلى الأمام يجب البناء عليها. والباب الأساسي لتقديم الحراك هو أن يصبح شعبياً بالمعنى الكامل، وليس معزولاً أو نخبياً ضمن فئات بعينها من السياسيين والناشطين. حين يتمكن الحراك من إقناع أعداد أكبر وأكبر من الناس، فإنه سيكون على الطريق الصحيح؛ فالتجربة المرة التي مرّ بها السوريون رفعت من مستوى وعيهم السياسي ومن مستوى حساسيتهم اتجاه ما هو صحيح وما هو خاطئ. ولذا فإنّ استمالتهم اليوم باتجاه الانخراط الفعال في الدفاع الجمعي عن مصالحهم يتطلب حكمة وبرنامجاً واضحاً وجامعاً. وبالتوازي، وربما أهم أيضاً، هو أنّ هنالك أضعاف مضاعفة لم تشارك في الحراك رغم رغبتها في ذلك، ولم تشارك لأنها لا تتفق مع هذا أو ذلك من الشعارات، مع هذا أو ذلك من الأشكال. على هذه الأضعاف المضاعفة أن تنظم صفوفها وأن تدفع باتجاه تبني الشعارات التي تراها صحيحة، وألا تكثفي بالإحجام السليبي عن المشاركة...

**الباب الأساسي لتقدم الحراك هو أن يصبح شعبياً بالمعنى الكامل وليس معزولاً أو نخبياً ضمن فئات بعينها من السياسيين والناشطين**

# ما هو مصير كامب ديفيد بعد «الطوفان»؟



من غزة، ليس من أجلهم بل «حماية للأمن القومي المصري». ولكن حتى إذا ركننا إلى هذا التفسير، فإن له ما وراءه:

تشعر السلطات المصرية بأن الأمن القومي لمصر مهدد فعلاً، ولو افترضنا أنها تعتبر دخول أهل غزة باتجاهها هو التهديد الأكبر، فإن المسؤول عن هذا التهديد هو الكيان الصهيوني الذي يدافع بكل ما يستطيع نحو حدوث هذا التهجير.

بكلّ آخر، فإن الصهيوني اليوم يظهر في عيون قسم على الأقل من السلطات المصرية، وبغض النظر عن أي تقييمات أخرى، بوصفه تهديداً للأمن القومي المصري، بل وبوصفه التهديد الأول. ورغم أن هذا الأمر ينبغي أن يكون مفهوماً وواضحاً ليس اليوم فقط بل ودائماً، وهو مفهوم واضح بالنسبة للشعب المصري، ولكن الأمر بالنسبة للسلطات على المستوى المعطن وغير المعطن، لم يكن كذلك طوال سنوات، بل و عقود مضت منذ كامب ديفيد؛ فقد باتت تهديدات الأمن القومي تتمثل تارة في سد النهضة، وتارة في الوضع الليبي، وأخرى في السوداني، ورابعة في الإرهاب الداخلي والخ... ولكن «إسرائيل» لم تكن حتى ضمن قائمة التهديدات، وهي الآن على رأسها... وهذا الأمر لن يتغير بسهولة بعد انتهاء الحرب الجارية حالياً.

بكلمة، فإن كامب ديفيد التي يتم خرقها فعلياً ولا يكاد يتحدث أحد عن ذلك، سيتواصل خرقها وسيستند، لأن كل الاتفاقيات التي جرت في مرحلة التراجع والهزائم، أي في النصف الثاني من القرن العشرين، باتت الآن مجدداً على الطاولة، وستخضع مع الوقت لنسف كامل، أو لإعادة صياغة جذرية...

التاريخية، هي منطقة شبه محرمة على الجيش المصري. حيث جرى تقسيمها إلى أربع مناطق (أ، ب، ج، د)، حيث د هي المنطقة المتاخمة للحدود الفلسطينية في غزة. وتم تحديد العدد المسموح به للقوات المصرية في تلك المناطق، ونوعية السلاح المسموح وجوده.

أول مرحلة في «خرق كامب ديفيد»، أو بصورة أدق، في خرق هذا البند في كامب ديفيد، كانت قد جرت خلال المعارك التي خاضها الجيش المصري مع مجموعات إرهابية في سيناء أهمها: داعش، وقد جرى ذلك في إطار اتفاق بين الكيان ومصر، ولذا لا يمكن أن يعد «اختراقاً» لكامب ديفيد، ولكنه بالتأكيد «تعديل» غير مكتوب.

بعد الطوفان، رأينا الدبابات والمدفعات المصرية قد وصلت إلى الحدود تماماً مع غزة عند معبر رفح. وترافق ذلك مع مناوشات غير مباشرة تضمنت رسائل بالنار، بما فيها ضربة من دبابة «إسرائيلية» باتجاه جنود مصريين وألبيتهم، أدت لإصابة تسعة جنود، اعتذرت إسرائيل عن الضربة، وقالت: إنها حصلت بالخطأ، ولم يتم قبول الاعتذار وجرت ضربة من دبابة مصرية بعد يومين أدت إلى إصابة جندي إسرائيلي، وقالت السلطات المصرية: إنها حدثت بالخطأ... وكذلك وبالتوازي، فإن الإسرائيليين قد قطعوا وصول الغاز إلى مصر، والذي كان جزء منه يتم استهلاكه محلياً، وجزء يجري تسيله ونقله باتجاه أوروبا.

بالمختصر، فإن حالة تصعيد تدريجية تجري على الحدود المصرية مع فلسطين المحتلة. وربما يغسر البعض هذا كله بأن السلطات المصرية تضع دباباتها وقواها على الحدود بهدف واحد، هو منع تهجير الفلسطينيين

منذ عام 2019، ومع تنامي ما سمي «اتفاقات أبراهام»، جرى الترويج بكثافة للمقولة التالية: «الغرب وخاصة الأمريكان، يستغلون حالة الضعف والفوضى السائدة في الشرق الأوسط، لكي يحلوا على طريقتهم، مرة وإلى الأبد، القضية الفلسطينية؛ والحل على طريقتهم هو تصفيتنا نهائياً، واتفاقات التطبيع هي الطريق نحو هذه الغاية».

**الصهيوني اليوم يظهر في عيون قسم على الأقل من السلطات المصرية وبغض النظر عن أي تقييمات أخرى بوصفه تهديداً للأمن القومي المصري**

الوضعين.

أيضاً يكن الأمر، فقد بات من الواضح أمام الجميع الآن، أن «اتفاقات أبراهام» قد تعرضت لضربة ضخمة، لن يكون من السهل بأي حال من الأحوال تجاؤها؛ وذلك بغض النظر عن رغبات المطبوعين. وما نراه من تحركات شعبية في المغرب والبحرين والأردن وإلخ هي مؤشر هام، والمؤشر الأكثر دلالة هو اضطرار بعض حكومات التطبيع إلى اتخاذ إجراءات «مخففة قدر الإمكان» ضد الكيان، من نوع سحب السفراء.

**ماذا عن كامب ديفيد؟**

إذا استخدمنا الاستقراء استناداً إلى ما جرى حتى الآن، وإلى اتجاه تطور الموازين على المستوى الإقليمي والدولي، لن يكون من الصعب علينا- وبغض النظر عن رأي أو رغبات وتركيبية النظامين المصري والأردني- أن نرى أن اتفاقيتي كامب ديفيد ووادي عربة هما أيضاً على وشك أن يتم وضعهما على طاولة البحث التاريخي مجدداً.

فلننظر إلى ما يجري على الحدود المصرية مع قطاع غزة، وما يجري في إطار العلاقات الثنائية بين الكيان ومصر؛ وفقاً لكامب ديفيد فإن سيناء بأكملها، والتي تعادل مساحتها حوالي ثلاثة أضعاف مساحة فلسطين

■ مركز دراسات قاسيون

هذه المقولة لم تقتصر على سياسة الغرب وإعلامه ومعهم الصهاينة فقط، بل وللأسف فإن عدداً غير قليل من «القوى التقدمية» قد كررتها بشكل أو بآخر.

حقيقة الأمر، كانت منذ اللحظة الأولى في مكان آخر تماماً؛ نتيجة التراجع العام للغرب ضمن موازين القوى الدولية الجديدة، وهو التراجع الذي كان واضحاً أنه سيستمر وسيعمق، فإن واشنطن كانت تعمل على تأمين حماية لقاعدتها وأداتها الأهم في المنطقة بشكل استباقي عبر اتفاقات التطبيع.

أي إن اللوحة في الحقيقة معاكسة لما جرى الترويج له؛ فالذي يعيش مرحلة انحسار وضعف هو الكيان وهو واشنطن، وليست القضية الفلسطينية. ومن تتهدده التصفية هو المشروع الصهيوني، وليست القضية الفلسطينية... والفارق بين طريقتي النظر والتحليل فارق كبير، يؤثر تأثيراً ضخماً على كيفية فهم ما يجري، وعلى توقع ما سيأتي، وعلى بناء السياسات وفقاً لذلك؛ فالانطلاق من أن قلب الشعوب يعيش حالة تراجع وهزيمة، يعني ضرورة التمترس في الدفاع، والانطلاق من أن المرحلة هي مرحلة تقدم وانتصار يعني الانطلاق نحو الهجوم... وشتان بين

# البيان المالي الحكومي إنشائي

بدأ مجلس الشعب بتاريخ 1/11/2023 مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام 2024 المحال من الحكومة، وقد تلا وزير المالية البيان الوزاري المالي حول مشروع القانون المطروح للنقاش.

وكانت قاسيون قد تناولت في عددها السابق بتاريخ 29/10/2023 الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2024، بمادة تحت عنوان: «2024 الانخفاض الشامل يضرب الموازنة العامة والدعم والإنفاق الاستثماري»، والتي بينت فيها أن الزيادة الرقمية في اعتماداتها شكلية ووهمية، بل هي بواقع الأمر تراجمية وانكماشية، ووسطي الانخفاض فيها بالمقارنة مع موازنة عام 2023 ببلغ 42%!

ومن الجدير بالذكر أن البيان المالي الحكومي لم يرد على موقع الحكومة وصفحتها الرسمية، ولا على موقع وزارة المالية وصفحتها، ولا على موقع مجلس الشعب وصفحته، ولا على موقع وكالة سانا، ولا على أي موقع رسمي، لكن صحيفة تشرين حصلت عليه ونشرته بتاريخ 1/11/2023!

فماذا قدم البيان المالي الحكومي من بيانات ومفردات رقمية، وإلى ماذا تشير؟!

## عبارات إنشائية عامة بصبغة تجميلية!

في البداية سنقف عند بعض العبارات التي وردت في البيان المالي الحكومي، والتي طغى عليها الطابع الإنشائي البلاغي البعيد كل البعد عن الواقع الاقتصادي الكارثي:

الظروف الصعبة والأزمات والمتغيرات التي نعيشها حتى يومنا هذا، فرضت واقعا اقتصاديا صعبا تجلى من خلال الارتفاع الكبير في أسعار صرف العملات الأجنبية وزيادة تكاليف الاستيراد والإنتاج، الأمر الذي أثر بشكل مباشر وكبير على المستوى المعيشي للمواطنين!

نشهد مرحلة استثنائية ومتغيرات دولية وإقليمية تتطلب الكثير من الجهد والعمل والخطوات الجادة لتحويل الصعوبات والتحديات إلى فرص!

اتخذت الحكومة في ضوء ما توفر لها من موارد وإمكانات مجموعة من الإجراءات التي استهدفت قدر الإمكان التخفيف من الآثار السلبية على حياة المواطنين!

العامل الحكومي في المرحلة المقبلة مستمر في اتخاذ المزيد من الإجراءات وفق خطة عمل متكاملة تضمن الانتقال إلى اقتصاد منتج مبني على تعزيز الإنتاج وتأمين مستلزماته وإعادة تخصيص الموارد وإدارتها بكفاءة والتوظيف الأمثل للإمكانات المتاحة والطاقات المعطلة والإرتقاء بأداء مختلف المؤسسات بما يسهم في التخفيف من الفقر والبطالة ورفع معدلات التشغيل وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الدخل وتحسين المستوى المعيشي للمواطن!

العبارات أعلاه حالها كحال البيان الحكومي الذي تضمن خطة عمل الحكومة عن عام 2023، وكل البيانات والتصريحات والخطب الرسمية الخلبية العصماء!

فالحديث عن الظروف الصعبة وأثرها على معيشة المواطن فيها تخفيف شديد من وطأة الكارثة المعاشة على كافة المستويات!

لم نشهد ما يثبت السعي لتحويل الصعوبات إلى فرص بحسب ما ورد أعلاه، بل على العكس!

فقد كانت السياسات الحكومية تركز الصعوبات وتعمق الأزمات أكثر وأكثر، وكانت سببا مباشرا بزيادة معدلات الإفقار، وصولا إلى زيادة أعداد السوريين الذي يعانون من انعدام الأمن الغذائي!

أرقام الموازنة العامة لعام 2024 ستكون عاجزة عن تحقيق مفردات الانتقال إلى اقتصاد منتج وتوابعه مما ورد في العبارة التجميلية



المباشرة وغير المباشرة بهذا القطاع!

**لا زيادة على اعتمادات الرواتب والأجور!** أوضح البيان أن الاعتمادات المخصصة للرواتب والأجور والتعويضات في مشروع موازنة عام 2024 قدرت بمبلغ 4580 مليار ليرة سورية، مقابل مبلغ 2114 مليار ليرة سورية في موازنة عام 2023، أي بزيادة مقدارها 2466 مليار ليرة سورية، وبنسبة زيادة قدرها 116,65%.

الأرقام والنسب أعلاه بالكاد ستغطي الزيادة على الأجور التي حصلت في عام 2023! لا توجد نية لأي زيادة على الأجور خلال عام 2024!

سيكون هناك عجز بتغطية الإنفاق على التعويضات وعلى الترفيعات الدورية وفي حصة التحفيز الوظيفي، أو سيتم تقليص الإنفاق فيها!

لن تكون هناك فرص عمل جديدة متاحة في قطاع الدولة خلال عام 2024!

## تخفيض في الاعتمادات المخصصة للنفقات الإدارية!

ذكر البيان أن الاعتمادات المخصصة للنفقات الإدارية قدرت بمبلغ 3620 مليار ليرة سورية، مقابل مبلغ 1379 مليار ليرة سورية في موازنة عام 2023، أي بزيادة مقدارها 2241 مليار ليرة سورية وبنسبة زيادة قدرها 162,51%.

وقد تركزت معظم هذه الزيادة على الأدوية والمستلزمات الطبية والمخبرية ولاسيما الأدوية السرطانية، حيث زادت الاعتمادات المخصصة بنسبة 201,43% عن اعتمادات عام 2023، وكذلك زيادة الاعتمادات المخصصة للمحروقات والمستلزمات التعليمية والأعمال الامتحانية.

الأرقام أعلاه بما يخص الأدوية والمستلزمات الطبية والمخبرية، وضمت الأدوية السرطانية، تندرج ضمن النفقات المؤداة بالقطع باعتبار أن غالبيتها مستورد!

نسبة الزيادة أعلاه البالغة 201,43% لا تغطي فارق سعر الصرف الرسمي بين عامي 2023-2024، من 3000 ليرة إلى 12500 ليرة حالياً، أي بنسبة زيادة 316,66% حتى تاريخه فقط، ولا ندري كيف سيكون عليه الحال بسعر الصرف الرسمي مطلع عام 2024!

ما ينطبق على الاعتمادات المخصصة للأدوية ينطبق كذلك على الاعتمادات المخصصة

الأجنبي. ورصد اعتمادات للصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال، إضافة إلى ترتيب أولويات الإنفاق العام وفق متطلبات الظروف الحالية وضبط الإنفاق الإداري.

الحديث عن متغيرات سعر الصرف الرسمي للدولار انتقائي وغير معمم على كل مفردات اعتمادات الموازنة!

فالحسابات وفقاً لمتغيرات سعر الصرف اقتضت على ما يتم تأديته بالقطع الأجنبي فقط، وكان هذه المتغيرات لا تؤثر على كل اعتمادات الإنفاق «الجاري والاستثماري»!

ومن الواضح أن هذه الانتقائية غايتها إظهار الأرقام الخلبية للاعتمادات المرصودة لعام 2024 على أنها تتضمن زيادة عن عام 2023، بينما بواقع الحال وربطاً مع متغيرات سعر الصرف يتبين أنها منخفضة، وبنسبة كبيرة تقارب 50%!

أما الفج الذي ورد ترافقاً مع الحديث عن متغيرات سعر الصرف فهو حول السلع المدعومة التي ستباع للمواطنين بالسعر الإداري!

فهو يعني ذلك أن عام 2024 سيكون عام استكمال إنهاء الدعم كلياً، وخاصة على ما تبقى من السلع المدعومة «خبز-سكر-رز-غاز-مازوت»؟!!

## مزيد من التآكل في الدعم الاجتماعي!

قدرت الاعتمادات المخصصة للدعم الاجتماعي في مشروع موازنة عام 2024 بمبلغ 6215 مليار ل.س، مقابل مبلغ 4927 مليار ل.س في موازنة عام 2023، وبنسبة زيادة قدرها 26,20%، وذكر البيان أنه لم يتم رصد أي اعتمادات لدعم الطاقة الكهربائية والبالغة 14500 مليار ليرة سورية، وإنما ستمت معالجته وفق سلسلة التشابكات المالية بين الجهات العامة.

نسبة الزيادة في الاعتمادات المخصصة للدعم الاجتماعي بالليرة السورية والبالغة 26,20% مقابل الفروقات السعرية الناجمة عن متغيرات سعر الصرف، بين بداية عام 2023 وحتى الآن فقط، تعني بالواقع العملي تخفيضاً كبيراً على هذه الاعتمادات!

وبالتالي فإن ذلك يعني مزيداً من تخفيض الإنفاق على الدعم الاجتماعي!

عدم رصد اعتمادات إضافية لدعم الطاقة الكهربائية يعني تكريس المسير نحو إنهاء الدعم لها، بالتوازي مع مشاريع الخصخصة

أعلاه، خاصة مع التأكيد على الاستثمار بنفس النهج والسياسات التدميرية!

## أرقام الإنفاق الجاري والاستثماري في عام 2023 تفضح المستور!

أوضح البيان أن إجمالي إنفاق الموازنة العامة للدولة لنهاية الربع الثالث من عام 2023 قد بلغ 12761 مليار ليرة سورية من أصل الاعتمادات الإجمالية البالغة 16550 مليار ل.س، أي بنسبة تنفيذ قدرها 77,11% موزع إلى مبلغ 11471 مليار ل.س إنفاق جاري بنسبة 84,66% من إجمالي الاعتمادات الجارية، ومبلغ 1290 مليار ل.س إنفاق استثماري بنسبة 43% من إجمالي الاعتمادات الاستثمارية.

من الواضح بحسب الأرقام والنسب أعلاه أن: إجمالي الإنفاق من موازنة عام 2023 دون المستوى المطلوب، فالجاري وصل إلى نسبة تنفيذ 84% بسبب تغطية الزيادة على الأجور بشكل رئيسي، أما الاستثماري وبنسبة 43% فهو أقل من الضئيل!

فعلى الرغم من قلة الاعتمادات الاستثمارية المرصودة في موازنة عام 2023، وبرغم تاكلها بسبب الارتفاعات السعرية، والارتفاعات التي طرأت على سعر الدولار الرسمي، بالإضافة إلى التأثير السلبي لعوامل التضخم، ومع ذلك لم تصل نسبة الإنفاق إلى 50% حتى نهاية الربع الثالث!

ذلك يعني أن الجانب الاستثماري في موازنة عام 2023 على قلته لا يعتد فيه على المستوى التنفيذي!

ولن يتم التمكن من استكمال تنفيذ ما رصدت الاعتمادات من أجله حتى نهاية العام من كل بد!

## انتقائية الاعتراف بفارق سعر الصرف!

أوضح البيان أن هناك جملة من الأسس التي تم اعتمادها في إعداد الموازنة تتمثل في رصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ المراسيم والقرارات الصادرة ذات الأثر المالي والترفيع الدوري للعاملين ورصد الاعتمادات اللازمة لأنظمة التحفيز الوظيفي للعاملين مع رصد اعتمادات الدعم الاجتماعي في ضوء التغيرات الناجمة في أسعار السلع المدعومة وبيعها للمواطنين بالسعر الإداري ومراعاة التغير في سعر صرف الدولار من 3000 ل.س في موازنة عام 2023 إلى 11500 في مشروع موازنة عام 2024 بالنسبة للنفقات التي تؤدي بالقطع

الحديث عن الظروف الصعبة وأثرها على معيشة المواطن فيها تخفيف شديد من وطأة الكارثة المعاشة على كافة المستويات!



# وتجميلي وأرقامه تفصح عورة السياسات!



وخاصة الضرائب على كبار أصحاب الرساميل ومن قنوات ومسارب الفساد الكبير!

## العجز في موازنة عام 2024 بنسبة زيادة 93.5% عن عام 2023!

بلغ العجز المقدر في مشروع الموازنة العامة للدولة حسب البيان مبلغ 9404 مليار ل.س مقابل مبلغ 4860 مليار ل.س في موازنة عام 2023، أي بزيادة مقدارها 4544 مليار ل.س وبنسبة زيادة قدرها 93,5%. انخفضت نسبة العجز المقدر من إجمالي اعتمادات الموازنة من 29,37% في موازنة عام 2023 إلى 26,49% في مشروع موازنة عام 2024 ويعود سبب ذلك إلى زيادة الإيرادات العامة 123,23% بنسبة أكبر من زيادة اعتمادات الموازنة 114,5%.

نسب العجز المحسوبة أعلاه سواء عن عام 2023 أو عن عام 2024 لا تعكس الواقع تماماً! فقد تم تغيير عوامل الفروقات السعرية والتضخم في حسابات العجز!

كذلك ينطبق هنا موضوع الانتقائية بالحسابات المقدره بالليرة مقابل الحسابات المقدره بسعر الصرف المقابل لها بالدولار، وخاصة بما يتعلق بزيادة الإيرادات العامة!

والاهم أنه لم يتم تبيان مصادر تمويل هذا العجز، لا في موازنة 2023، ولا في موازنة 2024، بل تركت ضبابية دون توضيح مباشر! الخلاصة.. الحكومة ماضية بسياساتها التدميرية!

القراءة الأولية والمكثفة أعلاه للبيان المالي الوزاري المقدم لمجلس الشعب مع مشروع قانون الموازنة التقديرية لعام 2024 ربما تكون غير كافية، فكل رقم من المفردات الرقمية الواردة بمتنته بحاجة لبحث موسع خاص، لكنها توضح وبما لا لبس فيه أن الحكومة ماضية بسياساتها على الرغم من كل الكوارث التي سببتها وعلى كافة المستويات، وخاصة على المستوى المعيشي لعموم السوريين!

لكنها بنفس الوقت تخفي النتائج الكارثية على مجمل الأنشطة الاقتصادية في البلاد، وخاصة القطاعات الإنتاجية!

أما المفارقة في الأرقام أعلاه فهي بانخفاض كميات الغاز المنتج، بما يتناقض مع الحديث الرسمي حول تأهيل بعض الحقول الغازية خلال عام 2023، والاستكشافات الجديدة التي من المفترض أن تدخل بالإنتاج والاستثمار!

## الإيرادات وفنوات زياداتها المغيبة!

قدرت إجمالي الإيرادات العامة في مشروع موازنة عام 2024 بمبلغ 26096 مليار ل.س مقابل مبلغ 11690 مليار ل.س في موازنة عام 2023، أي بزيادة مقدارها 14406 مليار ل.س وبنسبة زيادة مقدارها 123,23%. ونسبة الزيادة في الإيرادات الجارية قدرت بزيادة قدرها 107,01%، بينما نسبة الزيادة في الإيرادات الاستثمارية قدرت بزيادة قدرها 149,89%. وتعرى أسباب الزيادة بحسب البيان إلى زيادة الفوائض الاقتصادية المقدره لمؤسسات وشركات القطاع العام الاقتصادي بنسبة زيادة قدرها 157,57% وذلك نتيجة تحسن واقع الإنتاج في تلك المؤسسات والشركات مما انعكس إيجاباً على زيادة إيراداتها. إضافة إلى زيادة إيرادات الفنادق التي تمتلكها الدولة وحق الدولة من حقول النفط والثروات المعدنية وشركات عقود الخدمة بنسبة زيادة قدرها 135,6%.

نسب الزيادة المقيمة بالليرة أعلاه ينطبق عليها حجم التآكل بفعل عوامل متغيرات سعر الصرف والفروقات السعرية والتضخم التي يتم إغفالها غالباً، أو الانتقائية كما أسلفنا!

فالزيادات المحققة رقمياً، والتي اعتبرت على أنها فوائض اقتصادية، أتت بشكل رئيسي من فروقات الأسعار وليس من تحسن واقع الإنتاج!

والنتيجة أنه لا زيادة حقيقية بالإيرادات، ولا مستجدات على مستوى مصادرها المغيبة،

**نسبة الزيادة في الاعتمادات المخصصة للاجتماعي بالليرة السورية مقابل الفروقات السعرية الناجمة عن متغيرات سعر الصرف تعني بالواقع العملي تخفيضاً كبيراً على هذه الاعتمادات!**

إضافة! مع العلم أن القمح المستورد يتحمل أيضاً تكاليف الأجور والتعويضات وغيرها من مفردات التكلفة أعلاه، وفوقها الأرباح والهوامش المضافة بذرائع العقوبات والحصار! والنتيجة هي مساعي إظهار القمح المستورد وكأنه أقل تكلفة وعبئاً على اعتمادات الموازنة، تكريساً لسياسات تقويض الإنتاج لمصلحة المستوردين!

## تخفيض الدعم على المشتقات النفطية تم تسويقه كأنه إيجابي!

ذكر البيان أنه وعلى الرغم من ارتفاع سعر الصرف وارتفاع أجور الشحن والنقل وزيادة الرواتب والأجور والتعويضات وارتفاع المستلزمات الإنتاجية «قطع الغيار- الصيانة» وأجور النقل بالصهاريج وغيرها، فقد انخفض عجز المشتقات النفطية لدى شركة محروقات من 3000 مليار ل.س في عام 2023 إلى 2000 مليار ل.س في عام 2024 وذلك بسبب رفع سعر بيع المشتقات النفطية «المازوت- البنزين- الفويل- الغاز- المذيبات النفطية- الزيوت المعدنية...» وقد قدرت وزارة النفط والثروة المعدنية إنتاجها من النفط في عام 2024 بـ 94618 برميلاً يومياً، مقابل 93981 برميلاً يومياً في عام 2023، أي بزيادة مقدارها 637 برميلاً يومياً، كما قدرت الخطة الإنتاجية للغاز الخام في عام 2024 بـ 14 مليون متر مكعب يومياً، مقابل 14,5 مليون متر مكعب يومياً في عام 2023، أي بانخفاض قدره 0,5/ مليون متر مكعب يومياً.

الأرقام الصماء أعلاه تبين بوضوح نتيجة إجراءات تخفيض الدعم على المشتقات النفطية على اعتمادات الموازنة العامة لعام 2024!

والأرقام أعلاه توضح أن مسيرة تخفيض الدعم على المشتقات النفطية ستستمر وصولاً إلى إنهائه!

للمحروقات كنسبة وتناسب باعتبارها مستوردة أيضاً!

اعتمادات المستلزمات التعليمية ليست بحال أفضل، حيث يتم تأمينها من السوق ووفقاً لمتغيرات سعر الصرف!

الاعتمادات المرصودة أعلاه متأكدة سلفاً بفعل فارق سعر الصرف الحالي، وستتأكل أكثر وأكثر قبل أن يبدأ عام 2024!

النتيجة مزيد من التراجع في القطاع الإداري عموماً، والصحي والتعليمي خصوصاً!

## حسابات القمح الدولية لمصلحة المستوردين!

حول عجز الدقيق أوضح البيان أسبابه أن ارتفاع سعر شراء القمح المسلم من الفلاحين إلى المؤسسة السورية للحبوب لموسم عام 2024 إلى 4,2 ملايين ل.س للطن الواحد للقمح القاسي والطري بدلاً من 2,8 مليون ل.س. كذلك ارتفاع سعر الصرف من 3000 ل.س إلى 11500 ليرة سورية مما انعكس على ارتفاع أسعار وسطى عقود القمح الطري الخبزي المستورد «361,36 دولاراً أمريكياً للطن أي 4155640 ل.س». ومن الأسباب أيضاً زيادة الرواتب والأجور والتعويضات وارتفاع حسابي المستلزمات السلعية والخدمية لا سيما أسعار المشتقات النفطية وقطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف والصيانة وارتفاع أجور الطحن ونقل الأقماع.

من الواضح أن تسعير القمح لموسم عام 2024 كان اعتماداً على سعره الدولار عالمياً، وليس وفقاً لحسابات التكلفة الحقيقية على المزارعين!

ومجدداً تبرز الانتقائية بالتعامل مع متغيرات سعر الصرف بحسابات اعتمادات الموازنة بما يخص مادة القمح!

إن ذكر الأجور والتعويضات وغيرها مما ورد أعلاه ليست أكثر من ذرائع لتحميل مادة القمح المنتج محلياً تكاليف وأعباء مالية

# لأطباء الأسنان معاناتهم

أصبحت الطبابة بالنسبة للغالبية المفقرة من السوريين خيارهم الأخير، بسبب التدهور الاقتصادي الكبير والغلاء الفاحش الذي سيطر على جميع مناحي الحياة، والأكثر من ذلك هي طبابة ومعالجة الأسنان التي أصبحت أكثر إهماً بالنسبة للغالبية المفقرة وبشدة، نتيجة تكاليفها المرتفعة!



مقابل ذلك فإن لطب الأسنان خصوصية عن غيره من التخصصات تتمثل بكثرة مستلزماته وتنوع موادها وتذبذب أسعارها، وهذا ما خلق مشكلات جمة عند طبيب الأسنان، ابتداء من انقطاع المواد، وانتهاء باستمرار ارتفاع أسعارها!

فقد بات علاج سن واحد وترميمه يفوق راتب المواطن بضعف لضعفين، وهو ما يعجز غالبية السوريين عن تحمله، خاصة في مثل هذا الوضع الاقتصادي الصعب، لكن المثير للاهتمام هنا حال طبيب الأسنان نفسه، على اعتباره مواطناً أولاً يعاني ما يعانيه جل السوريين بسبب الواقع الاقتصادي المعيشي العام، وصاحب مهنة ثانياً لها أوجه صعوباتها ومعاناتها وتكاليفها!

ومادتنا الحالية مخصصة لتسليط الضوء على أوجه معاناة طبيب الأسنان عن لسان أحد الأطباء المخضرمين بالمهنة، من خلال حديث موسع معه، وستكتفه قدر الإمكان!

## شهادة طب الأسنان مع وقف التنفيذ!

يتخرج طبيب الأسنان الشاب بأمال كبيرة، ليجد الأفاق مسدودة أمامه!

فهو عاجز عن مزاولة المهنة لعدم توفر مكان ومال للعيادة، ولتجهيزاتها المكلفة!

كيف ذلك وقد غدت تكاليف بدء العمل بهذه المهنة تعادل مليارات الليرات!

بمقارنة بسيطة ما بين عام 2005 و عامنا الحالي نجد أن تكاليف فتح عيادة متواضعة في عام 2005 كانت تصل لما يقارب 500 ألف ليرة، أما الآن فهذه التكاليف تجاوزت 140 مليون ليرة بالحد الأدنى، وبتجهيزات محدودة!

فمن خريجينا الشباب لديه القدرة المالية لفتح عيادة ومزاولة المهنة بهذه التكاليف المرتفعة؟!

فجهاز التعقيم لوحده يكلف 3000 دولار، أي ما يعادل 45 مليون ليرة سورية، ويضاف إليها المقطرة بـ 500 دولار، وآلة التختيم كذلك، ليغدو التعقيم لوحده يكلف 4000 دولار، وهو الأمر الذي لا بد ولا غنى عنه بأي عيادة!

فالشباب الخريج، وأمام التكاليف المرتفعة والمرهقة أعلاه، سيبحث عن ملاذات وفرص عمل أخرى خارج البلاد، إن أتيح له ذلك طبعاً! فالتكاليف لوحدها تعتبر أحد عوامل التطفيش والنذب لهؤلاء الخريجين الجدد!

## المستلزمات.. مروحة واسعة متحكم بها!

معظم المواد المستخدمة في علاج الأسنان يشتريها الطبيب من مستودعات متخصصة

بمستلزمات طب الأسنان، والتي بدورها تؤمنها من الوكيل المعتمد، فهي مواد مستوردة بمجملها!

أما القسم الثاني، وهو القليل جداً، فيوجد إنتاج محلي محدود منه، كمادة المخدر والحشوة المؤقتة!

وبما يخص المواد المستوردة، فنتيجة الحصار والعقوبات انقطعت المواد التي اعتاد الطبيب عليها، فأصبح الوكيل يلجأ لمواد غير معروفة بالنسبة للطبيب ومن مصادر مجهولة

أحياناً، ويروج لها على أنها مادة بجودة عالية، أي أنه يختار المصدر الأرخص، بغض النظر عن الجودة، ويبيعه بالسعر الأعلى ليحقق أرباحاً على حساب الطبيب والمريض، وكونه الوحيد المتحكم بالسوق يفرض المادة والسعر الذي يريد، ووجد الطبيب نفسه مجبراً على استخدام المادة المتوفرة ليستمر عمله، برغم أنها لم تعد بذات الفعالية والجودة!

ثم ظهرت طرق ملتوية لإحضار المواد المألوفة عند الأطباء وذات المواصفة والجودة الجيدة، لكن بأسعار عالية جداً قد تصل أحياناً لأكثر من قيمة المادة نفسها عالمياً، أسعار يحددها المورد ويتحكم بها، وهي أسعار محسوبة دولارياً ومتقلبة يومياً!

أما عن التحكم والسيطرة من قبل هؤلاء الموردين فحدث ولا حرج عن كيف ولماذا، مع غياب الرقابة طبعاً!

فالتذبذب السعري والتحكم به يشمل غالبية المواد والمستلزمات، عدا الزرعات فهي الوحيدة التي تعتبر مستقرة السعر نسبياً، لأن لكل زرعة شهادة نظامية من شركة المنشأ، وسعر عالمي بالقطع الأجنبي معروف،

لا يستطيع الوكيل التلاعب به لتحقيق أرباح تحكيمية إضافية غير مشروعة فيها!

كل هذا وضع الطبيب تحت ضغط كبير، وأمام خيارات محددة ومفروضة عليه، وجعله بالتالي عرضة لاستغلال المورد والوكيل والمستودع، الذين يفرضون النوع والسعر والمصدر والمواصفة!

فالحشوات الضوئية على سبيل المثال، هناك ما سعره 50 ألف ليرة، وهناك ما يقارب سعرها 400 ألف ليرة، حسب المصدر والمورد والنوع!

## تكاليف الخدمة وجيب المواطن!

ومن هنا نستطيع القول: إن سعر الخدمة الذي يدفعها المواطن وجودتها لا تتوقف فقط على مهارة طبيب الأسنان، بل أيضاً على المواد المستخدمة والتقنية المتبعة!

إذ هناك تقنيات قديمة جداً «زرنينج، أقماع ريزين» خاصة فيما يتعلق بالمعالجات السنية، كسحب العصب، وهناك الأجهزة الحديثة كجهاز «الروتري- جهاز التوسيع الآلي- المقياس الرغبي والمجهر»، وهذا كله يفرض بدوره تكاليف إضافية!

فأقل جهاز به 4 لـ 5 آلاف دولار، وصولاً للمجهر الذي يعادل 100 ألف دولار، أضف لذلك تكاليف الصيانة الدورية والمواد المختلفة!

إذ يحتاج سحب العصب على سبيل المثال لأربع قياسات من الأقماع، سعرها اليوم ما بين 75 لـ 100 ألف ليرة، في حين أن الإجراء نفسه بالاعتماد على التقنية الحديثة أو الآلية يكلف الطبيب 300 ألف ليرة، أي ثلاثة أضعاف، وكل هذا سينعكس على سعر الخدمة التي سيتلقاها

المواطن، ومن جيبه!

## المخدر... الخبز اليومي لمهنة طب الأسنان!

للمخدر مصادر مختلفة منه «الصيني، الكولومبي، الكوري، الإيراني، السويسري، الأمريكي، الإيطالي...» بجودة وبفروق أسعار مختلفة، إذ يختلف سعر المخدر بين مادة وأخرى تليها بالجودة بما يقارب 25 ألف ليرة سورية!

كما يوجد مخدر محلي الصنع، لكنه لم يكن مستخدماً سابقاً، فحسب آراء العديد من الأطباء، يعاني المنتج المحلي من قلة الفعالية، كما أن أسعاره تقارب المستورد، والذي يعد أفضل منه!

## مقارنة بسيطة تسلط الضوء على شكل آخر من الاحتكار!

سعر علبة المخدر المحلي التي تحتوي 50 أنبولة تعادل 180 ألف ليرة، بينما العلبة نفسها مستورد «أندونيسي أو كولومبي» تعادل 200 لـ 220 ألف وبفعالية أقوى!

حيث يحتاج الطبيب لـ 3 أنبولات من المنتج المحلي لتعادل أنبولة من المستورد، والمشكلة ليس فقط بفعالية المواد، فالأنبولة ذاتها تكسر بمجرد وضعها بالمحقة، ورأس الإبرة يسقط بسهولة فهو غير ثابت!

أضف لذلك، أن الإنتاج المحلي محتكر من قبل شركة ابن زهر، الشركة الخاصة الوحيدة المصنعة لمخدر الأسنان محلياً، مما سمح لها بفرض منتجها وبالسعر الذي تريد! وهذا انعكس سلباً على وزارة الصحة أيضاً،

مَنْ مِنْ خريجينا الشباب لديه القدرة المالية لفتح عيادة ومزاولة المهنة بالتكاليف المرتفعة؟!

# كمواطنين وأصحاب مهنة أيضاً!



ضريبته السنوية استناداً لحجم استهلاكه من هذه المواد والمستلزمات! لكن واقع الحال يقول: إن هذه المواد تخضع للضريبة عند استيرادها من قبل الوكيل، وعند توزيعها على المستودعات، وعند وصولها إلى الطبيب، وكذلك تؤخذ بعين الاعتبار عند استهلاكها من قبل الطبيب لمصلحة المريض! هذا الشكل هو تكريس للازدواج الضريبي الذي من المفترض إنهائه من باب العدالة، وبما يحقق مصلحة المريض وهو الأهم، لكن لا حياة لمن تنادي!

## خلاصة بعهدة الحكومة!

ما سبق أعلاه، ليس من باب المحاباة لأطباء الأسنان بمجملهم طبعاً، لكنه يسلط الضوء على بعض أوجه معاناة هؤلاء بما يتعلق بمزاوتهم لمهنتهم، وما يتعرضون له من عوامل استغلال وغبن رسمي وغير رسمي، كمارسات نابذة لهذه الشريحة تؤدي بعضهم، وخاصة الفئات الشابة من الخريجين الجدد، للسعي نحو السفر خارج البلاد لإيجاد فرص عمل، أو إلى العزوف عن مزاولة المهنة رغماً عنهم، والأهم بانعكاسات تكاليفهم المرتفعة، والمتحكم بها من قبل بعض كبار الحيتان، على المرضى، والتي أدت لاستكاف اللجوء لطبابة الأسنان بالنسبة للغالبية المفرطة بالنتيجة!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المهنة الطبية، كغيرها من المهن، تحتاج إلى المزيد من الاهتمام بمطالب مزاوتهم، والتخفيف من الصعوبات التي تعترضهم، خاصة وأن الكثير من قضاياهم ومطالبهم مصاغة ومحولة بشكل رسمي عن طريق نقاباتهم، وبعضها مكرر، سواء إلى وزارة الصحة أو إلى وزارة المالية أو إلى الحكومة مباشرة، لكن دون جدوى!

ليس هذا وحسب، فطريقة تقدير الضريبة اعتباطية غالباً، فهي تعتمد على التقدير الشخصي، والحالة المزاجية لمراقب الدخل اعتماداً على طبيعة ملكية العيادة وديكورها وسعتها، والمدة المنتظرة من المريض لحين وصول دوره، وغيرها من الشكليات بعيداً عن الأساسيات المرتبطة بالتكاليف الحقيقية وهوامش الربح الفعلية التي يحصل عليها الطبيب، ولا يمنع هنا طبعاً أن نأخذ بعين الاعتبار عوامل الفساد التي تقلص التقدير، وبالتالي كتلة التكلفة الضريبي!

فالحسبة التي يتم اعتمادها هي مقدار ثلث دخل الطبيب المقدر من مراقب الدخل، وعلى مدار 280 يوم عمل خلال العام!

فمثلاً، يقدر المراقب دخل الطبيب اليومي بمبلغ 500 ألف ليرة، وبالتالي فإن دخله السنوي التقديري يكون 140 مليون ليرة، على ذلك فإن الضريبة المستحقة عليه للمالية تكون 42 مليون ليرة سنوياً!

هذه الملايين السنوية كضريبة شكلت عبئاً كبيراً على الكثير من أطباء الأسنان، فقد علمنا أن هناك 17 طبيب أسنان في مدينة جرمانا لوحدها، اضطروا لإغلاق عياداتهم نتيجة الإجحاف الممارس عليهم بسبب التقديرات الاعتباطية لمراقبي الدخل، والسياسات المتبعة لدى وزارة المالية بهذا الشأن، والاعتراضات التي لا تأتي بنتيجة!

## ازدواج ضريبي يضرب بالعدالة الضريبية عرض الحائط!

وتجدر الإشارة إلى أن المواد والمستلزمات المستخدمة من قبل طبيب الأسنان من المفترض أنها خضعت للضريبة عند استيرادها، وبالتالي، فمن المفترض ألا تفرض على طبيب الأسنان ضريبة عليها، أو أن يتم تخفيض

وكلها تعتبر مبالغ صغيرة إذا ما قورنت بتكاليف صيانة معداته وتجهيزاته، بدءاً من مقبض الكرسي الذي يبذل كل شهر تقريباً وبتكلفة وسطية 300 ألف، وصولاً لضغط الهواء الذي يحتاج لصيانة دورية!

فعلية الأقماع المستخدمة في سحب العصب من المفروض أن تستخدم لمرة واحدة فقط، ولكن وبسبب تكلفتها الكبيرة 600 ألف تغدو تكلفة السن الواحد مليون ليرة، وهذا غير مقبول، مما يجبر الطبيب على تعقيمها وإعادة استخدامها مرات عديدة، موزعاً سعرها على عدد من المرضى!

والملفت هنا، أن بعض المعدات والمستلزمات تتعرض للتهالك، فمن الممكن أن تكسر داخل السن فتؤدي لخطأ طبي ينقل المريض من حالة لحالة، وكثيرة جداً هذه الحالات، بغض النظر عن درجة تأثيرها على المريض!

## التكليف الضريبي.. أعباء وإعاقات!

ضريبة الدخل بالنسبة لطبيب الأسنان تقدر بنسبة 30% من دخله، والتي من المفترض من باب العدالة الضريبية أن تحتسب على الأرباح فقط!

فحسب ما أكده العديد من أطباء الأسنان، أنه ليس لديهم أي مانع من تحديد تسعيرة واضحة لكل علاج وبشكل رسمي، استناداً لدراسة واضحة عن تكاليفها حسب نوع مستلزماتها ومصادرها، مع تحديد هامش الأرباح استناداً على ذلك، وبالتالي، توضيح التكلفة النهائية التي من المفترض تقاضيها من المريض، ولا مانع من فرض وضعها بكل عيادة، لكن برغم طرح هذا الموضوع عبر القنوات الرسمية إلا أنه لم يلقَ تجاوباً!

فالمالية تقدر الربح على كامل الأجر المتقاضى من المريض، متناسية موضوع المستلزمات وتكاليفها العالية جداً على الطبيب!

فجميع عيادات الأسنان في المراكز الصحية الآن متوقفة عن العمل نتيجة عدم توفر المخدر!

وعند السؤال، تبين أن مناقشة شراء المخدر من شركة ابن زهر متوقفة! أما لماذا فهو بسبب قيام شركة ابن زهر برفع الأسعار!

فالوزارة مقيدة بشراء المنتج المحلي دعماً له، وهو أمر جيد طبعاً، لكن وصل الأمر لتوقف المراكز الصحية عن العمل، وعلى حساب الأم المواطنين! ولعل الأمر يصبح أسهل وأخف وطأة بحال تكريس دعم الإنتاج الوطني وتعميمه، وكسر حال الاحتكار في بعض منتجاته، والأهم بهذا الصدد هي شركة تاميكو العامة من خلال توسيع مروحة منتجاتها، بما في ذلك المخدر!

## نفقات إضافية غير محسوبة تنقل كاهل الطبيب أيضاً!

لم يكن الطبيب يحسب حساب تكلفة «المحارم، الكؤوس البلاستيكية، ولا حتى مواد التنظيف» وما إلى ذلك من مستهلكات يومية في عيادته!

فعلى سبيل المثال: علب اللفافات القطنية كانت تكلف الطبيب 1000 ليرة، أما الآن فهي تكلف 200 ألف ليرة، وكل هذه التكاليف لا يلاحظها المريض كمستهلكات ذات قيمة، وبمجموعها تشكل مبالغ كبيرة كل شهر!

يضاف لذلك، فاتورة الكهرباء الكبيرة رغم ساعات التقنين الطويلة، والتي فرضت على طبيب الأسنان الاتجاه نحو البدائل، فاعتماده على الكهرباء ضروري وكبير، وكل شيء بثمنه طبعاً!

يضاف لذلك، المياه كضرورة لا غنى عنها طبعاً في مهنة طب الأسنان مع تكلفتها مهما كانت، ورسم الخدمات البلدية رغم غيابها،

## علمنا أن هناك

17 طبيب أسنان

في مدينة

جرمانا لوحدها

اضطروا للإغلاق

عياداتهم

نتيجة الإجحاف

الممارس عليهم

بسبب التقديرات

الاعتباطية

لمراقبي الدخل!

# تحضيراً «للمجهول»: هكذا تتحوط البنوك



**في 31 تشرين الأول، نشر مجلس الذهب العالمي على موقعه على الإنترنت بيانات عن سوق الذهب العالمي للربع الثالث من عام 2023. حيث يرتبط الوضع في سوق المعادن الثمينة العالمية ارتباطاً وثيقاً بالأسواق المالية العالمية. لذلك، فإن بيانات مجلس الذهب العالمي مهمة ليس فقط للمتخصصين في مجال أسعار الذهب، بل أيضاً لكل من يراقب الاتجاهات العامة في الاقتصاد العالمي والتمويل الدولي.**

## قاسيون

كندا «بنسبة 14%» والولايات المتحدة الأمريكية «بنسبة 13%» وغانا «بنسبة 7%» وأستراليا «بنسبة 3%». في الوقت نفسه، سجلت تخفيضات في الإنتاج في الدول التالية: المكسيك «بنسبة 15%»، وتزانيا «بنسبة 14%»، والسودان «بنسبة 10%»، والاتحاد الروسي «بنسبة 4%». وعلى هذا النحو، يشير تقرير مجلس الذهب العالمي إلى أن الانخفاض في الإنتاج في روسيا حدث بشكل رئيسي في أكبر حقل في روسيا وهو منجم Olimpiada الذي طورته شركة Polyus. ويشير مجلس الذهب إلى أن هذا ناتج عن قرارات داخلية وليس بسبب العقوبات الغربية المفروضة على الشركة. حيث يؤكد التقرير أنه «على ما يبدو، فإن هذه العقوبات ليس لها تأثير كبير على أحجام إنتاج الذهب».

### الارتفاع يطاق الإنتاج الحقيقي و«النأوي»

في نهاية العام الماضي، كان قادة تعدين الذهب في العالم هم الدول الثلاث التالية: الصين «374 طن»، روسيا «330 طن»، أستراليا «320 طن». ومن الممكن أن تنتقل روسيا بحلول نهاية هذا العام إلى المركز الثالث. يذكر أنه يتم ضمان توريد المعادن الثمينة في السوق العالمية ليس فقط من خلال استخراج الذهب من باطن الأرض، بل وكذلك من خلال إنتاجه الثانوي «أي

بلغ متوسط سعر الذهب LBMA «في سوق سبائك لندن» في الربع الثالث 1,928,5 دولار أمريكي للأونصة. ورغم أنه أقل بنسبة 2% من المستوى القياسي المرتفع الذي شوهد في الربع الثاني، إلا أنه لا يزال أعلى بنسبة 12% مما كان عليه في الربع الثالث من العام الماضي.

### جديد تقرير مجلس الذهب العالمي

أشار تقرير مجلس الذهب العالمي إلى أن العديد من الدول شهدت ارتفاعاً في الأسعار بالعملة المحلية بسبب ضعف العملة مقابل الدولار الأمريكي. ويذكر التقرير في المقام الأول دولاً مثل اليابان والصين وتركيا، وكذلك روسيا حيث اخترق سعر صرف الروبل في منتصف شهر آب مستوى 100 روبل لكل دولار.

ومن حيث إنتاج الذهب، تبين أن الربع الثالث من هذا العام كان رقماً قياسياً بالقياس على الفترة منذ عام 2010 «حيث تم استخراج 971,1 طن من باطن الأرض». كما سجل الإنتاج العالمي من المعدن النفيس للأربعاء الثلاثة من العام رقماً قياسياً «2744 طناً». وبلغت الزيادة في الإنتاج في الربع الثالث من هذا العام مقارنة بالربع الثالث من العام الماضي 6%. وتحقق ذلك بسبب زيادة الإنتاج في الدول الأربعة التالية:

عبر معالجة النفايات التي تحتوي على المعدن الثمين». وفي نهاية الربع الثالث، بلغ حجم هذا الإنتاج الثانوي من الذهب 288,8 طن، وهو أعلى بنسبة 8% من رقم الربع الثالث من العام الماضي. حيث ارتفع إجمالي المعروض من الذهب في السوق العالمية «التعدين + الإنتاج الثانوي» في الربع الثالث من عام 2023 بنسبة 6% على أساس سنوي.

### مشتريات البنوك المركزية محور الاهتمام الآن

كان الطلب على الذهب في الربع الثالث على النحو التالي. كما جرت العادة كان المشتري الرئيسي للمعادن الثمينة هو صناعة المجوهرات «578,22 طن» حيث «شغلت» حوالي نصف إجمالي الطلب تقريباً. ثم تأتي الاستثمارات في المعادن الثمينة على شكل مشتريات من القرضان والعملات المعدنية بحوالي 295,19 طن. أما مشتريات الذهب لإنتاج الإلكترونيات وغيرها من المعدات فصارت حوالي 75,29 طن. خلال السنوات السابقة، كانت الصناديق المتداولة في البورصة «ETFs» هي المشتري الرئيسي للذهب. ولكن منذ العام الماضي، تحولت هذه الصناديق من مشتري إلى بائع. وهكذا، في الربع الثالث من العام الماضي، بلغ صافي مبيعات صناديق الاستثمار المتداولة من هذا العام، فبلغ صافي المبيعات 243,7 طن. أما وفقاً لنتائج الربع الثالث من هذا العام، فبلغ صافي المبيعات 139,3 طن. وليس من الصعب تفسير هذه الظاهرة. صناديق الاستثمار المتداولة هي صناديق يمكن تسميتها بالمضاربة بدلاً من صناديق الاستثمار: في الربيع الماضي، بدأت البنوك المركزية في التحول بشكل حاد من سياسة «التيسير الكمي» إلى سياسة «التشديد الكمي». وقد تم ذلك بحجة

تبين ان الربع الثالث من هذا العام كان رقماً قياسياً بالقياس على الفترة منذ عام 2010 مقارنة بالربع الثالث من العام الماضي 6%.

مكافحة التضخم المتفشى في العالم، وتم التعبير عنه في رفع أسعار الفائدة الرئيسية.

بدأت أسعار الفائدة على العديد من الأوراق المالية والأدوات المالية الأخرى في الارتفاع. وبدأت صناديق الاستثمار المتداولة في هز محافظها الاستثمارية، واستبدال الذهب بأوراق مالية عالية العائد. وقد تم بالفعل تنفيذ الجزء الأكبر من عمليات الاستبدال من قبل هذه الصناديق، وبالتالي فإن صافي مبيعات صناديق الاستثمار المتداولة في الذهب في الربع الثالث من هذا العام أقل بنسبة 43% مما كان عليه في الربع الثالث من العام الماضي.

ولكن هناك عنصر مهم آخر للطلب على المعدن الثمين وهو الطلب من البنوك المركزية: في عهد معيار الدولار الذهبي «الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية وفقاً لقرارات المؤتمر النقدي والمالي الدولي في بريتون وودز عام 1944»، كانت البنوك المركزية هي المشتري الرئيسي للمعدن الثمين. حيث تم تشكيل احتياطياتها الدولية من عنصرين رئيسيين - الدولار الأمريكي والذهب النقدي «السبائك والعملات الذهبية». وحدثت ذروة مشتريات المعادن الثمينة من قبل البنوك المركزية في الستينيات من القرن الماضي. ورغم أن احتياطيات الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتراجع بسرعة، لكنها تعهدت، وفقاً لشروط الاتفاق الذي تم التوصل إليه في بريتون وودز، بتبادل الدولار مقابل المعدن الثمين مع السلطات النقدية في البلدان الأخرى. وقد تجاوزت احتياطيات الذهب الأمريكية في الخمسينيات 20,000 طن، ثم بحلول نهاية ستينيات القرن العشرين انخفضت إلى 9000 طن. وتحت ضغط من الولايات المتحدة، تم

# المركزية العالمية بالذهب صبي 2023

## 43%

صافي مبيعات صناديق الاستثمار المتداولة في الذهب في الربع الثالث من هذا العام أقل بنسبة 43% مما كان عليه في الربع الثالث من العام الماضي

## 120%

بلغ صافي مشتريات الذهب من جانب البنوك المركزية 337,1 طن «120% أكثر من الربع السابق». وهذا ثاني أعلى رقم ربع سنوي لجميع سنوات المراقبة

## 800 طن

وفقاً لنتائج ثلاثة أرباع العام الجاري، بلغ صافي مشتريات البنوك المركزية من الذهب مستوى 800 طن. وهذا يمثل ارتفاعاً بنسبة 14% عن العام الماضي



أيضاً». وأشار تقرير مجلس الذهب العالمي، نقلاً عن وكالة بلومبرغ، إلى أنه في أوائل شهر آب الماضي ظهرت معلومات تفيد بأن روسيا ستستأنف شراء العملات الأجنبية والذهب، «ومع ذلك، لم يتم تلقي أي تفاصيل إضافية حتى الآن حول أحجام وتوقيت المشتريات المستقبلية».

على هذا النحو، نشرت صحيفة فاينانشال تايمز قبل أيام «تحديداً في 31 تشرين الأول» في أعقاب تقرير مجلس الذهب مقالاً بعنوان «الصين تقود شراء الذهب القياسي للبنك المركزي في الأشهر التسعة الأولى من العام» لاحظت فيه أن هناك سبب للاعتقاد بأن المستوى الحقيقي للمشتريات من قبل البنوك المركزية - وخاصة الصينية والروسية - كان أعلى بكثير مما هو معلن رسمياً: حيث «تقوم البنوك المركزية بإبلاغ صندوق النقد الدولي بمشتريات الذهب، لكن التدفقات العالمية للمعدن الأصفر تشير إلى أن المستوى الحقيقي للمشتريات من قبل المؤسسات المالية الرسمية، وخاصة الصين وروسيا، أعلى بكثير مما تم الإبلاغ عنه رسمياً».

ويشير المقال أيضاً إلى أن احتدام المواجهات في فلسطين المحتلة الذي بدأ في 7 تشرين الأول أصبح بالفعل عاملاً مهماً في ارتفاع أسعار المعدن الثمين: في 6 تشرين الأول، أي قبل يوم من انفجار الصراع، وصل سعر السبائك إلى أدنى مستوى له في سبعة أشهر، حيث بلغ 1809,50 دولاراً للاونصة. لكن بعد انفجار الصراع، سرعان ما كسرت حاجز 2000 دولار. صحيح أن الأسعار استقرت إلى حد ما بحلول نهاية الشهر «1,986,3 دولاراً». لكن، وفقاً للخبراء، بحلول نهاية العام، قد يستقر السعر بثبات فوق مستوى 2000 دولار للاونصة.

النتيجة. رغم ذلك كانت احتياطياتها من الذهب في نهاية الربع الثالث لا تزال أقل بنسبة 12% مما كانت عليه في بداية العام.

وكان المشترون الصافون الآخرون للذهب في الربع الثالث هم البنوك المركزية للدول التالية: الهند (9 طن) وأوزبكستان (7 طن) وجمهورية التشيك وسنغافورة (6 طن لكل منهما) وقطر وروسيا (3 طن لكل منهما) والفلبين (2 طن) وجمهورية قبرغيزستان (1 طن). وكان ثمة بنوك مركزية أخرى عملت كمشتريين، لكن صافي مشترياتها من المعدن الثمين كان أقل من طن واحد. أما البائع الوحيد البارز للذهب في الربع الثالث هو كازاخستان، التي باعت 4 أطنان من الذهب. كما يذكر تقرير مجلس الذهب العالمي أيضاً بوليفيا، التي باعت 17 طناً «من احتياطياتها» من الذهب بين أيار إلى آب.

**الاستنتاج الغربي: «علينا أن نخاف مما تفعله الصين وروسيا»**

يوضح مجلس الذهب العالمي لعدة أرباع في إحصاءاته حول شراء وبيع الذهب من قبل البنوك المركزية، أن الأرقام تعكس المعاملات «المسجلة». وبالتالي، هناك أيضاً العمليات السرية للبنوك المركزية بالمعادن الثمينة، والتي لا تظهر في الإحصاءات الوطنية. وبذلك، يقر مجلس الذهب العالمي بأن إحصاءاته قد تختلف اختلافاً كبيراً عن الصورة الفعلية. «يتحدث الخبراء عن أن عمليات شراء الذهب على نطاق واسع قد تتم في الصين لتجديد الاحتياطيات الدولية في شكل معاملات غير مسجلة لسنوات عديدة. ولكن بعد بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، تشير وسائل الإعلام الغربية بشكل متزايد إلى أن هذا بات يجري في الاتحاد الروسي

يجب أن نتذكر أنه في نهاية العام الماضي اشترت البنوك المركزية حجماً قياسياً من المعادن الثمينة منذ أواخر ستينيات القرن العشرين بلغ 1081 طن. ومن أجل تسجيل رقم قياسي جديد، يجب أن يكون صافي مشتريات البنوك المركزية من المعدن الثمين في الربع الرابع من هذا العام أكثر من 281 طن. وحالياً نرى كيف تزيد البنوك المركزية بسرعة من احتياطياتها من الذهب، وكيف تأخذ حصة المعدن الثمين في إجمالي حجم الاحتياطيات الدولية في الازدياد.

ومن بين المشتريين الأكثر نشاطاً للذهب في الربع الثالث، حدد مجلس الذهب العالمي أربعة بنوك مركزية: أصبح بنك الشعب الصيني رائداً في شراء المعادن الثمينة، حيث زاد احتياطياته من الذهب في الربع الثالث بمقدار 78 طناً. ومنذ بداية العام، زاد حجم احتياطيات الذهب للبنك المركزي الصيني بمقدار 181 طناً ليصل إلى 2192 طناً. ومن حيث القيمة، فإن هذا يعادل 4% من احتياطيات الصين الدولية.

واحتل البنك المركزي البولندي المركز الثاني من حيث حجم الشراء، حيث اشترى 57 طناً من الذهب في الربع الثالث. وبالتالي، تخزن بولندا 334 طناً من الذهب، وهو ما يمثل 11% من إجمالي احتياطياتها «تخطط وارسو لزيادة هذه الحصة إلى 20%».

وتقبع تركيا في المركز الثالث، حيث اشترى بنوكها المركزي 39 طناً من الذهب في الفترة من تموز إلى أيلول. ويجب أن نشير إلى أن تركيا كانت مشتر رئيسي للمعدن النفيس لتعزيز احتياطياتها الدولية، لكن على مدى الأرباع القليلة الماضية اضطرت إلى بيع الذهب من احتياطياتها الدولية، وهي تسعى الآن إلى تعويض الخسائر

استبدال معيار «الذهب بالدولار» بمعيار «الدولار الورقي». واتخذ القرار في هذا الشأن في كانون الثاني 1976 في المؤتمر النقدي والمالي الدولي في جامايكا. تحت ضغط الولايات المتحدة، بدأت السلطات النقدية في العديد من الدول الغربية في بيع المعدن من احتياطياتها الدولية. وعملت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم كبائعين للذهب من أواخر سبعينيات القرن العشرين حتى بداية العقد الماضي. وقد أدت الأزمة المالية العالمية 2008-2009 إلى تغيير الاتجاه طويل الأجل السابق، ومنذ عام 2010، تحولت البنوك المركزية في العالم من بائعين صافيين إلى مشتريين صافيين للمعدن الثمين. وأظهرت الأزمة المالية العالمية عدم استقرار سياسة زيادة الاحتياطيات الدولية القائمة فقط على الدولار واليورو والعملات الأخرى المسماة «احتياطية».

**أهم الشارين والبائعين خلال الربع الثالث**

بالعودة إلى تقرير مجلس الذهب العالمي. في نهاية الربع الثالث، بلغ صافي مشتريات الذهب من جانب البنوك المركزية 337,1 طن «120% أكثر من الربع السابق». وهذا ثاني أعلى رقم ربع سنوي لجميع سنوات المراقبة «لنتذكر أن الربع الثالث من العام الماضي كان رقماً قياسياً هو 458,8 طن».

ووفقاً لنتائج ثلاثة أرباع العام الجاري، بلغ صافي مشتريات البنوك المركزية من المعدن النفيس مستوى 800 طن. وهذا يمثل ارتفاعاً بنسبة 14% عن العام الماضي، وأعلى مستوى منذ أواخر ستينيات القرن العشرين. ولا يزال من الصعب القول ما إذا كان سيكون هناك رقم قياسي جديد في نهاية عام 2023. لكن احتمال حدوث ذلك مرتفع للغاية.

**الأرقام تعكس المعاملات «المسجلة». وبالتالي، هناك العمليات السرية للبنوك المركزية والتي لا تظهر في الإحصاءات الوطنية**

# من هو المعرض لخطر عدم سداد ديونه اليوم؟



في الآونة الأخيرة، وعد الأعداء بإفلاس روسيا في أي وقت من الأوقات، واليوم يدركون أن روسيا تفي بأمانة بجميع التزامات ديونها. وانخفضت نسبة الدين الخارجي للاتحاد الروسي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى أقل من 15% لأول مرة في التاريخ. ومن الممكن اعتباره ضئيلاً وفقاً للمعايير العالمية: إذ تبلغ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصين 295%، واليابان 264%، والولايات المتحدة 123%. وإذا كان الدين الخارجي لهذه البلدان ينمو باستمرار، فإنه في روسيا يتناقص بشكل مطرد. وفي نهاية عام 2020، بلغت النسبة 31%، وبحلول نهاية العام التالي تجاوزت قليلاً نسبة 26%، وبعد عام انخفضت بنسبة 10% تقريباً.

## ■ يورج اليكسيف ترجمة: قاسيون

هيكله ديونها المستحقة بسرعة من خلال مبادلتها، بما في ذلك سندات اليورو المقومة بالدولار. وكان على المواطنين العاديين أن يدفعوا ثمن ذلك منذ ذلك الحين، لم تتوقف بلادنا عن مراقبة الديون التي لا يمكن تحملها فحسب، بل توقفت عن الاقتراض أيضاً من صندوق النقد الدولي، ولم يسمح بإصدار السندات وسندات اليورو إلا في حالة الحاجة الملحة. كان الاقتصاد في تحسن: بحلول عام 2006، بلغ نصيب الفرد من الدين الخارجي 2,2 ألف دولار.

في العالم الحديث، روسيا وحدها هي التي سلكت طريق سداد ديونها، في حين تراكمها دول أخرى. والسؤال هو: إلى متى يمكن أن يستمر هذا الرضا عن النفس. وفقاً للخبير السويسري الأسطوري إيغون فون جريز، فإن «انهيار كل شيء» هو نتيجة حتمية للعالم الغربي. كان من المفترض أن ينهار الاقتصاد العالمي في عام 2008، لولا الحيل الهائلة التي تمارسها البنوك المركزية الغربية. وفي ذلك الوقت، بلغ الدين العالمي 125 تريليون دولار. اليوم، ارتفع هذا الدين إلى 325 تريليون دولار. ويتوقع أن يصل الدين العالمي بحلول عام 2030 إلى 3 كوارديليون دولار. ولن تتمكن البنوك المركزية بعد الآن من إنقاذ النظام، الأمر الذي سيؤدي إلى حالات تخلف عن السداد كارثية، من شأنها أن تهز الكوكب بأكمله.

وتتوقع وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية، أن

يستمر ارتفاع حالات التخلف عن السداد لدى الشركات العالمية مع تشديد الأوضاع المالية. سيؤدي الضغط على سوق العقارات التجارية والإسكان إلى موجة من حالات التخلف عن السداد، الأمر الذي سيعني المزيد من طباعة النقود. أفادت وكالة S&P Global أن 576 بنكاً معرضة لخطر الإفراط في الإقراض للعقارات التجارية، وتجاوز المتطلبات التنظيمية. كان انهيار البنوك في منتصف شهر آذار، والذي بدأ مع بنك وادي السيليكون، مجرد طلقة تحذيرية.

## عالم مختلف

لا أحد يمنع زيادة الدين، لكن بشرط واحد: أن يبقى ضمن الحدود الآمنة. ففي نهاية المطاف، ليس حجم الدين الوطني هو المهم، بل القدرة على استخدامه. إذا كان اقتصاد بلد ما يتطور بالاعتماد على الأموال المقرضة ويكسب منها أموالاً أكثر مما ينبغي أن يقدمه للمقرضين، فكل شيء على ما يرام. في المستقبل، ستضطر وزارة المالية إلى اللجوء إلى الاقتراض، لأن موازنة الدولة توضع بعجز. سوف يستغرق الأمر تريليونات لدعم الاقتصاد واحتياجات الدفاع واستعادة أربع مناطق جديدة.

قد تكون هناك حاجة إلى تخفيض بعض بنود الإنفاق. ويبدوون في سد ثغرات الميزانية عن طريق الاقتراض من السوق المحلية. الاتجاه الغربي، حيث كان من الممكن في السنوات الماضية الحصول على قروض بنسبة صغيرة دون أي مشاكل، أصبح الآن مغلقاً أمام روسيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن القروض الأجنبية الخاصة للعقوبات ليست مربحة، لأن المدفوعات عليها تغسل الدولار واليورو، وهي ليست كافية بالفعل في السوق المحلية.

إن الزيادة في الالتزامات الحكومية المنصوص عليها في مشروع الميزانية الجديدة بنسبة 5,1% أخرى، من الناتج المحلي الإجمالي

سوف تتطلب اجتذاب ما لا يقل عن 7,8 تريليون روبل. وهذا ليس الحد الأقصى. ومن المقرر أن يتم تحديد الحد الأقصى لمستوى الدين العام عند حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا، بحسب وزارة المالية، هو الحد الأقصى الذي يجب ألا نتجاوزه في الوضع الأكثر خطورة. وإذا أخذنا في الاعتبار أن روسيا تحتل المرتبة 94 أو 95 في العالم من حيث الدين العام لعدة سنوات، فإن الزيادة المتوقعة في الالتزامات الحكومية تقع ضمن حدود الأمن المالي.

ولكن دعونا لا ننسى أن الاقتصاد لا يتأثر أكثر بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، بل بتكلفة خدمة القروض. توفر وزارة المالية في الاتحاد الروسي ظروفًا ممتازة للبنوك لتكون أكثر استعداداً لإقراض الدولة. سواء من حيث العائد على السندات، أو الخصومات على القيمة الاسمية للسندات الحكومية الروسية OFZs، فروسيا تتفوق في الأداء على العديد من البلدان. هذا العام، على سبيل المثال: من خلال شراء الأوراق المالية، ستحصل البنوك على ربح مضمون بنسبة 10-11%.

وعلى الرغم من أن القيم التي وضعتها وزارة المالية، كما يعتقد الخبراء، طبيعية بشكل عام، إلا أنه لا ينبغي خداعك. ويمكن للحكومة أن توفر الكثير من تكاليف خدمة الديون، إذا سمح للبنك المركزي بشراء السندات مباشرة من الحكومة بأسعار فائدة مريحة، وهو ما لا يتعارض مع نموذج النظام المالي السيادي. وبطبيعة الحال، هناك حاجة أيضاً إلى الخطوط المحيطة هنا: ينبغي تنظيم قضية المناطق الحرة في الخارج بشكل صارم، ولا ينبغي استهلاك الموارد المالية المتلقاة، بل يجب أن تذهب إلى الغرض المقصود منها للاستثمار. في هذه الحالة، يتم ضمان النمو الاقتصادي، وسوف يتوقف التضخم عن الارتفاع.

# الواقع الحياتي الصعب للمسنين.. وخاصة المتقاعدين!



تتطلب حياة المسنين رعاية خاصة، حيث يعاني معظمهم من مشكلات صحية تتطلب أدوية مكلفة ودورية، كأدوية أمراض القلب وضغط الدم والسكري وهشاشة العظام وغيرها، وتنتج هذه الأمراض بمعظمها عن ظروف العمل غير الصحية التي مروا بها، كساعات العمل الطويل والجلوس الطويل خلف المكاتب، أو العمل في المعامل خلف الآلات، بالإضافة إلى الضغوط النفسية القديم والمستجد منها، والناشئة من الأزمة السورية باستمرار تداعياتها الكارثية على تفاصيل الحياة اليومية، بالإضافة إلى حاجة المسنين للمكملات الغذائية والفيتامينات، التي لا يستطيعون الحصول عليها من الطعام اليومي، وخاصة شرائح محدودي الدخل والمفقرين!

الطبية من أدوية وفحوصات - من هؤلاء عندما يحالون إلى التقاعد، وبالتالي يتكون أمام تكاليف صحية ضرورية لبقاتهم على قيد الحياة كتكاليف إضافية عليهم تحملها بعيداً عن الضمان الصحي!

وبهذا الصدد ربما تجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون الضمان الصحي للمتقاعدين ما زال حبيس المكاتب الحكومية حتى تاريخه، على الرغم من كثرة الحديث عنه، والوعود الخلبية من أجل تنبيه وإقراره!

## خدمات حكومية غير مساعدة!

يدخل المتقاعد متأهلاً من البيروقراطية الرسمية من اليوم الأول بعد انتهاء عمله، إذ إن تقديم الأوراق اللازمة لكي يحصل على راتبه التقاعدي يتطلب إسابيع من التحضير المسبق، إن لم نقل أشهر، حيث يطلب من المتقاعد الحصول على وثائق تثبت سنوات خدمته وتسوية وضعه بالنسبة للمظلة التأمينية المسؤولة عن راتبه التقاعدي، سواء كانت مؤسسة التأمينات الاجتماعية أو مؤسسة التأمين والمعاش، بالإضافة إلى أوراق أخرى تتعلق بأفراد أسرته مثل إخراجات القيد وبيانات الزواج والولادة وغيرها، بالإضافة إلى الحاجة لتجديد كل هذه الوثائق دورياً لكي يثبت التقاعد أنه ما زال على قيد الحياة ويستحق راتبه التقاعدي، الذي هو حق من حقوقه!

والمشكلة الأهم في كل ذلك هي بطء العمل في أروقة فروع مؤسسة التأمينات والتأمين والمعاش، ونقص الموظفين وزيادة الورقيات، مع تزايد في نقص الخبرة والكفاءة

أمام مثل تلك المتطلبات والاحتياجات الضرورية، بالإضافة طبعاً إلى ضرورة وجود منزل مريح ودافئ ليؤوي المسن، ينقسم المسنون، كما عموم الشعب السوري، إلى شريحتين، إحداهما أقلية استطاعت أن تؤمن مستقبل تقاعدها بعيداً عن الحاجة للراتب التقاعدي، وأخرى مسحوقة كما معظم الشعب السوري، تحاول بشتى الوسائل والطرق المتاحة لأعمارها تأمين دخل شهري إلى جانب الراتب التقاعدي للوصول إلى الحد الأدنى من متطلبات البقاء على قيد الحياة، مع العجز بذلك فغالبية المسنين يعيشون على مساعدات أبنائهم المادية والمعنوية، مع العلم أن تلك المساعدات تشكل عبئاً مادياً على الأبناء، وعبئاً نفسياً إضافياً على المسنين أنفسهم، لكنها بنفس الوقت الحل الوحيد في ظل محدودية وضالة الراتب التقاعدي، الذي أصبح بالكاد يكفي لتغطية تكاليف نوعين أو ثلاثة من الأدوية الضرورية، أو لتغطية تكاليف الغذاء ليومين أو ثلاث أيام بالشهر بأفضل الأحوال!

## راتب تقاعدي منكش يعجز عن تغطية الضرورات الغذائية!

تبلغ تكلفة الغذاء الشهري للمواطن السوري بحدود 714 ألف ليرة سورية، بالمقابل لا تتجاوز الشريحة الأكبر من الرواتب التقاعدية هامش 200 ألف ليرة سورية، أي إن الراتب التقاعدي وحده لا يكفي لتغطية تكاليف الغذاء للمتقاعد كفرد، مع عجز كبير بذلك، إضافة إلى ذلك تسحب بطاقات التأمين الصحي - التي تغطي جزءاً بسيطاً من حاجات الموظفين

في كثير من الأحيان، مما يسبب ازدحام المراجعين داخل المكاتب، وكثرة الصعوبات التي تواجه أصحاب العلاقة من المتقاعدين، فالمراجعون أساساً هم من كبار السن الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة!

وبهذا الصدد تتبادر الكثير من الأسئلة المشروعة بما يخص كثرة الثبوتيات والورقيات المطلوبة من المتقاعد، والتي من المفترض توفرها من خلال قنوات الربط الشبكي الحكومي، حيث من الممكن أن يتم تفعيل الربط الشبكي بما يتعلق بالكثير منها ما يخفف من الأعباء والجهد على المتقاعدين، لكن ذلك ليس بوارد على ما يبدو!

والمفارقة بهذا الشأن أن شركة تكامل مثلاً، والتي تمتلك كل المعلومات عن كل الأسر السورية بأفرادها ومتغيرات وقائعه، تستطيع رفع الدعم عن المستحقين بمجرد زواج أحد أفراد العائلة أو سفره، وبمجرد امتلاك سيارة جديدة أو سجل تجاري، وغيرها من المستجدات الطارئة والمثبتة لدى إحدى الجهات الرسمية، دون الطلب من صاحب العلاقة ليقوم بتقديم أية وثيقة من قبله، فالربط الشبكي المفتوح قادر على إنجاز المطلوب بهذا الشأن مباشرة!

فكيف لا يفسح المجال أمام مؤسسة التأمينات الاجتماعية أو التأمين والمعاش الولوج إلى الشبكة الحكومية بما يخص بالثبوتيات والورقيات والمعلومات المطلوبة من المتقاعدين، دون تحميلهم أعباء ذلك من خلال نافذة ذكية بكل فرع من الفروع؟!

والمشكلة بهذا الصدد تصبح أكثر صعوبة بالنسبة للمتقاعدين بحال الاضطرار للانتقال من محافظة إلى أخرى من أجل الحصول على بعض الثبوتيات والورقيات لاستكمال معاملة تقاعده!

## الحكومة ووعودها الخلبية

### تجاه كبار السن!

المفارقة بعد كل ما سبق أعلاه أن مجلس

الوزراء أقر خلال جلسته الأسبوعية بتاريخ 2023/10/17 «الإستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن وحمايتهم»، والتي تعكس، بحسب ما ورد على الصفحة الرسمية للحكومة، «إستراتيجية التزام الدولة ببناء بيئة داعمة لهم تحترم خصوصيتهم واحتياجاتهم وتؤكد الحرص على إبقائهم في محيطهم الطبيعي وتأمين الرعاية الاجتماعية الكاملة لهم. كما أقر المجلس البرامج التنفيذية للإستراتيجية التي تحدد دور ومهام كل وزارة في هذا الإطار، بهدف تحقيق الحماية الاجتماعية والأمن المالي والبيئة التمكينية للمسنين وتأمين مكانتهم عند الأجيال الناشئة ومنحهم ميزات خاصة عن طريق الوزارات والهيئات والنقابات تمكّنهم من القيام بنشاطات تساهم في تحسين حالتهم الصحية والنفسية، إضافة إلى توسيع نطاق التغطية الصحية ودعم وتأهيل المراكز الصحية في مختلف المناطق بما يخدم تنفيذ أهداف الإستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن».

طبعاً لم يتم نشر مفردات الإستراتيجية الوطنية التي تم إقرارها رسمياً، لا على موقع الحكومة ولا على موقع الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، والتي من المفترض أنها مسؤولة بهذا الصدد كجهة رسمية!

وجل ما ورد على الصفحة الرسمية للهيئة بتاريخ 2023/10/1، باعتباره اليوم العالمي لكبار السن، هو الإعلان بأن الهيئة تعمل إعداد مشروع الصك التشريعي لكبار السن بهدف تعزيز بيئة الحماية لهم!

فالحكومة وكالعادة، تكثر من الحديث التجميلي لواقع عملها، وتكتفي بالحديث والوعود الإعلامية فقط لا غير، فلا إستراتيجية لكبار السن ولا من يحزنون!

فأين هي الحكومة من التزامها تجاه احتياجات المسنين أو حمايتهم وأمنهم المالي في ظل هذا الواقع الكارثي الذي يعيشه هؤلاء يومياً؟!

# عالمات وعلماء غزة... عقول تقاوم الفاشية الصهيونية

تتميز غزة والضفة الغربية بواحدة من أعلى نسب التعليم بين السكان في العالم، مع أكثر من 25% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاماً مسجلون في الجامعة، وهذا أكثر بمرتين من المتوسط في المنطقة العربية، ونصف هؤلاء الطلاب من النساء، وهي نسبة من أعلى المعدلات في العالم.

إعداد: د. اسامة دليقان

وردت الأرقام المذكورة أعلاه في تقرير نشرته منظمة «علماء من أجل فلسطين»، عن تحديات وفرص العلوم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

## التعلم تحت الحصار

ذكر التقرير نفسه أنه منذ سنوات والعلماء في قطاع غزة المحاصر، فضلاً عن الضفة الغربية، يواجهون العديد من التحديات، بوصفهم جزءاً من الشعب الفلسطيني ويعيشون معاناته من جراء اعتماد الاحتلال حرمانهم من المياه والغذاء والكهرباء، إضافة إلى القيود الصارمة على التأشيرات، والمداهمات والإغلاق القسري للجامعات، ونقص التمويل والاستثمار في العلوم، والقيود الشديدة على توافر المعدات والموارد التجريبية. ومع ذلك، لا يزال الفلسطينيون صامدين في تصميمهم على متابعة العلوم.

ورغم الاعتداءات «الإسرائيلية» المستمرة تمكن قطاع التكنولوجيا الفائقة في الضفة الغربية وغزة من الازدهار مع وجود مؤسسين شباب وذوي تعليم عال.

في الواقع، انضم العلماء الفلسطينيون أيضاً إلى التعاون الدولي العلمي، وحتى إلى المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية (CERN) التي تدير أكبر مسرع للجسيمات في العالم. ويتبادل العلماء الفلسطينيون مع نظرائهم في العالم وجهات النظر المباشرة حول وضع العلماء في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن أمثلة هذه النشاطات، ندوات تنظّمها مؤسسة «علماء من أجل فلسطين»، ومن المشاركين فيها الدكتورة سماح جبر (مديرة وحدة الصحة النفسية، في وزارة الصحة الفلسطينية، وهي طبيبة نفسية ممارسة في القدس والضفة الغربية)، والدكتور طارق لوباني (الاجي فلسطيني يعيش في كندا، أستاذ مساعد في جامعة غرب أونتاريو، عالم مشارك في معهد لوسون للأبحاث الصحية والمدير الطبي لمشروع جليا)، والبروفيسورة رنا سمارة (أستاذة مشاركة في علم الحشرات والمكافحة البيولوجية في قسم البيستنة والإرشاد الزراعي في جامعة فلسطين التقنية في خضوري بالضفة الغربية).

## باحثة من غزة

في عدد آب/أيلول 2017 من مجلة الجمعية الفيزيائية الأمريكية APS، كتبت البروفيسورة وعالمة الفيزيائية البنغالية-الأمريكية، سلطنة نورون نهار، مقالاً بعنوان «البحث العلمي في غزة في فلسطين»، تحدثت فيه عن إحدى طالبات الدكتوراه الفلسطينيات من غزة، واسمها زهر سمك.

تصف البروفيسورة نهار طالبتها الغزوية «زهر»، وهي شابة طويلة وقوية ترتدي عباءة سوداء، وتظهر في طريقها بالتحدث والتصميم والإصرار على متابعة دراستها. إنها متميزة عن غيرها من الطلاب ذوي الوجود البشوشة. كانت تعيش بمفردها بعيداً عن الحرم الجامعي، وكانت تستقل الحافلة يومياً وهي تحمل جهاز كمبيوتر محمولاً قديماً ثقيلًا.



وتفاني النساء، وأمل أن يتبنى الرجال النهج نفسه أيضاً.

## العلماء والقيود الصهيونية

في الأول من شهر تشرين الثاني الجاري 2023 تبليت جمعية «علماء من أجل فلسطين» أن البروفيسور الفلسطيني عماد البرغوثي محكوم عليه بالاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر من قبل الاحتلال في سجن عوفر بالضفة الغربية. البروفيسور البرغوثي هو أستاذ فيزياء في جامعة القدس، محبوب من قبل طلابه، وأب لخمس أطفال، وواحد من أكثر علماء الفيزياء الفلكية الفلسطينيين احتراماً على المستوى الدولي، وشخصية ذات حضور مميز للعبارة، ويتحدث بشجاعة ضد الاحتلال الصهيوني. والاعتقال الإداري، وهو إجراء تستخدمه السلطات «الإسرائيلية» للسجن إلى أجل غير مسمى دون محاكمة ودون تهم، ويستخدم بشكل روتيني ضد الفلسطينيين، وقد أدانته الأمم المتحدة وبشكل انتهاكاً مباشراً للمادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفي الأسابيع القليلة الماضية، تم اعتقال أكثر من 1000 فلسطيني في الضفة الغربية وحدها، وتم وضع معظمهم في نظام الاعتقال الإداري.

وطالبت الجمعية «بالإفراج الفوري عن البروفيسور البرغوثي والفلسطينيين الآخرين المحتجزين بشكل غير قانوني، وكذلك وقف الأعمال العدائية في غزة فوراً ومحكمة جرائم الحرب التي يتم ارتكابها» وأعدت عريضة دعت إلى توقيعها بهذا الشأن.

من الولايات المتحدة. وكانت مجالات البحث التي تم تناولها في الكيمياء والهندسة البيئية وعلوم الأرض والمياه والطاقة المتجددة/ الطاقة الخضراء، العلوم البحرية، علوم الحياة والصحة، والتكنولوجيا الحيوية، الرياضيات، والفيزياء. وتناولت العروض مواضيع شيقة وحديثة بعنوان «مستويات الزنك والمغنيسيوم لدى مرضى هشاشة العظام من شمال قطاع غزة» و«خصائص تشتت الدليل الموجي لسطح الجرافين البلازموني رباعي الطبقات».

تضيف الدكتورة نهار أنها قامت بإنشاء «برنامج اعتراف» في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في الجامعة الإسلامية بغزة في عام 2015 لتحفيز وتعزيز التعليم والبحث في العلوم الأساسية والتطبيقية. يمنح البرنامج 14 جائزة، 7 لأعضاء هيئة التدريس للمنشورات البحثية عالية الجودة وأفضل مهارات التدريس و7 للطلاب لأفضل أداء أكاديمي في أقسام الفيزياء والأحياء والكيمياء والرياضيات وستة أقسام الهندسة. وقد تم توزيعها لأول مرة في نيسان 2017 حيث تم عرض الأنشطة البحثية المختلفة. كما تم الكشف عن الفائزين بالجوائز. ومن بين جوائز أعضاء هيئة التدريس، منحت خمس جوائز لأعضاء هيئة التدريس من الرجال، وواحدة لعضوة هيئة تدريس امرأة من قسم الهندسة. ومع ذلك، ذهبت ستة من أصل سبعة من جوائز الطلاب إلى طالبات إناث. وتضيف د. نهار «لقد كان من المثير للإعجاب رؤية صدق

رفع انف الفاشية  
الشعب الفلسطيني  
تحصيل اعلى نسب  
التعليم في العالم

كان جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بها هو الكمبيوتر الوحيد الذي لم يتمكن من الاتصال بالإنترنت عبر شبكة واي فاي أثناء ورشة العمل الحسابية حول R-matrix ورموز البنية الذرية التي كنت أجريها. لقد تقدمت للامتحان النهائي وهي تعاني من نزلة برد وحمى، لكنها أبلت بلاءً حسناً. عرضت عليها 300 دولار لشراء جهاز كمبيوتر جديد، لكنها رفضت بأدب قائلة إنها تحتاج فقط إلى الدعاء من أجل نجاحها. ولم تقبل هذه المساعدة مني سوى عندما أوضحت لها أن ذلك كان بسبب إخلالها وأدائها في الدورة. من خلال زهر تعرفت على المزيد عن الجامعة الإسلامية في غزة وقمت بالاتصال بها».

وتقول الدكتورة نهار، إنها في الفترة من 14 إلى 15 آذار 2017، تمت دعوتها كممتدحة رئيسية في الجلسة الافتتاحية التي عقدتها الجامعة الإسلامية في غزة بمؤتمرها الدولي السادس لتطوير العلوم، ولكن «لسوء الحظ، لم أتمكن من حضور المؤتمر، ولكن بدلاً من ذلك قمت بإرسال شرائح العرض التقديمي للمحاضرة الخاصة بي حول «العمليات الذرية من الكون إلى علاج السرطان» مع معلومات الاتصال الخاصة بي عبر Skype للإجابة عن الأسئلة بعد العرض التقديمي».

وتتابع «ولكن بسبب انقطاع التيار الكهربائي عن غزة، توقّف برنامج Skype عن العمل، فأجاب أحد الأساتذة عن الأسئلة. جاء المشاركون من جامعات غزة، ومن الدول العربية المجاورة مثل الأردن والكويت وقطر ومدينة بيت لحم، وانضمت عن بعد

# في مقدمات «طوفان الأقصى» ومازق «إسرائيل»



بعض من جوانبها، كمثل «الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية». وتبين أيضاً أن العمل الصهيوني المستمر الذي استهدف فصل عرب 48 عن القضية لم يؤت ثماره أبداً، وأثبتت أحداث السنوات القليلة الماضية أن الفلسطينيين على المستوى الشعبي، قادرون على تجاوز الخلافات بين الفصائل الفلسطينية، ولا يمكن فصلهم بال«الخط الأخضر».

## «طوفان الأقصى» واكتمال حلقات السلسلة

اللحظة التي اختارتها حماس لعملية «طوفان الأقصى» كانت قائمة على أرضية ناجحة، سمحت لها بتحقيق أهداف سياسية وعسكرية غير مسبوقة، فكتائب القسام أثبتت امتلاكها قدرات عسكرية وتنظيمية هائلة أعطتها ميزات كبرى، بمقابل عدو مجهز بشكل جيد ونوعي. وكان للظرف الناضج المحيط دوراً حاسماً في تحويل عملية 7 تشرين الأول إلى عملية نوعية مفصلية، دون أن يقلل ذلك من قيمة كل ما سبقها، أو ما سيأتي بعدها.

أعلن الكيان جملة من الأهداف بعد ساعات قليلة من «طوفان الأقصى» وقدمها بأشكال وصيغ مختلفة، فتحدث عن «إنهاء حماس» و«تهجير القطاع»، و«تحرير الرهائن» وغيرها من طروحات لا أساس واقعي لتحقيقها، فتشيبت عجز الكيان عن كل هذا يعني انتصاراً للفلسطينيين، ولا يمكن قياس المعركة عبر إحصاء الخسائر والمقارنات الشكلية، وستثبت الأيام والأسابيع القادمة نتائج عملية حماس بشكل واضح، فالآثار السياسية والعسكرية الكبيرة لم تكتمل بعد، ولا تزال تفاعلاتها تتحضر، ولم نر منها إلا اليسير، ف«طوفان الأقصى» أحدث جملة من الارتدادات، نراها اليوم في كل المنطقة، ولذلك تحديداً ينبغي رصد كل ما ينتج عنها والبناء عليه لتحقيق أكبر نتائج سياسية ممكنة.

والأمريكية، مثل: التوافق التركي-المصري، والتركي-السعودي، وخصوصاً، أن دولاً مثل: تركيا وإيران والسعودية يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في المنطقة، بعد توافرها على مجموعة من المسائل الأساسية، وهو ما يجري فعلياً على أساس تثبيت مصالحها الوطنية التي لا يمكن التوفيق بينها وبين مصالح الكيان التوسعي، أو بين مصالح واشنطن بتحويل المنطقة إلى بؤرة توتر دائمة. كل ذلك وضع «إسرائيل» في منطقة تحولات موضوعية سريعة. ولما كانت أزمة الولايات المتحدة ونمو قدرات منافسيها الآخرين على الساحة الدولية قد سمحت بنشوء وتطور هذا الظرف، فهذه العوامل ذاتها تركت أثراً واضحاً في داخل الكيان، وسببت أزمة سياسية تاريخية شلت إلى حد كبير قدرته على الحركة، ودفعته إلى درجة غير مسبوقة من الانقسام، وصلت إلى حدود حرب أهلية حقيقية.

## المقاومة، السلطة الفلسطينية، ووحدة الصف

لا يمكن الحديث عن أزمة الكيان دون أن نلقي الضوء على الوضع الفلسطيني، فبعد أن ثبتت أوسلو السلطة الفلسطينية، وحاولت تحويلها إلى نموذج ينبغي تعميمه بالنسبة للكيان، تبين خلال السنوات الماضية أن ذلك أقرب إلى المستحيل، فصلاحية هذا النموذج تنتهي بسرعة، ويتشكل في الوقت نفسه ملامح لمرحلة لاحقة، فإذا كان المشهد السابق يمكن تلخيصه بوجود «السلطة» التي تعمل كأداة بيد الاحتلال في ظل انقسام بين الفصائل الفلسطينية، وتصعيد صهيوني مستمر. فالمشهد اليوم مختلف تماماً، إذ ثبت الفلسطينيون المقاومة المشروعة بوصفها خياراً شعبياً، وقدموا نماذج جديدة سرعان ما تحولت إلى ملامح لفضاء سياسي جديد. ويمكن لنا القول: إن أساس الوحدة الفلسطينية أصبح حاضراً، بل ظهرت بالفعل

الأيام التي تلت عملية حركة حماس في 7 تشرين الأول، حملت معها فيضاً من تطورات لم تتوقف حتى الآن، وإن كانت كثافة ما يجري خلقت - برغم أهميتها - حالة من الاضطراب في تحليل اللحظة، إلا أننا نقف اليوم في نقطة مفصلية، مهمة وحساسة، تفرض علينا فهماً دقيقاً للمشهد وكل مقدماته، فكشف كل هذا سيكون شرطاً ضرورياً لفهم الاتجاه القادم للأحداث.

قواتها المنتشرة هناك وتحديداً الجزء النوعي منها، وذلك تحت تأثير الضغوط المتزايدة في شرق آسيا. والصورة بدت أكثر وضوحاً بعد انسحاب واشنطن من أفغانستان، الذي تحول إلى درس لكل حلفائها في العالم، فماده أن مرحلة التوسع العسكري الكبرى لجيش الولايات المتحدة انتهت، ف «إعادة توضع» القوات وتركيزها في «النقاط الأكثر أهمية» يعني ضمناً أن قدرات واشنطن لم تعد تسمح لها بالحفاظ على أوسع انتشار ممكن، وأن الحديث لا يدور عن كون وجود هذه القوات لم يعد ضرورياً بالنسبة لها، بل على العكس، فكل المناطق التي تنسحب منها أو تقلل الولايات المتحدة من تواجدها فيها تعتبر مناطق حيوية واستراتيجية، والفرغ الذي يمكن أن تتركه هناك سيملاها الآخرون.

## مشهد إقليمي يناقض مصالح الكيان

انخفاض التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، رافقه تراجع في دورها السياسي، ويبدو هذا واضحاً بعد جملة تطورات لم تكن في مصلحة واشنطن أو الكيان. فالتقارب السعودي الإيراني وعودة العلاقات إلى شكلها الطبيعي، والتطور المستمر في عدد من الملفات الثنائية بين البلدين، شكل عائقاً كبيراً وأساسياً في وجه بناء جبهة «عربية-صهيونية» لمواجهة إيران، كما أملت الولايات المتحدة، وكانت وساطة بكين في هذا الاتفاق دليلاً على قدرة الآخرين على ملء الفراغ والتأثير على اتجاه التطور العام، فبدلاً من تغذية التصعيد والرهان عليه، دفعت بكين في هذا المثال، باتجاه التهدئة والتوافق، ما يبعد أكثر فأكثر شبح مواجهة دامية في المنطقة، يستفيد منها الكيان قبل غيره، وفي سياق مشابه حملت السنوات الماضية تطورات مشابهة، منها نشوء مجموعة أستانا التي جمعت بين روسيا وإيران وتركيا، بعد توافق مرين بين هذه القوى الثلاث للعب دور مشترك في سورية، أعاق بوضوح المواجهات العسكرية الدائرة فيها. ويمكننا القول: إن سلسلة من التوافقات التي شهدتها الشرق الأوسط مؤخراً تؤكد تعارض التطورات الإقليمية مع المصالح «الإسرائيلية»

## علاء ابو فراج

يشكك البعض في أن الكيان عالق في مازق، ويرى هؤلاء أن رده الوحشي على عملية «طوفان الأقصى» وما نتج عنه من دمار وتزايد في أعداد الضحايا، كان بمثابة دليل على «تعافي» الكيان من الصدمة، لكن الرد العنيف، وتحديداً استهداف المدنيين، والبنى التحتية، والقطاع الصحي والطواقم الإعلامية، كان بمثابة دليل على حجم التخطيط، خصوصاً أن كل ذلك لم يقرب الكيان من تحقيق أي من أهدافه المعلنة، بل ساهمت هذه الأفعال بتضييق الحفر العميقة، وإن كان ذلك لا يبدو دليلاً كافياً لإثبات أن الكيان في مازق حقيقي، أو أنه يعاني من أزمة وجودية، فلا بد لنا من الإحاطة ببعض الجوانب المتعددة لهذه الأزمة للوصول إلى فهم أفضل لمعنى ما جرى في 7 تشرين الأول.

## ما الذي تغير في العالم؟

أكثر جوانب أزمة الكيان وضوحاً، هي التغيرات الكبرى التي شهدها العالم المحيط به، فهذا العالم بالذات، هو الذي ساهم في قيام الكيان وتهيئة كل الظروف اللازمة لبقائه وتوسعه طوال عقود مضت، والتغيير المتسارع مؤخراً للقواعد التي نظمت عالمنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت تؤثر بوضوح على الكيان، فالعصر الذهبي لداعمه الأساسي دخل مرحلة النهاية، ما يعني أن الشرط الجوهري في استمرار الكيان بشكله الحالي يتغير. الدعم القادر وواشنطن على تقديمه لم يعد كافياً لتحقيق المطلوب منه، وبدأ تواجدها الكثيف في المنطقة يتناقص بشكل ملحوظ، من حيث الكم والنوع، ففي العراق وسورية تحافظ واشنطن على وجود عسكري يتعرض لضغوط متزايدة، تجعل هذه القوات منشغلة بتأمين قواعد وأعداد محدودة من الجنود والعتاد، والتقارير القادمة من الخليج في السنوات الأخيرة، تؤكد أن واشنطن باتت مضطرة لسحب جزء كبير من



ثبت الفلسطينيون المقاومة المشروعة بوصفها خياراً شعبياً وقدموا نماذج جديدة سرعان ما تحولت إلى ملامح لفضاء سياسي جديد

إيقاف المعركة يعني هزيمة «إسرائيل» والولايات المتحدة، ويثبت قواعد وخطوط اشتباك جديدة، ويضع الكيان مجدداً في مواجهة أزمته السياسية بعد زيادة الضغط بمستويات غير مسبوقة، وفي الوقت نفسه سيكون لهذه المعركة أثر واضح على كل محاولات تسويق تطبيع علاقات الكيان مع دول المنطقة، وستضع الفلسطينيين على طريق جديد، يمكن من خلاله تجاوز كل القضايا الخلافية، والتأسيس لمرحلة جديدة يكون ركنها الأساسي قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

# مرحلة جديدة: موسكو تلغي تصديقتها على «حظر التجارب النووية»



يكنم الملف النووي في صلب التطورات والتصعيدات الجارية دولياً، من إعادة تموضع الأسلحة النووية لمختلف الدول إلى الانسحاب من الاتفاقيات النووية الدولية مروراً بالتجارب أو الاتفاقيات النووية الثنائية أو الجماعية في إطار التهديد أو المواجهة، وعبر ذلك كله زيادة المخاطر المحتملة لهذه المسألة وسط التوترات الحاصلة في العالم.. وفي هذا السياق كان الحدث الأخير هو سحب روسيا تصديقتها على «معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية» رسمياً يوم الخميس الماضي 2 تشرين الثاني فيما معاني وأهداف هذه الخطوة وما خلفياتها؟

## ■ ملاذ سعد

وقعت معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في عام 1996 بعد تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة لها، وصدق عليها البرلمان الروسي عام 2000، وكان الغرض منها أن تصبح قانوناً دولياً يوقف كافة أنواع التجارب النووية في العالم، إلا أن 8 دول من أصل 44 تمتلك أسلحة نووية أو إمكانية تصنيعها، لم تقم بالتصديق على المعاهدة، مما عرقل دخولها حيز التنفيذ طيلة عقدين من الزمن حتى الآن، وعدم دخولها حيز التنفيذ عنى عملياً عدم إلزام الدول المصدقة عليها بها كذلك الأمر.

على الرغم من ذلك، سعت روسيا ودول أخرى للمحافظة على مصادقتهم الخاصة كل على حدة، محاولين حث بقية الأطراف طيلة هذه المدة على القيام بالمثل لدخول المعاهدة حيز التنفيذ، علماً أنها معاهدة واحدة من العديد غيرها التي تهدف بمجموعها إلى خفض المخاطر النووية، أو حتى نزع السلاح النووي دولياً، من مثل: معاهدات الحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية، أو الحد من الأسلحة متوسطة وبعيدة المدى، وستارت 1 وستارت 2، وأخيراً نيو ستارت.

مع بروز وتصاعد التوترات الدولية خلال العقد الأخير، تم وقف العمل بالعديد من هذه المعاهدات سواء بقرار مباشر، مثل: الانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة متوسطة وبعيدة المدى بعد مخالفتها أمريكية عدّة لها، أو لعدم الاتفاق على تمديدتها كحال معاهدة ستارت 2.

منذ بدء الحرب في أوكرانيا، زادت حدة التهديدات الاستراتيجية والنووية على روسيا، سواء بإعادة تموضع القوات ذات القدرة

النووية لحلف الناتو، أو الولايات المتحدة بالقرب من روسيا، أو زيادة وتيرة التجارب النووية على النطاق الدولي، أو إنشاء تحالفات واتفاقيات نووية جديدة كأكوس بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا، وغيرها من الأمور والعوامل التي تفرض على روسيا إجراءات جوابية وخطوات ردع جديدة للقيام بها.

من الخطوات الروسية كان وقف العمل بمعاهدة الحد من الأسلحة المتوسطة وبعيدة المدى، وبعدها انتهاء العمل باتفاقية ستارت 2، ثم تغيير العقيدة العسكرية الروسية، وتحديداً منها ما يتعلق باستخدام موسكو للأسلحة النووية، والتي بإمكان اختصار معناها من جواب الرئيس فلاديمير بوتين في منتدى فالداي الدولي خلال الشهر السابق، بأن هناك «سببان لاحتتمال استخدام روسيا للأسلحة النووية. الأول: هو استخدامها ضدنا، أي ردأ على ذلك، فيما يسمى بالضربة المضادة [...]» السبب الثاني لاستخدام هذه الأسلحة: هو التهديد الوجودي للدولة الروسية، حتى لو تم استخدام الأسلحة التقليدية ضد روسيا، ولكن وجود روسيا كدولة معرض للخطر».

## التطورات التي سبقت سحب التصديق، وتجارب نووية متبادلة

بنفس اليوم الذي أوضح فيه الرئيس الروسي شروط استخدام روسيا للأسلحة النووية، 6 تشرين الأول، صرح رئيس مجلس الدوما فياتشيسلاف فولودين: أن رئاسة المجلس ستبحث في اجتماعها المقبل إلغاء التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن ذلك بمثابة رد فعل يطابق تصرف الولايات المتحدة التي لم تصادق عليها، إثر

ذلك وفي اليوم نفسه قال نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة فرحان حق: إن الأمين العام أنطونيو غوتيريش يدعو كافة القوى النووية إلى التصديق على المعاهدة، قائلاً: «نحث جميع الدول التي لم تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على القيام بذلك دون تحفظات، أو شروط مسبقة، وخاصة أولئك الذين يلزم تصديقهم على المعاهدة دخولها حيز التنفيذ» بيد أن هذا الدعوات جاءت متأخرة وبلحظة غير ممكنة.

وردأ على ذلك، اعتبر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن «مثل هذا التحرك من قبل أي دولة مشاركة يعرض للخطر- دون داع- المعايير العالمية التي تحظر تجارب التفجير النووية»، بينما قال السفير الروسي في واشنطن أناتولي أنطونوف: إن «هذا ظهور دوري آخر لسياسة واشنطن المبنية على مبدأ- ما يمكن للولايات المتحدة، ممنوع على الدول الأخرى» متابعاً «لأكثر من 25 عاماً، عطلت واشنطن دخول المعاهدة حيز التنفيذ من خلال رفض التصديق عليها. وبينما تعلن شفهاياً التزامها بوقف تجارب التفجيرات النووية، تواصل الإدارة الأمريكية الحفاظ على البنية التحتية النووية العسكرية، بما في ذلك موقع التجارب في نيفادا، قيد الاستعداد للعمل».

إلى ذلك، لم تقم موسكو بعد بسحب تصديقتها على المعاهدة رسمياً رغم اعتماد مجلس الدوما مشروع إلغاء التصديق في 18 تشرين الأول، ولتعلن وزارة الطاقة الأمريكية في 20 تشرين الأول أن الولايات المتحدة نفذت اختبارات لتفجيرات كيميائية في حقل تجارب نووية بولاية نيفادا، وعلق النائب الأول لممثل روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة ديميتري بوليانسكي «إذا أجروا بالفعل تجارب نووية، فهذا يعني أنها خطوة نحو التصعيد من جانبهم».

جواباً على ذلك، أجرت قوات الردع الاستراتيجي النووية الروسية البحرية والبرية والجوية، تدريبات على استخدام الأسلحة النووية الثلاث في 25 تشرين

الأول وبإشراف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مباشرة، وأعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو: أن هذه القوات تدرت خلال المناورات على توجيه ضربة نووية كاسحة ردأ على ضربة نووية معادية مفترضة، وأعلن بعدها المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديميتري بيسكوف، أن «التدريبات فعالة وقد تم تحقيق جميع الأهداف خلالها» وأن الرئاسة راضية عن النتائج.

لتخطو الولايات المتحدة تصعيداً جديداً في اليوم التالي، فيعلن البنتاغون أن واشنطن تعزّم صناعة نوع جديد من القنابل النووية ذات السقوط الحر، ووفقاً لادعاء «فوكس نيوز» فإن هذه الأسلحة ستكون أقوى 24 مرة من القنبلة النووية التي أسقطت على اليابان أواخر الحرب العالمية الثانية. وصولاً لتوقيع بوتين رسمياً على قانون إلغاء المصادقة على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية في 2 تشرين الثاني.

## غايات الانسحاب والمخاطر النووية القائمة

إن هذه التطورات فيما يتعلق بالأسلحة النووية والمعاهدات المتعلقة بها تحمل وجهان في أن واحد، فعلى الرغم من أن هذه التصعيدات التي تفرضا واشنطن تحمل مخاطر جدية كبرى بنشوب حرب نووية، سواء بشكل واع أو غير مدروس بلحظة ما، إلا أن هذه الإجراءات الروسية تمثل ردعاً جاداً للغربيين عن استخدام السلاح النووي تجاه موسكو وأمنها القومي عموماً، وتبعث رسائل بهذا المضمون، فالانسحاب من المعاهدة التي لم تدخل حيز التنفيذ يوماً أساساً تعني ردأ سياسياً بالدرجة الأولى على واشنطن، وتعني أيضاً، أن الظرف السياسي في تسعينيات القرن الماضي لم يكن يسمح لروسيا بالمناورة، وقدمت الكثير من التنازلات بلا مقابل جدي من واشنطن، أما اليوم فالظرف اختلف تماماً، ويمكن أن إلغاء المصادقة يفتح الباب لمفاوضات جديدة تصل إلى اتفاقيات جديدة تلزم الولايات المتحدة قبل غيرها كونها الدولة الوحيدة التي استخدمت السلاح النووي.

# الصهاينة لا يرون مشكلة في استخدام السلاح النووي ضد غزة!



أثارت تصريحات وزير التراث الصهيوني الكثير من الجدل، بعد أن قال عميحي إياهو: إن استخدام القنبلة النووية ضد قطاع غزة قد يكون «حلاً ممكناً» فيما يبدو رسالة تهديد صهيونية، بعد أن وصل جيش الاحتلال إلى طريق مسدود، ولا يبدو أن قيادته ترى مخرجاً قريباً.

## ■ محرر الشؤون العربية والدولية

الحكومة حتى إشعار آخر. واعتبر كلام الوزير عميحي إياهو «منفصلاً عن الواقع»، وادعى رئيس الحكومة أن «إسرائيل والجيش الإسرائيلي يتصرفان وفقاً لأعلى معايير القانون الدولي، لمنع إلحاق الأذى بالأشخاص غير المتورطين». كما لو أن العالم لم يشاهد ما فعله جيش الاحتلال من جرائم حرب خلال تاريخه، وخلال الشهر الماضي تحديداً.

### أزمة «صورة إسرائيل»

لم يعد خافياً على أحد، أن الكيان ومنذ بدء عدوانه الوحشي الأخير خسر كثيراً على مستوى الرأي العام العالمي، ولم يظهر بموقع «الضحية» رغم كل محاولات الدعاية الصهيونية، ويبدو أن المعركة الصعبة التي يخوضها في القطاع باتت تفرض عليهم مزيداً من التصعيد والتهديد، وخصوصاً مع الحديث عن إمكانية انخراط لاعبين آخرين بشكل أكبر في المعارك الجارية فعوض «الكنيست» يفتات بيتون وصفت إياهو بالـ «غبي» واعتبرت أن تصريحاته هذه تدمر جهود «الدعاية الإسرائيلية» حول العالم، لكن ما قاله إياهو لا بد أنه يدور في أذهان قادة الكيان المازوم، لكنهم غير قادرين في اللحظة الحالية الإفصاح عما يفكرون به فعلاً، ويبدو أن هذه المهمة أوكلت إلى الوزير لتكون الرسالة قد قيلت، ولا ينفع بعدها تجديدها عضوياً أو إقالتة!

**صفة «التطرف» توحى بوجود نقيضها!**  
كثير في الأشهر الماضية استخدام صفة

رد إياهو على سؤال في مقابلة مع راديو «كول بيرام» عما إذا كان ينبغي قصف غزة بقنبلة نووية بالقول: إن ذلك «يمكن أن يكون أحد الاحتمالات» وأسهب الوزير في شرح ما يقصده، وتحدث: إن «قطاع غزة يجب ألا يبقى على وجه الأرض» وأن «على إسرائيل إعادة إقامة المستوطنات فيه» واعتبر أن مصير الأسرى من جنود الاحتلال والمستوطنين يمكن أن يكون «ثمناً لهذه الحرب». ليعلم بعدها أن حياة من وصفهم بـ «المختطفين» ليست أعلى من حياة جنود الاحتلال الذين يقتلون في المعارك الحالية. وبخصوص الفلسطينيين الذين تحملوا أقصى أشكال القصف والعدوان منذ 7 تشرين الأول قال وزير التراث: «فليذهبوا إلى أيرلندا أو الصحاري، وليتولى الوحوش في غزة مهمة الحل بأنفسهم»

### الخطاب المتطرف المألوف!

دعوات عميحي إياهو للإبادة الجماعية لم تختلف عن سلوك الاحتلال منذ عام 1948 لكن المثير للانتباه أن هذه التصريحات لاقت «استهجاناً» من قبل بعض سياسي الكيان وقادة المعارضة، لنشاهد بعدها مسرحية مكشوفة لا تتطلي على أحد. فجمد بنيامين نتنياهو عضوية الوزير الذي ينتمي لحزب «عوتسما يهوديت» اليميني المتطرف بزعامة إيتامار بن غفير، ومنعه نتنياهو من حضور اجتماعات

لتصريحات إياهو لم تستنكر فكرة الإبادة الجماعية، أو اللجوء للأسلحة المحرمة دولياً ضد المدنيين، بل ركزت على أن استخدام هذا السلاح يمكن أن يضر بالأسرى الصهاينة داخل القطاع. إذا قالت عائلات الأسرى في بيان تداولته وسائل الإعلام: «نطالب رئيس الوزراء باتخاذ إجراءات فورية ضد أي وزير يرغب في إيذاء المختطفين والمفقودين» ولم يخرج زعيم المعارضة يائير لبيد في انتقاده عن هذا الخطاب، إذ اعتبر أن مشكلة التصريحات تنحصر في كونها «تضر بعائلات المخطوفين والمجتمع الإسرائيلي وبمكانة إسرائيل الدولية».

«المتطرف» لوصف خطاب قوى سياسية داخل الكيان، وتحديداً أولئك الذين استعان بهم نتنياهو للخروج من دوامة الانتخابات المتكررة، لكن المسألة في الحقيقة مختلفة كلياً، إذ رافقت صفة «التطرف» كل الحركة الصهيونية منذ نشأتها، ولا يمكن الحديث فعلاً عن «متطرفين» كما لو أن هناك آخرين «معتدلين» في مقابلهم. وليس المقصود هنا القول: إن لا فروق بين الفرق السياسية داخل الكيان، بل القول: إن هذه الفرق ترى مقاربات مختلفة لإدارة الأزمة الوجودية التي يمر بها الكيان، وما يؤثر الاهتمام هو أن معظم الانتقادات التي وجهت من داخل الكيان

## صيغة 3+3 في طهران: خطوة إلى الأمام نحو استقرار القوقاز



القوات والسلطات الأذربيجانية عليه، أنهت ملف النزاع نفسه، وانتقل الحديث إلى تسوية وتطبيع العلاقات بين باكو وبيريفان، وتوقيع اتفاق سلام، وهو ما جرى بحثه في الاجتماع الأخير.

إضافة إلى ذلك، أكدت الدول الأعضاء بالصيغة في البيان الختامي للاجتماع، والمؤلف من 9 بنود، على ضرورة «التسوية السلمية للنزاعات على أساس ميثاق الأمم المتحدة، واحترام السيادة، والاستقلال السياسي، وسلامة الأراضي»، و«الترحيب بالاتجاهات الحالية للتطبيع وتطوير العلاقات بين كافة دول المنطقة»، ورغم غياب جورجيا لمرتتين، إلا أن المجتمعين أكدوا «من جديد على انفتاح هذا الاجتماع على المشاركة المتساوية لجورجيا فيه» وأخيراً، أعلن أن الاجتماع المقبل سيعقد في تركيا، وسيتم التنسيق لموعده لاحقاً.

إن عقد صيغة 3+3 على مستوى وزراء الخارجية، يعني دفع أهدافها وعملها بشكل أكثر جدية بين الدول، ويؤدي هذا الأمر لعدة نتائج إيجابية، الأولى: هو حل المشاكل

### ■ هلاذ سعد

تشكلت صيغة 3+3 بمبادرة أطلقتها الرئيس التركي أواخر عام 2021 بهدف رئيسي يتعلق بحل المشاكل الإقليمية لمنطقة جنوب القوقاز ذاتياً، ومن الدول المعنية دون أي تدخل خارجي وغربي خصوصاً، وتضم الصيغة بالإضافة إلى دول جنوب القوقاز دولاً مجاورة، وهي روسيا وإيران وتركيا. عقدت صيغة 3+3 أول اجتماع لها على مستوى مساعدي وزراء خارجية البلدان - باستثناء جورجيا إثر خلافاتها مع روسيا - في عام 2022 وحددت خلاله سياسات الصيغة عموماً، وأهدافها، لتعقد مؤخراً اجتماعها الثاني بمستوى تمثيل أعلى بحضور وزراء الخارجية بغياب تمثيل جورجي للمرة الثانية.

كان يزال الموضوع الأبرز بجدول أعمال الصيغة، هو الخلافات الأذربيجانية - الأرمنية، وبينما كان هدفه قبل عامين حل أزمة قره باغ وتسوية النزاع لتداعياته الأمنية، إلا أن التطورات الأخيرة فيه وسيطرة

تمثل منطقة القوقاز وتحديداً جنوبها بدولها الثلاث - جورجيا وأذربيجان وأرمينيا - هدفاً قديماً لمشاريع الفوضى الأمريكية الهادفة لتوتير الأجواء بمحيط روسيا وصولاً إلى دخالها، ومنها: ما جرى بأزمة قره باغ خلال الأعوام الماضية، لتبني هذه الدول، والدول المجاورة لها، صيغة سميت 3+3 من أجل حل المشاكل الإقليمية داخلياً دون تدخل خارجي، وعقدت ثاني اجتماع لها في 23 تشرين الأول.

لانتباه أيضاً في هذه الصيغة، أنها تأتي كرد ملموس على كل المحاولات الغربية، التي تستهدف ضرب العلاقات بين تركيا وإيران وروسيا، عبر تفعيل كل التناقضات في محيط هذه الدول، أملاً في دفعها للمواجهة والصدام. ووجود وزراء الخارجية الثلاثة لنقاش مسائل مرتبطة بجنوب القوقاز أيضاً، يعني أن الإرادة السياسية لتجاوز هذه الخلافات حاضرة، ولا يمكن تهميشها.

وحل المشاكل الإقليمية والمحلية ذاتياً، فهذا النموذج بات أكثر تكراراً في الأونة الأخيرة، إذ أصبحت حركة الدول أكثر استقلالية، وقادرة على إيجاد الصيغ والتفاهات فيما بينها، أملاً في إيجاد حل للمشاكل المتراكمة خلال عقود مضت، ويمكن للصيغة أن تتحول إلى نموذج مشابه لمجموعة أستانا، التي تجمع تركيا وروسيا وإيران، أو مجموعة دول جوار أفغانستان. المثير

ذاتياً دون أية تدخلات خارجية، بما يؤمن ثانياً حالة استقرار أعلى استراتيجياً، ويخفي بالمحصلة ثالثاً إلى تأريض المساعي الغربية والأمريكية بتوتير المنطقة وإشغالها بالصد من مصالح هذه الدول، والمستهدفين عبرها بالدرجة الأولى إيران وروسيا. كما تشكل هذه الصيغة باجتماعاتها مؤشراً عملياً آخر على التغييرات السياسية الدولية وتطوراتها الجارية بمواجهة الهيمنة الغربية،

# الفشل الأمريكي ليس فقط في غزة.. فإيران والعرب في صف واحد



صرّح الرئيس الأمريكي جو بايدن بأنه مقتنع بأن أحد أسباب شنّ حماس الهجوم على «إسرائيل» هو الإعلان خلال قمة مجموعة العشرين في نيودلهي عن الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. لكنّه عاد وقال أيضاً بأن هذه القراءة كانت مبنية على حدسه الخاص، ولم يكن لديه أي دليل عليها. إن دافع بايدن لقول ذلك يكمن في حاجة الولايات المتحدة الماسة إلى استعادة دورها المهيمن في الشرق الأوسط. لكن هناك واقعان أكثر إلحاحاً يقفان في وجه أمان القيادة الأمريكية، الأول، التضامن الإقليمي القوي الموحد، العابر للدول والطوائف والقوميات، والذي ظهر في مواقف الدول العربية وإيران وتركيا بخصوص الحرب في فلسطين، على نحو لم يحدث من قبل. والعقبة الثانية والتي تقض مضجع الولايات المتحدة أكثر هي التقارب السعودي الإيراني.

الكاتب: إم. كي. بدر كوامر  
ترجمة: قاسيون

مشروع طويل الأمد للمحافظين الجدد الذين يهيمنون على خطابات السياسة الخارجية الأمريكية؟

أعلن بايدن في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض أنّه حذر المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي من استمرار طهران في «التحرك» ضدّ القوات الأمريكية في المنطقة، وإلا فإنّ واشنطن ستترد. من المتصور أن تشكل الهجمات الأخيرة التي شنتها الجماعات المسلحة في سورية والعراق صداعاً لبايدن في السياسة الداخلية. وبحسب ما ورد، أصيب نحو عشرين جندياً أمريكياً بجروح، ومقتل متعاقد عسكري حتى الآن. ويوجد ما يقرب من 2500 جندي أمريكي في العراق ونحو 900 جندي في سورية.

من المحتمل أن بايدن كان متفخراً. وهذا ليس بالأمر غير المعتاد في المواجهات بين الولايات المتحدة وإيران. لكن الأرجح أن الولايات المتحدة تأمل في دفع إيران إلى كبح جماح الميليشيات الحرة في سورية والعراق ومنعها من تفاقم الوضع. تتفق إيران مع الصين وروسيا والدول العربية في الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار حتى تتاح الظروف للدبلوماسية لمعالجة المشكلة الفلسطينية بشكل هادف. إنهم يؤيدون حل الدولتين. ومن عجيب المفارقات أن الولايات المتحدة تزعم أيضاً أنها تدعم حل الدولتين.

هذا ما صرح به بايدن في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض، حيث قرأ من نص

مكتوب: «[إسرائيل] الحق، وأود أن أضيف، المسؤولية للرد على مذبحه شعبها. وسوف نضمن أن لدى [إسرائيل] ما تحتاجه للدفاع عن نفسها ضد هؤلاء الإرهابيين لكن هذا لا يقلل من الحاجة إلى العمل والتوافق مع قوانين الحرب» يجب على إسرائيل أن تفعل كل ما في وسعها، رغم صعوبة الأمر، لحماية المدنيين الأبرياء. أريد أيضاً أن أتوقف لحظة للتطلع إلى المستقبل الذي نسعى إليه. ويستحق [الإسرائيليون] والفلسطينيون على حد سواء أن يعيشوا جنياً إلى جنب في أمان وكرامة وسلام. ولا عودة للوضع الراهن كما كان في السادس من أكتوبر! وهذا يعني أيضاً أنه عندما تنتهي هذه الأزمة، يجب أن تكون هناك رؤية لما سيأتي بعد ذلك. ومن وجهة نظرنا، يجب أن يكون حل الدولتين».

## الواقع: أمريكا أضعف

هل تبدو لكم هذه الكلمات وكأنّ بايدن يستعد لحرب مع إيران، أو يسعى إلى مثل هذه الحرب؟ ربما تكون هذه هي المرة الأولى التي يظهر فيها بأنّ تراجع الولايات المتحدة في المنطقة قد يفتح الباب بشكل حقيقي للعمل على حلّ المشكلة الفلسطينية. وخلاصة القول، كما تشهد المداولات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أيضاً، تدرك كافة القوى المسؤولة أنّ الشرق الأوسط لا يزال يمثل مركز الثقل في السياسة العالمية، وأنّ الصراع في المنطقة قد يتحول بسهولة إلى حرب عالمية. ولا ترغب أي من القوى الكبرى في مثل هذه النتيجة المروعة.

ومع ذلك، في حين أن الولايات المتحدة لا تزال تتمتع بقوة نسبية في الشرق الأوسط، إلا أن نفوذها قد تضاعف، مع ظهور عدد من الحقائق الجديدة: 1- لقد أصبحت «إسرائيل» أكثر قوة عسكرياً في مواجهة الفلسطينيين، لكنها لم تعد تتمتع بالهيمنة على مجريات الصراع ضدّ حركات المقاومة. 2- تؤكد السعودية والإمارات على نحو متزايد على

مصالحهما الخاصة. 3- الصين، على الرغم من كونها لاعباً جديداً نسبياً، لم تعد حركتها تقتصر على الدبلوماسية الاقتصادية. 4- فقدت الولايات المتحدة القدرة على الاستفادة من سوق النفط العالمية، حيث تعمل روسيا بشكل وثيق مع السعودية ضمن نطاق أوبك + لمعايرة مستوى إنتاج النفط وأسعاره. 5- نتيجة لذلك، فإنّ البترودولار يضعف. 6- تم وضع اتفاقات أبراهام على الرفّ عملياً.

لقد اتخذ الصراع العربي الإسرائيلي أبعاداً جديدة في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل صعود محور المقاومة الأمر الذي يتطلب المواقف الجديدة وتفكيراً عملياً من جانب الولايات المتحدة. إنّ البيئة العالمية معقدة للغاية، ولم يعد من الممكن أن تظل عملية السلام تحت احتكار الولايات المتحدة.

استضافت روسيا اجتماعاً ثلاثياً في موسكو مع نائب وزير الخارجية الإيراني ووفد من حماس. وفي وقت لاحق، أعلن نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، وهو أيضاً المبعوث الرئاسي الخاص للشرق الأوسط وإفريقيا، أنّ محمود عباس «سيصل قريباً في زيارة رسمية» إلى موسكو لإجراء محادثات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

في حرب شاملة مع إيران، ستتكبد الولايات المتحدة خسائر فادحة وقد تواجه دولة «إسرائيل» الدمار. وفي الواقع، قد تختار إيران امتلاك قدرة الردع النووي. ومن شبه المؤكد أن تتحول الحرب الأمريكية الإيرانية إلى حرب عالمية. ومن الواضح أن الحرب ليست خياراً يتحمّله الأمريكيون. وبالتالي، إذا تورطت إسرائيل في غزة، وهو أمر لا يمكن استبعاده بأي حال من الأحوال، فهناك احتمال كبير بأن يفتح حزب الله جبهة ثانية. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من ردود الفعل التي قد تخرج عن نطاق السيطرة. وهنا يكمن الخطر إذا لم يتم الاتفاق على وقف إطلاق النار في وقت مبكر بما فيه الكفاية من الصراع.

في حين أن الولايات المتحدة لا تزال تتمتع بقوة نسبية في الشرق الأوسط قد تضاعف مع ظهور عدد من الحقائق الجديدة

# اليونان بديلاً عن تركيا؟ لا تبدو خطة الأمريكيين ناجحة!



نشرت صحيفة كاتيميريني اليونانية الموالية للحكومة تقريراً تحت عنوان «قاعدة سودا Souda الجوية «جوهريّة» للولايات المتحدة»، ذكرت فيه أن عدداً كبيراً من طائرات النقل التابعة للقوات الجوية الأمريكية تصل إلى أكبر قاعدة عسكرية أمريكية تقع في اليونان في جزيرة كريت. وقد هبطت طائرات النقل الكبيرة من طراز C-17، والطائرات ذات الأغراض الخاصة من طراز C-130، وناقلات النفط الطائرة من طراز KC-135، وطائرات العمليات البحرية من طراز Poseidon 8-P، وطائرات الحرب الإلكترونية، في قاعدة سودا الجوية الأمريكية في جزيرة كريت.

■ فلاديمير فلايشيف  
ترجمة: فاسيون

القواعد الأمريكية في أوروبا تخضع لحراسة الطائرات المقاتلة الأمريكية لأغراض أمنية. وتشير الصحيفة اليونانية أيضاً إلى أنّ التركيز الأمريكي على القواعد اليونانية هو دليل على توقف الأمريكيين عن استخدام «القواعد المهمة جداً» الموجودة لديهم في تركيا، مثل قاعدة إنجريك، الأقرب إلى مسرح العمليات المحتمل. يعدّ استخدام القواعد العسكرية الأمريكية في اليونان دليلاً كبيراً على عدم الثقة في العلاقات الأمريكية التركية، على الرغم من أن وزارة الخارجية تتجنب أي تلميحات موجّهة لأنقرة». حسناً، حقيقة أن واشنطن تستخدم الآن قواعد في اليونان، وليس في تركيا، وهي أكبر قوة عسكرية في الناتو بعد الولايات المتحدة، استعداداً لعمليات عسكرية واسعة النطاق في الشرق الأوسط، تشير إلى أن أثينا أصبحت الآن القوة العسكرية الأكبر في حلف شمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة. الحليف العسكري الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة، وإلى تراجع مكانة تركيا وثقة الأمريكيين بها. في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، كان استخدام الأسلحة النووية التكتيكية، أي الأسلحة قصيرة المدى التي يمكن استخدامها في ساحة المعركة، تملّيه إلى حد كبير العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي. إن امتلاك دول الناتو لمثل هذه الأسلحة يوازن تفوق دول حلف وارسو في الأسلحة التقليدية. ولهذه الأسباب، وافقت حكومة كونستانتينوس كرامانليس على تركيب أسلحة نووية على الأراضي اليونانية، لأن ذلك من شأنه أن يزيد من قوة الردع للحلف، وبالتالي لليونان.

اليونان ليست بديلاً سهلاً الانقياد  
في 30 ديسمبر 1959، أبرمت اليونان

والولايات المتحدة اتفاقية سرية جديدة بشأن إنشاء احتياطي من «النخائر الخاصة»، والتي كانت في الواقع رؤوساً حربية نووية، وتولى صندوق البنية التحتية لشمال الأطلسي تمويل بناء الأسلحة. تمّ الاتفاق على نشر الأسلحة النووية في اليونان على أساس نظام «المفتاح المزدوج». باختصار، كانت القوات المسلحة اليونانية تسيطر على منصات الإطلاق، بينما كان الأمريكيون يسيطرون على الرؤوس الحربية النووية، وكان استخدام الأسلحة يتطلب موافقة الطرفين.

ومع ذلك، وبما أن الاتفاقية كانت سرية، لم يتم إبلاغ الجمهور اليوناني بحجم الوجود العسكري الأمريكي في البلاد، ولا بشروط نشر الأسلحة النووية الأمريكية. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، خفّضت واشنطن بشكل حاد وجودها العسكري في اليونان. تم إغلاق أكبر قاعدة جوية أمريكية في أثينا، وفي عام 2001 سحب الأمريكيون أسلحتهم النووية من اليونان.

ومع ذلك، ظهرت في وقت لاحق إشارات تفيد بأن الأسلحة النووية الأمريكية قد أعيدت سرّاً إلى اليونان. وفي 2018، أعلن الحزب الشيوعي اليوناني عن وجود أسلحة نووية أمريكية في اليونان. إلا أنّ وزير الخارجية اليوناني نفى هذه التقارير. وفي 2019، قال عضو اللجنة المركزية لحزب سيريزا اليساري الحاكم آنذاك ومنسق إدارته الدولية، في مقابلة مع وكالة ريبا نوفوستي إنه لا توجد أسلحة نووية أمريكية في اليونان.

ما الذي يحدث بالفعل ولماذا ظهر مثل هذا المقال في صحيفة مثل كاتيميريني؟ هناك إجابتان محتملتان لهذا السؤال. فإمّا أن الأسلحة النووية قد أعيدت سرّاً إلى موقع تخزينها الأصلي، أو أنهم سيعيدونها إلى هناك ويجهزون الرأي العام لعودتها من خلال نشر مثل هذه المنشورات.

على أية حال، لا يمكن وصف ظهور مثل هذا المقال بالصدفة لأن اليونان أصبحت مؤخراً الحليف العسكري الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة، بعد تدهور العلاقات بين واشنطن

وأنقرة بشكل حاد. وتم مؤخراً التوقيع على اتفاقية للتعاون العسكري لأجل غير مسمى بين واشنطن وأثينا. وبالإضافة إلى توسيع القاعدة الأمريكية في خليج سودا في جزيرة كريت وتوسيع نطاق استخدام هذه القاعدة، يتم تزويد الولايات المتحدة بالبنية التحتية للقواعد العسكرية اليونانية في مناطق أخرى. وتظل العلاقات مع تركيا صعبة للغاية بالنسبة لليونان ذاتها، وليس فقط بسبب التاريخ الطويل لتقسيم قبرص في عام 1974. لا يزال الخلاف حول اكتشاف احتياطات كبيرة من الغاز والنفط في شرق البحر الأبيض المتوسط مستمراً بلا هوادة. وترسل تركيا سفناً إلى سواحل قبرص للتقيب في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، ووقعت اتفاقاً مع ليبيا بشأن تقسيم المناطق البحرية في هذه المنطقة، وهو ما يثير غضب اليونان. كما أنّ هناك نزاعاً حاداً حول ملكية عدد من الجزر البحرية بين اليونان وتركيا.

وفي وقت سابق، كانت هناك تقارير تفيد بأن الولايات المتحدة قد تسحب أسلحتها النووية من قاعدة إنجريك وتنقلها إلى اليونان. في وقت لاحق، هدأت الشائعات حول هذا الموضوع. وكما ترون، فبعد أن توقعت الولايات المتحدة أن يفوز مرشح موال لها في الانتخابات الرئاسية الأخيرة في تركيا، لكن رجب طيب أردوغان تمكن من الحفاظ على سلطته، وهذا يعني أنه سيتعين على الولايات المتحدة مرة أخرى أن تقرر ما يجب فعله مع القيادة العنيدة لأنقرة، التي تنتهج سياستها الخاصة تجاه روسيا، والتي تدعم اليوم حماس علانية.

ومع ذلك، فمن خلال منح أراضيها وقواعدها للأمريكيين لاستخدامها استعداداً لصراع عسكري كبير في الشرق الأوسط، فإن السلطات اليونانية تخوض مخاطرة كبيرة. ومن الممكن أن تتورط الدولة نفسها في صراع مدمر له عواقب لا يمكن التنبؤ بها. وهناك قوى في اليونان تحذر من هذا الخطر. ويتجلى هذا، على وجه الخصوص، في المظاهرات العنيفة المؤيدة للفلسطينيين والمعادية لأمريكا التي جرت في أثينا ومدن أخرى في البلاد.

تم مؤخراً التوقيع  
على اتفاقية  
للتعاون العسكري  
لأجل غير مسمى  
بين واشنطن وأثينا  
وبالإضافة إلى  
توسيع القاعدة  
الأمريكية في خليج  
سودا في جزيرة  
كريت

# البداية مع معركة ميسلون والنهاية مع طوفان الأقصى



**أثناء العيش ضمن مرحلة مفصلية من تاريخ البشرية، تشتد النقاشات حول مسألة دور الجيل القديم والجديد. وهذا أمر طبيعي، في حال لم تأخذ النقاشات منحى حاداً يصل إلى درجة تحطيم العلاقة بين القديم والجديد. سنضع بين أيديكم محاولتنا في تقديم تفسير مسألة الأجيال في الوقت الراهن.**

## ■ حسين خضور

نعتقد أن مصطلح الجيل القديم، أو الجديد، هو مصطلح مركب، بمعنى أن مجموعة متنوعة من الأجيال بغض النظر عن أعمارهم ترابطت مع بعضها البعض عبر عقود عدة، لتكون جيلاً كاملاً، يمكن تسميته اصطلاحاً «الجيل القديم» أو «الجيل الجديد». وحتى لا نقع ضمن ثنائية قديم/جديد، نقترح النظر إلى المسألة من إحدى جوانبها الجوهرية، عبر طرحنا لسؤال أساسي، ما هو المفصل الزمني الحالي الذي نعيشه؟

نعتقد أن جوابنا بالأمس قد أصبح أكثر وضوحاً اليوم، والذي قلنا فيه أثناء أحداث أيلول من عام 2001، أن الاحتكاري الأكبر المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية، وشريكه المضارب المتمثل بالاتحاد الأوروبي، وأتباعهم في أنحاء العالم، يستعدون لشن حربهم الأخيرة، قبل دخولهم في أزمته العميقة الشاملة والنهاية، والتي بدأوا ينزلقون

إليها بالفعل بطريق يشهد انحداراً إلى الأسفل، لم تكن فيه أزمة عام 2007-2008 سوى «مطب» كبير على المنحدر وليس أكبر المطبات/الأزمات بعد، فما بالك في أي طور وصلت اليوم؟

إننا عندما نقول حربهم الأخيرة، نقصد أن الإمبريالية كانت لديها حروب عدة قبل ذلك، وتكثف معظمها في القرن الماضي، وبالشكل «الحامي» أساساً، إذا صح التعبير، بين «1900-1950» تقريباً، وبعد فترة قصيرة من انتهاء هذه المرحلة ظهر الكيان المسمى «إسرائيل»، كتتويج أساسي لمصالح «الاحتكاري الأكبر» الولايات المتحدة الأمريكية. واستمرت حروبهم فيما بعد ضمن شكل «بارد» رئيسي، بين «1950-1990» تقريباً. وبعد فترة قصيرة من انتهاء هذه المرحلة تمثل التتويج الأساسي لمصالحهم بتفكك الاشتراكية الشيوعية، بشكلها السابق. لينتهي العقد الأخير من القرن الماضي في حالة تشبه هدوء ما قبل العاصفة، في حينه تحسّس لهذه الحالة أطفال فلسطين أكثر من غيرهم، وهنا ظهر على مسرح التاريخ الانتفاضة الفلسطينية الأولى «1993 - 1987» والتي عرفت بأنها انتفاضة الحجارة. وتجدر هنا الإشارة بأن الانتفاضة الفلسطينية الأولى لم تكن فلسطينية فحسب، إنما كانت تعبر عن بدء صعود الطور العام للحركة الشعبية العالمية، وهذا الأخير طبيعي أن يكون خطه البياني متعرجاً، ففي أحيان قد يصيبه الكسرات لفترة زمنية معينة، وفي أحيان أخرى قد تتشبث حركته

للحظة، لكنه في طور حركته العامة هو صاعد. صاعد. صاعد. وعليه حصلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 - 2005، وأعادت الأمل من جديد برؤية ملموسة لصعود الحركة الشعبية العالمية، وما حدث في 7 تشرين الأول، كان مفاجأة كبرى، ليس على الوعي الاعتيادي، فحسب، إنما أيضاً على وعي بعض الحركات التقدمية التي كانت تتوقع حصول انتفاضة ثالثة.

إن الحرب، أي الهجوم هو الانتفاضة الثالثة، والهجوم يعني قبل أي شيء أن حركة التاريخ معنا وليست ضدنا، والحركة الشعبية العالمية تتحرك وفق أمل جديد يعيد خط مسارها إلى وضعه السليم، تحديداً بعدما عاشت فترة من اليأس والإحباط من جراء بعض الكسرات التي حصلت في منطقتنا بشكل خاص في العقد الماضي. إن القرار التاريخي الذي اتخذته المقاومة

الفلسطينية عبر إطلاقها لمعركة طوفان الأقصى ضد الاحتلال «الإسرائيلي»، هو قرار قبل أي شيء يعبر عن رؤية عميقة لحركة التاريخ، ويتربط جذرياً مع القرار التاريخي لرمز الثورة الشعبية يوسف العظمة، عندما خاض معركة وجودية ضد الاستعمار الفرنسي في معركة ميسلون عام 1920، وليس من فراغ أن الثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش قد بدأت عام 1925، ولسنا بمجازين إذا قلنا بأن هناك ثورة كبرى جديدة ضمن المنظور القريب... ولكي «نمشي ونكفي طريق الأوائل» لا بد لنا من أن ندرك حقيقة أننا لسنا جيلاً قديماً ولا جيلاً جديداً، وإنما نحن جيل انتقالي، ومسؤوليتنا أكبر من مجرد «تسليم واستلام»، لأن العالم الجديد لن يولد سليماً إلا بخوض الصراع، وفق أعلى درجة من التنظيم وأعمق حالة من الصبر.



**ولكي «نمشي ونكفي طريق الأوائل» لا بد لنا من أن ندرك حقيقة أننا لسنا جيلاً قديماً ولا جيلاً جديداً وإنما نحن جيل انتقالي**

ربما علت أصوات الاستهجان عندما قرر يوسف العظمة أن يواجه فرنسا التي تعد في حينه من القوى العظمى بعد الحرب العالمية الأولى، وعليه قال، إنني أعرف ما يجب عليّ وساقوم بواجبي ولست أسفاً على نفسي، بل أسفي على الأمة التي ستظل سنوات كثيرة أو قليلة هدفاً لكل أنواع المحن والمصائب، وإنني مطمئن إلى مستقبل الأمة لما رأيته وخبرته بنفسه، من قوة الحياة الكامنة فيها.

بكلمة أخرى أي إنه ليس هناك حالياً توازن بين المقاومة والكيان الصهيوني بالمعنى العسكري، فالكيان متفوق عسكرياً بمعنى حيازته للسلاح النووي والمتطور والمتقدم تقنياً، وهو ما يشابه حال معركة ميسلون عندما كان التوازن مفقوداً بالمعنى العسكري، لكن القوة أكبر من مفهوم التوازن العسكري، إنها معركة مصير الشعوب.

# عندما تتحول دماء الأطفال إلى قصائد

يسطر الفلسطينيون اليوم ملحمة تاريخية، يكتبونها بدمانهم وحجارة بيوتهم. ويؤسسون لمرحلة جديدة في الصراع، على المستوى الإقليمي، والمباشر بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني.

## ■ إيمان الخباب

أبدعت المقاومة في اختيار توقيت «طوفان الأقصى»، فقد اختارت موعد الإشتباك وتاريخه، وهي لم تفعل ذلك جزافاً، بل في لحظة فارقة، فحكومة الكيان في حالة هشاشة سياسية، وحلفاؤه متراجعون - على عكس حال المقاومة وحلفائها - ومشغولون عنه في جبهات أخرى، ومثلما يواجه حرباً متعددة الجبهات في فلسطين والإقليم فإن حلفاءه يواجهون حرباً متعددة الجبهات في الإقليم والعالم.

## متلازمة فيتنام

«الظلم خطر على الظالم بقدر ما هو خطر على المظلوم»، كما يؤكد الشاعر الفلسطيني تميم البرغوثي. وكما يؤكد التاريخ أيضاً، فمنذ انتصار المقاومة الشعبية في فيتنام، لم يشف الجرح الذي سببته لأمريكا والإهانة التي لحقت بها سياسياً وعسكرياً، بل شكلت عائناً ثقافياً أمام النجاح العسكري الأمريكي لاحقاً. إذ لم يستطع جيشها مواجهة المقاومة الإرادية وروح الثبات، وأثبتت أن حرباً بين جيش نظامي ومقاومات شعبية أثارها ونتائجها مختلفة عن الحروب الكلاسيكية حيث «يهزم القوي إن لم ينتصر وينتصر الضعيف إن لم يهزم». وصمود الشعب الفلسطيني اليوم

ومقاومته تعكس تلك القوة التي لا يمكن أن تهزم. صمود الضعيف انتصار في الحرب، ببساطة لأنه يجعل العدو يفشل في تحقيق أهدافه. والشعب الفلسطيني يثبت أنه شعب أسطوري في صموده وثقته بالنصر، فشكل الصمود ومضمونه يظهران أعلى درجات الوعي والالتزام بالدفاع عن الحقوق المشروعة، بل إنه يجعل الحق يكتسب مشروعيته اكتساباً.

## «نحن لا نكبر، نحن نستشهد»

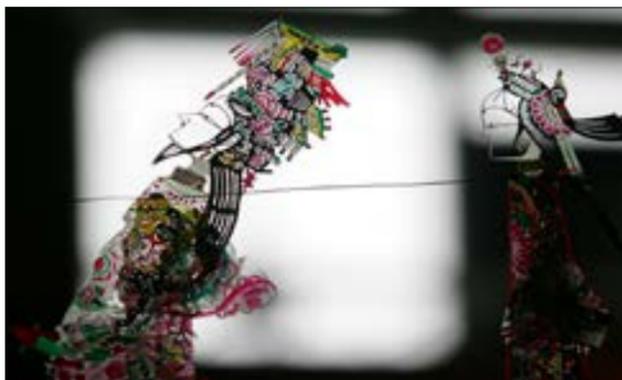
لم يستطع الصهاينة وكل من والاهم من زرع ذاكرة للغزاة وتاريخهم في البنية الفكرية للطفل الفلسطيني، يوميات الاحتلال وحروبه المتلاحقة كانت ذات مفعول عكسي لما أرادته المحتل، من زرع للخوف في قلوبهم. فقد شحن الإجرام المدعوم غربياً أبناء غزة بإرادة فولاذية أورثها الكبار للصغار وأورثتها المعايضة اليومية للحدث ناراً وصلابة. يسأل طفل فلسطيني ماذا تريد أن تصبح عندما تكبر؟ فيجيب: «نحن لا نكبر، نحن نستشهد». لا يصدر هذا الكلام عن عبث. ويقول طفل آخر «نحن سنبقى في أرضنا، وإن متنا، سيأتي

غيرنا، وسنظل نقاوم».

يعبر قاموس الطفولة هذا عن نفسه ويؤكد لنا أننا أمام معركة أخرى، تنتصر فيها لغة أطفال ونساء، تدهش من يسمع ويشاهد. لغة لا تعرف الهزيمة، كلمات أمهات مفجوعات بأبنائهن تصبح قصائد، وتأخذ معنى خاصاً تفاجئ بها العالم، وتؤكد له أنه ثمة هناك فلسطيني يواجه الموت ويريد حقه في الحياة. وأن ثمة لغة أخرى للمستعمر، لغة القتل والإبادة والكذب والتضليل تمنع عليه ذلك. لم تنته الحرب بعد، ومهما كانت نتائجها العسكرية والسياسية إلا أن شعب غزة انتصر.

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



### نمو الصناعة الثقافية الصينية وامتدادها

أظهرت بيانات رسمية صادرة عن الهيئة الوطنية للإحصاء مؤخراً أن الشركات الكبرى في القطاع الثقافي الصيني والشركات ذات الصلة شهدت زيادة في إيراداتها المجمعة بشكل مطرد خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023، مع استمرار تعافي الصناعة. وذكرت الهيئة أنه خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر الماضيين، سجلت زيادة قدرها 7,7 في المئة عن العام السابق. كما أكدت الهيئة، أن الصناعة الثقافية حافظت على زخم التحسن خلال هذه الفترة بسبب ارتفاع الأداء الاقتصادي، وبدء تنفيذ سياسات الدعم الحكومية. وأظهرت البيانات أن أرباح الشركات الكبرى قفزت بنسبة 31,4 بالمئة على أساس سنوي في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023. كما افتتح حدث فني لعرض المعالم السياحية والثقافية لمقاطعة تشجيانغ الصينية ولعرض منتجات خزف السيلادون التي تصنعها المقاطعة، في العاصمة الإيرانية طهران. وأكد نائب وزير الثقافة والسياحة الصيني أنه بالنظر إلى التاريخ، التقت الصين وإيران، وعرفتا وتعلمتا من بعضهما البعض من خلال طريق الحرير القديم. وأدى التعاون بينهما عبر التاريخ إلى خلق أعمال فنية رائعة، وفي الأعوام الأخيرة، شهدت أنشطة التبادلات الثقافية والتعاون الثقافي بين البلدين نمواً كبيراً.



### في قاموس «إيربان» الفعل israeled يعني السرقة!

أثار مصطلح جديد مشتق من كلمة «إسرائيل» ضجة على الإنترنت، فقد تداول رواد مواقع التواصل الاجتماعي الفعل الجديد، والمسمى israeled المشتق من «إسرائيل»، وهو يعني أن يدعي شخص ملكية شيء ما يخص شخصاً آخر، ما يعني فعلياً «السرقة». وأثار الفعل الذي تمت إضافته إلى قاموس شعبي على الإنترنت يعرف ب«قاموس إيربان» ضجة كبيرة عبر المنصات الاجتماعية، ونشر مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي لقطات تظهر المصطلح الجديد وشرح معناه وكيفية استخدامه. ونشروا جمل تحمل مصطلح israeled عبر ترجمة غوغل، تظهر المعنى المتداول للكلمة. ويبدو أن إضافة هذا الفعل israeled، يأتي عقب النقاشات العالمية المحيطة بالأحداث في غزة والقصف الإسرائيلي المستمر للقطاع. جدير بالذكر أن «قاموس إيربان» (Urban Dictionary)، هو قاموس استصدار جماعي عبر شبكة الإنترنت لكلمات وعبارات عامية، تم تأسيسه عام 1999.

الشيوعيون السوريون يشاركون بالنضال ضد المحتلين الصهاينة أحد الوثائق الحزبية التي توثق مساهمات الشيوعيين في عام 1970 في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الداخل الفلسطيني

# «طوفان» الأسئلة.. تطوير الهجوم.. وافتتاح مرحلة جديدة..

إذا كانت مقولة لينين: «وقد تمر أيام تخزن في طياتها عقوداً» مناسبة للمرحلة الأخيرة من عمر اشتداد الأزمة الرأسمالية بشكل عام، فهي ولا شك تصح على الأيام والأسابيع الأخيرة بالتحديد بعد عملية طوفان الأقصى، فهي تكثيف لما هو مكثف أساساً. ولهذا فإن مادتها غنية ومعقدة وتؤكد الكثير من الخلاصات السابقة التي تفتتح المرحلة القادمة. وهنا سنحاول مرة جديدة اختبار هذه الخلاصات «وتطويرها في أن» في حقل الحدث المشتعل.

■ د. محمد المعوش

## تكثيف المكثف

في المرحلة الحالية، تم تثبيت بعض الخلاصات المؤسسة التي قد يعتبرها البعض فرضيات لا أكثر. منها مثلاً: أن المرحلة الحالية تفتتح زمناً هو ليس فقط خاتمة القرون الأخيرة، حيث سادت فيها الرأسمالية نمطاً للإنتاج، بل أيضاً للمجتمع الطبقي ككل. ويمكن مبرره في كون الحياة الطبيعية على الكوكب وضمان البشر لم تعد تحتل هذا النمط من الإنتاج. ولهذا فهي مرحلة تكثف فيها كل أسئلة التاريخ البشري ومعانيه. ومن الخلاصات أيضاً، ولكونها مرحلة بهذا المعنى في التاريخ، فهي تفتتح إجابات متناسبة مع حجم الأسئلة. ثالثاً: إن النظام المحتضر (كشكل محدد من المجتمع الطبقي) ولكونه فقد هوامش مناوئته التاريخية، وصار معادياً للحياة، فهو أيضاً يعادي ويهدم كل شكل من هذه الحياة المادية والروحية، ولكل ما أنتج تاريخياً من عقلانية وانتظام وفعالية، لكونها بقاءها نفسها «عقلانية وانتظام وفعالية» مرهوناً بتجاوز هذا النظام. والتجاوز هذا يتطلب استعادة كل التراث النظري والعملية الثوري بما يتجاوز الاصلاحية والطروحات المحافظة، مع تجاوز الإنتاج البضاعي ونظام الحياة الاستهلاكي نفسه، كون هذا هو أساس اللاعقلانية وقوة التدمير الكامنة في يد العالم القديم، وتحديداً في توظيف «الرأي العام» لصالح تأخير أو تدمير ما هو قادم خصوصاً بعد إدخال أغلبية الجماهير كقوة في يد النظام نفسه، بعد الحرب العالمية الثانية من خلال الهيمنة الهيجنية. إذن، المرحلة الراهنة من عمر الأزمة هي تكثيف للتاريخ ككل. ولأن الترابط شديد والنظام صار عالي التعقيد خلال عقود العولمة، فإن كل حدث يؤكد هذه الخلاصات ويستعيد، ويظهرها إلى العلن الأكثر، وبالتالي، كلما زاد وزن الحدث، كلما كان هو نفسه تكثيفاً للمرحلة المكثفة، كما طوفان الأقصى بالتحديد. ومن هنا أهمية كشف ما يضيفه كل حدث، وما يؤكد من هذه الخلاصات التي صار تثبيتها واعتمادها علينا ضرورة من أجل افتتاح المرحلة القادمة، كون الواقع نفسه يتطلبها.

## الواقع يقترب جداً من النظري

كان تطور المعركة خلال الأيام الماضية في فلسطين وحولها، وصولاً إلى كلمة الأمين العام لحزب الله، يكشف عملياً عن التحليلات في قاسيون، وبعض الأصوات الأخرى، بأن معركة طوفان الأقصى وضعت النظام العالمي ككل أمام استحقاقاته، وضمان النظام الإقليمي، ووضعت بالتالي نظام الهيمنة الغربية ككل أمام استحقاق التجاوز. وهذا كفيلاً بأن يكون الحدث نفسه استعادة واستنهاضاً عملياً للخلاصات التي أشرنا إليها أعلاه، وبالتالي،



المحليين «غير الثوريين!» بأن القوى كلها بعد المعركة ستتحول إلى قوى جديدة غير ما كانت عليه قبلها. وهذا سيظهر تبعاً وبوضوح أكبر مع كل تطور للصراع وسريعاً جداً. وهذا يعني تسريعاً ورفع مستوى المبادرة لنقاش ملح حول تقديم المشروع الحضاري النقيض، الذي وحده قادر على تجاوز حدود القوى الفاعلة الراهنة، ويحول الإمكانيات الكامنة إلى قوة فاعلة. وهنا نعيد الإشارة إلى أن توظيف دور «الرأي العام» وتطوير الوعي، والإجابة عن الأسئلة، والخروج من الانقسامات التي اخترعها ويروج لها العقل المهيمن، أي تطوير الهجوم عبر توحيد «وانتاج» القوى الحية عالمياً، لا يمكن إلا ضمن منصة سياسية ومعرفية نوعية تجيب عن الأسئلة التي تحملها المرحلة في تكثيفها، فالكبح العسكري ضروري كما ظهر خلال السنين السابقة، ولكنه وحده ممهّد، وهو اليوم يترافق ويتزامن مع عملية سياسية لها برنامجها الذي يعكس طبيعة المرحلة كانتقال حضارية، فالخنادق التي لا زال العالم القديم قادر على التحصن فيها والهجوم من خلالها، لا زالت كبيرة، وهي حاضرة في الأسئلة التي تحملها المرحلة. وهذا مرتبط بخلاصة أخرى، هي أن الحرب صارت ظاهرة دائمة من المشهد لا مرحلة انتقالية فيه «الصراع بين الحرق وإطفاء الحريق»، وبالتالي، يجب أن تترافق مع عملية سياسية، ما يرتبط مع خلاصة أخرى، هي تزامن عملية الانتقال ليس كتزامن جغرافي فقط، أيضاً تزامن بنيوي. كل يوم يمر، وكل ساعة، ستوضح أكثر هذه المهمة، ومن الضروري التحضير العملي لها عبر تطوير الهجوم، فالفاعل مع الطوفان عالمياً، كشف ولو قليلاً عن حجم القوى الكامنة المشار إليه سابقاً، الذي هو ميزان قوى انتصار الحياة والانتقال الحضاري. وكاد المرعب أن يقول: خذوني عند قول رموز العالم القديم بشكل متكرر، بأن المعركة عالمية «يجملون بذلك كوريا الشمالية وروسيا والصين والمقاومة الفلسطينية، وكل المتعاطفين مع فلسطين» هي بين «البربرية والحضارة الإنسانية». هي فعلاً كذلك اليوم لا شعراً بل ممارسة.

معنا» وبين «من هو ضدنا ويستغلنا لصالح طموحاته» والمقصود هنا روسيا والصين وإيران بالتحديد، وبالتالي، تحصل استعادة قوية للرؤية المرتبطة بالمرحلة وبأفقها «وهي استعادة للنقاشات التي تلت الأزمة السورية، ولاحقاً الأوكرانية بشكل خاص، كونها أحداثاً منفجرة».

رابعاً: تثبت أيضاً في الخطاب العام، أن المرحلة مفتوحة على صراع طويل، لا تسوية تاريخية فيه، والحل لن يكون بالضربة القاضية، بل بانتقالات تراكمية «تحوكية» وهذا تحديداً قبل بشكل متبلور في كلمة الأمين العام لحزب الله. هذه الأمثلة إضافة إلى كونها تؤكد الخلاصات السابقة فهي تعبير عن خلاصة أخرى مرتبطة بالمرحلة الراهنة، كانت قد ذكرت في مواد سابقة، بأن الواقع العملي يكشف عن الجوهر النظري للمرحلة بشكل صريح نتيجة حدة التناقض ما يجعل التجريد عالياً وواضحاً للعين العادية، فتظهر العمليات على السطح، فنرى مثلاً: ظهور ترابط الصراع عالمياً و«وحدة للساحات» والفرز العظيم الحاصل للقوى نتيجة ضيق هوامش المناورة التاريخية نفسها، وضرورة اقتراب شكل الخطاب من مضمونه الصريح، وإما فالصمت، كما هو حاصل مثلاً في تجاهل «عالي الصوت» لدور التوازن العسكري والسياسي لروسيا والصين مثلاً من قبل قسم كبير من «الرأي العام»، والغرق في سردية «ألا من ناصر ينصرنا» و«غزة المتروكة». لم يسمع أحد بالتهديد الروسي العلني، ومن على منبر الصين، للأسطول الأمريكي في البحر المتوسط، ولم يسمع أحد بموقف روسيا والصين الصريح في الأمم المتحدة ومجلس الأمن! ويجري تجاهل وزن إيران في دعم قوى المقاومة في اليمن ولبنان وغزة.

## خلاصات عامة

ما سبق، لا يؤكد الخلاصات المشار إليها أعلاه فقط، ولكن أيضاً يفتتح خلاصات أخرى أشير إليها في أماكن سابقة على ضرورة تطوير الهجوم بما يتجاوز إحدائيات وأرضية كل نظام الهيمنة الحالي. وهذا ما قال به أحد

يفرض على طاولته البحث الإجابة عنها. ويمكن من خلال استعادة بعض الأمثلة خلال الأسبوع الماضي أن نرى هذه العملية. أولاً: تم تثبيت مصطلح دور «الرأي العام» كجزء أساس من التحليلات حول الحرب، حيث رأينا تصاعد دوره بعد الحرب في أوكرانيا، وهذا ناتج عن ازدياد واقعي في الحرب العلنية إلى درجة «الوقاحة» على الوعي، كلما اشتد الصراع، لكون «الرأي العام» هو تعبير عن وزن الجماهير في ميزان القوى في نظام الهيمنة الجديد. ودور «الرأي العام» انكشف لما صار احتمال خسارته واقعاً «على لسان العدو نفسه» من قبل العالم القديم حول القضية الفلسطينية، وانكشاف النفاق والكذب الذي كان ممكناً في السابق، بسبب ميلان ميزان القوى سابقاً لصالح الاستعمار، أما اليوم، ومع اختلال ميزان القوى ضاقت هوامشه.

ثانياً: انكشفت الفجوة بين الحاجة إلى وعي مسيئس عالي التجريد، ضد العقلية الشعبوية والسياسية «اليومية» الاستهلاكية. وهذا أيضاً ظهر بشكل جيني في الموقف من كلمة الأمين العام لحزب الله، التي وبحسب الآراء كان قيل أن يلقيها محط انتقاد إن لم تكن «إعلاناً للحرب» «بسبب من حجم الدماء والألام، دون أن يكون للخط الاستراتيجي العام، والتعقيد في طبيعة القوى نفسها التي تقاوت في حضور في وعي الغالبية، بل موقفاً «إنسانياً»، وما فرض تناول هذه القضية في مواد في صحيفة الأخبار نفسها، والتي ناقشت ضرورة رفع وزن التناغم بين العقل السياسي للقوى الفاعلة، وبين «قواعدها ومحبيها». هذا هو جزء من تطوير الوعي السياسي للقوى الاجتماعية.

ثالثاً: يجري تثبيت مقولات الحرب الحضارية والثقافية، وكل ما هو مرتبط بنقاشات عالية التجريد حول الهوية والدور التاريخي للأمم وتراجعها وتقدمها، إضافة إلى استعادة كل الأسئلة المرتبطة بطبيعة القوى نفسها، بين ديني وغير ديني، وبين قومي وماركسي، وعن استعادة تراث التجارب السابقة «وأسباب الفشل وعدمه»، إضافة إلى تفسير طبيعة الصراع بين القوى عالمياً، وبين «من هو